السياسة الخارجية الصينية وأثرها على الشرق الأوسط
(2008 – 1990)

إعداد

شيرين " محمد علي " موسى الحوراني

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

ايلول - 2011

نوقشت هذه الرسالة: (السياسة الخارجية الصينية وأثرها على الشرق الأوسط (١٩٩٠-٢٠٠٨))

أجيزت بتاريخ ٣١/١٠/٢٠١٠ .

أعضاء لجنة مناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع	رئيس	....
أستاذ – علاقات دولية		
الأستاذ الدكتور محمد حمدان المصالحة	عضواً	....
أستاذ – علاقات دولية		
الدكتور عمر حمدان الحضرمي	عضواً	....
أستاذ مشارك – علاقات دولية		
الدكتور محمد حمد مصطفى القطاطشة	عضواً	....
أستاذ مشارك – علوم سياسية (جامعة مؤتة) .		

الجامعة الأردنية

نمـــوذج تفـــويض

أنا نسرين محمد علي موسى كوراني أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ مـــن أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع: نسرين كوراني

التاريخ: ٢٠١١/٩/٦

الأهداء

لقد كانت رحلة دراسية طويلة مذ أن ودعت أمي وأبي وأنا ذاهبة الى اليوم الاول في المدرسـة ، ولا أقول أن هذا اليوم هو نهاية هذه الرحلة لأن رحلة العلم لا نهاية له ولقد تخلل هـذه الرحلـة المليئة باللحظات السعيدة تارة والحزينة تارةً أخرى أشخاصاً مميزين كان لهم الأثر الكبيـر فـي تشجيعي ودعمي وتصميمي وأعطاني الرأي السديد ومنهم :

أمي وأبي الذين قد لا أجد كلمات تعبر عن مدى إعتزازي وفخري بهم وبما قدموه لي من دعم وتشجيع خلال هذه الرحلة.

إلى زوجي الغالي راكان الذي تحمل معي وتحملني دوماً وآزرني علـى إتخـاذ القـرارات الصائبة في حياتي.

إلى فلذة كبدي وقطعة من قلبي الذي أخذتني منه الدراسة أحياناً ولدي فواز.

شكر وتقدير

عظيم الشكر والحمد، فهو صاحب المن والفضل وأهل لكل ثناء

بعد الحمد على إعانتي لإتمام دراستي هذه أسجل جزيل شكري وعظيم امتناني وعرفـاني للمشرف على هذه الدراسة معالي الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع, الذي لم يأل جهدا ولم يدخر وسعا، وسعيا لإتمام هذا العمل , فكان دوما المثال والقدوة في التوجيه والنصح والعطاء غير المحدود فكان لكل ذلك اكبر الأثر في اكتمال بناء هذه االرسالة وإبرازها على ما هي عليه إلى حيز الوجود.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول المشاركة بمناقشة هذه الرسالة ليضيفوا عليها من سديد أرائهم وملاحظاتهم التي ستشكل رافداً مكملاً لإتمامهـا وهم:

لهم مني خالص التقدير والمحبة.

الباحثة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

السياسة الخارجية الصينية وأثرها على الشرق الأوسط

(1990-2008)

إعداد

شيرين " محمد علي " موسى الحوراني

اشرف

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

ملخص

تكمن أهمية الدراسة بما تحاول أن تضيفه على الصعيدين العلمي والعملي لما سبقها من دراسـات تناولت موضوع العلاقات الصينية العربية، هنالك دراسات كثيرة تناولت موضوع مقومـات النمـو الصيني، وأغلبها ركز على الجوانب الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية لذا تحاول هـذه الدراسة إضافة علمية عن مقومات النمو الصيني والعلاقات العربية الصينية , بينما تهدف الدراسـة إلى البحث في مقومات النمو الصيني والعوامل المؤثرة فيها سواء كانت داخلية أو خارجية وأثرهـا على العلاقات الصينية العربية.

وقد خلصت الدراسة الى إن العلاقات الصينية العربية الموغلة في القدم، تجددت في نـضال مشترك لمقاومة الإمبريالية ونيل الاستقلال والتحرر الوطني، وتبادلت الصين والدول العربية الدعم والتعاون لمواجهة النزوع الاستعماري والعنصري، مما وطد أواصر الصداقة بينهما، ومهد لاتفـاق تعاون يستند إلى ثوابت ومبادئ مشتركة. وفي هذا الإطار يؤكدون ضـرورة صـيانة الاسـتقلال والسيادة ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتغيير جغرافيتها الـسياسية، واختيـار طـرق تنموية بإرادة ذاتية خالصة من دون ضغط أو تدخل من أي نوع.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

كانت الصين خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين تعد من الدول الفقيرة، إلا إنها استطاعت من خلال إتباع نظام اقتصادي فعال ومؤثر أن تحتل مرتبة متقدمة ضمن ترتيب الدول الصناعية المتقدمة على المستوى العالمي، وذلك انطلاقاً من المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الذي في تشرين الثاني عام 1978 [(1)]، والذي طرح برنامج التحديثات الأربعة التي تتضمن عدة مواضيع منها, جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الهيكلية وإعادة النظر في أولويات التنمية، وإعادة هيكلة قطاع الإنتاج، وإعطاء الحرية للمؤسسات والدوائر استقلالية في اتخاذ القرارات وممارسة نشاطاتها وتوسيع مجالات الاستثمارات الأجنبية[(2)].

يعتبر النمو الصيني الكبير كقوة كبيرة في آسيا تطوراً هاماً في النظام العالمي من خلال اقتصادها القوي المتطور بسرعة هائلة، ونلاحظ أنها استطاعت أن تحول اقتصادها بطيء النمو والمتحكم فيه إلى اقتصاد ديناميكي وحيوي متسارع النمو، حيث أصبح أكبر قوة تصديرية في العالم منذ انطلاق التحديثات الأربعة عام 1978 وبدأ الإنتاج الاقتصادي للصين بالنمو حتى تجاوزت معدلات نموه في السنوات الأخيرة (10.2%) ويمثل (4%) من الاقتصاد العالمي, وكذلك عبر سياستها الخارجية السلمية، والتي تهدف لربط دول عالمية عديدة بها.

شهد النظام الدولي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 تفاعلات دولية وتحولات تدفع باتجاه ظهور وتشكيل قوة عظمى جديدة، وعادة ما يصاحب تشكيل القوة الجديدة توتر في العلاقات الدولية قد يتصاعد هذا التوتر ليصل إلى درجة المواجهة العسكرية بين القوة الصاعدة والقوة القائمة، وكذلك ظهور القوة الجديدة من شأنه أن يعيد تشكيل توازن القوى على مستوى العالم، مما يجعل القوة العظمى المهيمنة القائمة تعرقل وتقاوم عملية تشكيل قوة عظمى جديدة، ولأن ذلك

(1) زرنوقة، صلاح سالم (1998) **الصين: التحولات الداخلية والسياسات الخارجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، ص 14.

(2) عبد الحي، وليد سليم (2000). **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978-2010)**، أبو ظبي (الإمارات) ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ط1)، ص 22.

الظهور للقوة الجديدة يلحق الضرر بمصالح القوة القائمة، ومن جهة أخرى قد تتكيف القوة القائمـة مع الوضع القائم الجديد وذلك بجعل القوة الصاعدة توجه سياستها وتوجهاتها بما لا يتعـارض مـع مصالحها ولا يعرضها للخطر أو بناء توازن جديد بين القوة الصاعدة والقائمة يحقق أكبر قدر ممكن من المصالح للطرفين، وتحاول الصين لعب دور مؤثر في نمط العلاقات الدولية السائدة من خـلال ما تمتلكه من قوة اقتصادية وسياسية في النظام الدولي وتوسيع علاقاتها مع دول العالم ونظراً لمـا تكتسبه الدول العربية من أهمية جيواستراتيجية واقتصادية لذا فقد بادرت الصين والدول العربية إلى تعميق علاقاتها السياسية والاقتصادية.

من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل تطور العلاقات الصينية العربية في مرحلة النظام الدولي الجديد واحتمالات صعود الصين كقوة عالمية في النظام الدولي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بما تحاول أن تضيفه على الصعيدين العلمي والعملي لما سبقها من دراسات تناولت موضوع العلاقات الصينية العربية، هنالك دراسات كثيرة تناولت موضوع مقومات النمو الصيني، وأغلبها ركز على الجوانب الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية لذا تحاول هذه الدراسة إضافة علمية عن مقومات النمو الصيني والعلاقات العربية الصينية. آمل أن تسهم هذه الدراسة في إغناء المكتبة العربية بصفة عامة والمكتبة الأردنية على وجه الخصوص، وتوفير مادة بحثية للقارئ العربي المهتم بالعلاقات الدولية من حيث إعطائه فكرة عن الفرص والتحديات للنمو الصيني.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى البحث في مقومات النمو الصيني والعوامل المؤثرة فيها سواء كانت داخلية أو خارجية وأثرها على العلاقات الصينية العربية.

- دراسة وتحليل مقومات النمو الصيني في ضل النظام الدولي الجديد وما تمتلكه الصين من مقومات تؤهله للعب دور مؤثر في النظام الدولي .
- دراسة واقع وتطور العلاقات الصينية-العربية , وما شهدت هذه العلاقة من تحولات مهمة خلال فترة الدراسة .

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في النمو المتسارع للصين من الجوانب الاقتصادية والسياسية والتطور التكنولوجي وتطور المؤسسة العسكرية الصينية واحتمالية ظهورها كقوة عظمى جديدة، وما قد تحدثه هذه القوة الجديدة من تغيير في عملية التوازن للقوى في النظام الدولي القائم وتوتر في العلاقات الدولية بين القوة الصاعدة والقوة القائمة المهيمنة, وإن احتمالات صعود الصين كقوة مؤثرة سواء في المستقبل يثير جدلاً دولياً حول طبيعة النظام ومواقفه من القضايا الدولية والإقليمية والعربية على وجه التحديد، من هنا فإن الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما مقومات النمو في النظام السياسي الصيني؟
- ما هي المتغيرات الدولية المؤثرة على العلاقات العربية الصينية؟

- هل أثرت التحولات في النظام الدولي على المواقف الصينية تجاه القضايا العربية؟

حدود الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الفترة الزمنية بين عامي(1990-2009) وهي الفترة التي شهدت تحولات في العلاقات الدولية نهاية الثمانينات، وبداية التسعينيات المتمثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي، وظهور النظام العالمي الجديد وتسارع النمو الصيني في جميع الجوانب فاقتصادياً ضاعفت الصين إجمالي الناتج المحلي، وسياسياً استطاعت الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال الحكومة المركزية التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي، وتكنولوجياً عملت على تنامي القدرات التكنولوجية الصينية من خلال سياسة تشجيع نقل وإنتاج التكنولوجيا وتمثل ذلك في غزو الفضاء، وعسكرياً بذلت جهداً كبيراً لتحديث قواتها المسلحة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة موضوع الدراسة والإجابة عن فرضياتها .

الدراسات السابقة:

تناولت موضوع العلاقات العربية الصينية العديد من الدراسات ومن أهمها:

دراسة العقيلي، مازن (2008)، بعنوان: "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط"[(1)].

تناول الباحث في هذه الدراسة السياسة الخارجية الصينية بشكل عام وتطورها، وذلك بإقامة أكبر علاقات مع أكبر عدد ممكن من دول العالم, وذلك لأنها تبحث عن المصلحة العليا, وتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية، وبعد ذلك يتناول تطور العلاقات العربية الصينية واحتلال الشرق الأوسط مكانة ثانوية في سياسة الصين الخارجية وتأثر الدول العربية التي نالت الاستقلال بالنمط الغربي ومعاداة بعضها للشيوعية.

وبين الباحث أن هناك ثلاث عوامل محددة للسياسة الخارجية الصينية ناحية الشرق الأوسط وهي البعد الاستراتيجي، البعد الأيدولوجي، والعامل الاقتصادي.

ويخلص الباحث إلى مجموعة من العوامل التي شكلت ضوابط لسياسة الصين الخارجية تجاه العرب, وأن هناك محددات للسياسة العربية تجاه الصين مع اختلاف الدرجة والأهداف بسبب تعدد الدول العربية، وتعدد أهدافها وارتباط معظم الدول العربية مع الدول الغربية، وأن أهمية الصين بالنسبة للعرب أمر لا جدال فيه, وذلك للروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تربطها بالعرب وكذلك موقفها المتزن والعادل والداعم أحياناً لكثير من القضايا التي تهم العالم العربي.

دراسة الأنباري، أحمد عبدالأمير (2007)، بعنوان: "دراسة التجربة الاقتصادية الصينية للفترة الممتدة بين عامي (1978-2005)" [(2)]

تناول الباحث في هذه الدراسة منذ عام 1978 وهو العام الذي تسلم فيه الرئيس (دينج شياوبينج) وتغيرت الأولويات للرؤية الصينية في مجال الإصلاحات، وتصدر الإصلاح الاقتصادي لهذه الأولويات وكذلك تناول كيفية تسخير السياسة الخارجية لخدمة السياسة الداخلية لتحقيق الأهداف

---

(1) العقيلي، مازن (2008). **محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط**، حوليات آداب عين شمس ، دورية علمية محكمة ،المجلد36، آذار.

(2) الأنباري، أحمد عبدالأمير(2007). **دراسة التجربة الاقتصادية الصينية للفترة الممتدة بين عامي (1978-2005)**، باحث في الشؤون الدولية جامعة بغداد، ، شبكة النبأ المعلوماتية.

المرجوة، وطرح القيادة الصينية الجديدة لبرنامج التحديثات الأربعة, ويخلص إلى نتائج أهمهـا مـا يميز هذه التجربة واستطاعتها المزاوجة بين اقتصاد السوق الحر والاقتصاد الاشتراكي والاسـتفادة من المزايا التي يوفرها نظام السوق الحر مع بقاء سيطرة الدولة على الاقتصاد، وكذلك من مميزات هذه التجربة أنها نهجت منهج التدرج في تطبيق الإصلاحات مما أعطاها حصانة ضد الفشل الـذي أصاب غيرها من التجارب.

دراسة أبو عامود، محمد سعد (2006)، بعنوان: "مقومات الصعود الصيني"[(1)]

وقد تناولت هذه الدراسة عناصر القوة والضعف في الصعود الصيني، وتتناولها من حيـث المستوى الاقتصادي السياسي، إذ أن الصين تحافظ على الاستقرار السياسي مـن خـلال الحكومـة المركزية التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي، وبخاصة من خلال الحزب والجيش للحفـاظ علـى وحدة وتماسك البلاد, ووضع الحزب عدداً من الخطط التنموية، وعلى رأس هذه الخطط المـستوى التكنولوجي من حيث تنامي القدرات الصينية التكنولوجية والالتزام بسياسة واضحة تشجع نقل وإنتاج التكنولوجيا وكذلك الجهود المبذولة لتحديث القوات المسلحة عبر ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى بين عامي(1992-1996) وهي مرحلة تأسيس التحديث.
- المرحلة الثانية بين عامي(1998-2001) وهي مرحلة وضع أسس التحديث المتقدم.
- المرحلة الثالثة وهي ما بعد عام (2001) والتي تشهد ثمار التحديث في بعض المجالات مثل بناء القدرات على رد الفعل السريع والمساندة البحرية والجوية وغزو الفضاء.

ومن حيث عناصر الضعف فهي تتمثل في الضغط السكاني وفجوة الطاقة التي ستجعل الـصين من أكبر مستوردي النفط في العالم، وكذلك مخاطر التلوث الصناعي والتناقص في معدلات النمـو والتحديث الاقتصادي بين المقاطعات الصينية.

وتناولت الدراسة السياسة الخارجية الصينية عبر مرحلة الصعود وانتهاج الـصين سياسـة حسن الجوار والمصالح المتبادلة والحفاظ على الأمن والاسـتقرار الإقليمـي والتـرويج للتعـاون الاقتصادي الإقليمي.

---

(1) أبو عامود، محمد سعد (2006). **مقومات الصعود الصيني**، تحرير هدى ميتيكس وخديجة أبو عرفة، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة.

دراسة عبدالحي، وليد سليم (2000)، بعنوان: "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010"(1)

يحاول الكاتب تحديد المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ابتداء من عام 1978 حيث تم إعلان التحديثات الأربعة، ويتناول الباحث البنية الثقافية للمجتمع الصيني و يركز على العلاقة بين المتغيرين الجغرافي والسكاني والدلالات السياسية لهذه العلاقة.

كذلك يوضح أن برنامج التحديثات الأربعة يمثل التحول الاستراتيجي الثاني في تاريخ الصين المعاصرة بعد الثورة الشعبية بقيادة(ماوتسي تونج) ويتحدث عن التحولات البنيوية في النظام السياسي، وانعكاساتها مع السلوك السياسي ومدى الالتزام العقيدي، وتبين الدراسة الدور المهم للمؤسسة العسكرية الصينية، الذي شكل مدخلاً مهماً لفهم العلاقات الصينية في البيئات الثلاث للدولة. ويتناول الباحث العلاقات الصينية في البيئات الثلاث: المحاذية، الإقليمية، الدولية.

وتتناول الدراسة الدور المستقبلي للصين ويركز على تحليل كافة الأبعاد المتعلقة بذلك وتحليل التداعيات المترتبة حتى عام 2010 من خلال تحديد المتغيرات المركزية المتحكمة في تحديد الاتجاهات الأساسية للصين، وقياس التأثير المتبادل بين هذه المتغيرات من خلال استخدام تقنية ما يعرف بمصفوفة التأثير المتبادل، ويخلص الباحث إلى أن الثقافة السياسية للمجتمع الصيني تشكل احد عناصر الاستقرار السياسي للصين، وتدل التركيبة السكانية على أن الاتجاه العام يسير نحو التقليص التدريجي للتباينات بين الأقاليم، وتوقف مصير الحزب الشيوعي على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد شرعية بقائه في السلطة، كما أنه ركز على برنامج التحديثات الأربعة في دراسته لاعتقاده أن مستقبل المكانة الصينية مرهون إلى حد كبير بمدى امتلاك هذا البرنامج آليات كافية لمواجهة التغيرات التي انبثقت منه.

---

(1) عبدالحي، وليد سليم (2000). **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، محاولتها تحليل ودراسة الفرص والتحديات التـي تواجه النمو الصيني في المجالات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية , وستتناول هذه الدراسة مـا حدث من تطور اقتصادي وتكنولوجي وعسكري في الصين، وما قد يحدثه هذا التطور من تغيير في السياسة الخارجية الصينية وتأثيرها على النظام السياسي الدولي وعلاقتهـا مـع الـدول الكبـرى، وعلاقاتها ومواقفها تجاه القضايا العربية.

الفصل الثاني

النظام السياسي والاقتصادي للجمهورية الصينية

تمهيد

كان المفهوم الصيني للمصلحة القومية متسعاً، ويتضمن مصالح أساسية كـالأرض والأمـن والسيادة. وكان لدى الصين حساسية بالغة لكل ما يتعلق بمصالحها القومية بالمعنى التي تراه، غيـر أن التمسك الصارم بمثل هذه المفردات يعني أن الصين ستدخل في نزاعات مع كل الدول المجاورة لها، ولكن مع تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي ومع الإصلاحات الداخلية التي بدأتها الصين تغيـر هذا المفهوم [1].

ومن جانب آخر لم تعد الصين تعتمد بشكل كبير في تقويمهـا للـسلوك الـدولي ومعـايير الشرعية الدولية على التوزيع العالمي للقوة والنفوذ، بقدر ما تعول على حجم الإستفادة أو الـضرر الذي يمكن أن يلحق بها من جراء هذا السلوك، فضلاً عن ذلك أصبحت الصين أكثر إقبـالاً علـى الإلتزامات الدولية وأكثر انخراطاً فيها من ذي قبل، وذلك بحكـم المتغيـرات الداخليـة كـسياسات الإصلاح الإقتصادي مثلاً التي رتبت العديد من الإلتزامات الخارجية[2]، والمتغيرات الخارجية فـي النظام الدولي والتي تؤثر على النظام الصيني واتجاهاته في المجال الدولي.نحاول في هذا الفـصل تحليل مقومات النظام السياسي الصيني في ظل النظام الدولي الجديد، وذلك مـن خـلال المباحـث التالية: **المبحث الأول:** نظرية السياسة الخارجية. **المبحث الثاني:** المؤسسات السياسية المؤثرة فـي النظام السياسي الصيني.**المبحث الثالث:** السياسية الخارجية للدولـة الـصينية. **المبحـث الرابـع:** الاقتصاد الصيني في ظل النظام الدولي الجديد.

---

(1)ابراهيم نافع (2000). **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**، القاهرة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص12.

(2)إبراهيم، فقيه محمد، (1980). **سياسة الصين الخارجيه والعالم الثالث**، عمان، الجامعة الأردنية، ص14.

المبحث الأول : نظرية اتخاذ القرار في السياسية الخارجية

تمثل العلاقات الدولية مجموعة متداخلة من أشكال التنازع والتعاون التي تفرضها المصالح الدولية المتبادلة، فالصراع والتنازع يؤدي إلى وقوع الحرب بينما يوطد التعاون بين الدول السلم الدولي [1].

أن السياسة الخارجية تمهد لما سوف تحققه الدولة في مجالي الحرب والسلم، والسياسة الخارجية تندرج في إطار الأعمال الفنية للدولة في الدرجة الأولى، فضلاً عن ضرورة مواكبتها لتطور العلوم، أي أننا نقترب هنا مجدداً من فن السياسة، وإن كان صانعوا قرارات السياسة الخارجية يلمّون بالسياسة كعلم، أي أنهم يعلمون حقيقة الظواهر الدولية القائمة, بذلك ترتبط العلاقات الدولية بالسياسة الخارجية إلى حد بعيد، في مجالي الحرب والسلم، خصوصاً أن السياسة الخارجية باتت دلالة من دلالات قدرة الدولة وقوتها في المجتمع الدولي[2].

وتتأثر السياسة الخارجية للدولة، وعملية اتخاذ القرارات الخارجية بالبيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وما فيهما من وقائع وضغوطات ومصالح متعارضة، فالبيئة الداخلية، وما فيها من عناصر مادية: جغرافية، واقتصادية وعسكرية، وعناصر إنسانية ناتجة عن الأوضاع الاجتماعية القائمة والأوضاع السياسية الموجودة في ظل النظام السياسي والأحزاب السياسية والجماعات الفاعلة في توجيه الرأي العام والتي تؤثر في المواقف والاتجاهات التي تؤثر على صانع القرار في السياسة الخارجية[3].

وتؤثر البيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها ومؤثراتها، في عملية تحديد السياسة الخارجية، وقد زاد تأثير البيئة الخارجية على عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية بعدما ازدادت الاتصالات وأوجه التعاون والنشاطات الدولية الحديثة والمعاصرة. لذلك يجب على متخذي القرار في السياسة الخارجية وضع بدائل متعددة لتسهيل اتخاذ القرار السياسي في ميدان العلاقات السلمية،

(1) سلمان، جابر سلمان (2005). **دور الصين في السياسة الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص 10.

(2) سليم، محمد السيد (1998). **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

(3) الحلوة، محمد إبراهيم (1987) ، **العلاقات الدولية: دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار** (الرياض: جامعة الملك سعود)، ص187 .

ويعود تعدد البدائل إلى تشابك العلاقات الدولية واتجاهها نحو مزيد من التعقيد في النظم والمصالح[1].

وقد عرف الفكر الغربي نهجان في السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية، نهج أيديولوجي ونهج تحليلي، النهج الأيديولوجي يفترض أن تعبّر السياسة الخارجية عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة، أي أنه نهج مثالي يصنف السياسات الخارجية بين ديمقراطية واستبدادية واشتراكية وعدوانية ومحبة للسلام، ثم تكرس هذا النهج في الدول التي اعتمدت الماركسية أساساً لنظمها السياسية وكذلك في دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية حيث طغت فكرة التحرر من الاستعمار.

والنهج التحليلي يفترض أن هنالك مقومات لتحديد السياسة الخارجية كالموقع الجغرافي والمصالح الوطنية واحتياجات الأمن، إنه نهج واقعي، وراح يتعزز هذا النهج مع الثورة المعلوماتية وتقدم العولمة الاقتصادية. [2]

كما عرفت السياسية الدولية اتجاهات عدة للسياسة الخارجية، أولها الاتجاه إلى التعاون الذي تبلور في إقامة الأحلاف والكتل بين مجموعة دول تريد تكريس قيم سياسية معينة، أو مواجهة تهديد عسكري محتمل، أو تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي منشود, وثانيها الاتجاه إلى سياسة العزلة القائمة على تراجع مستوى تفاعل الدولة مع المجتمع الدولي، وعزوف الدولة عن بناء قوة عسكرية هجومية، واكتفائها بالإمكانات الاقتصادية المتاحة أمامها، وقد اتجهت بعض الدول نحو سياسة العزلة لتفادي الدخول في الحروب، كما ساعد الموقع الجغرافي بعض هذه الدول في انتهاج سياسة العزلة كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت هذه السياسة نسبياً حتى الحرب العالمية الثانية. [3]

---

(1) مقلد، إسماعيل صبري (1991)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، ص120.

(2)سليم، محمد السيد (1998). **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

(3)زايتس، كونراد (2003). **الصين عودة قوة عالمية**، ترجمة وتحقيق: سامي شمعون، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

نظرية اتخاذ القرار في السياسية الخارجية :

تبحث هذه النظرية في كيفية تفاعل الدولة مع البيئة الخارجية، وكيفية اتخاذ قرارات ملائمة لمصالح هذه الدولة داخل الأسرة الدولية(1).

تكتسب هذه النظرية أهمية من حيث أنها تتعامل مع كل العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد حركة الدولة، ومواقفها وتصرفاتها, إنها لا تركز على تفسير السلوك الدولي في إطـار مـا يجب أن يكون عليه، كما تبين قواعد القانون الدولي، وإنما تقيّم السلوك الدولي من زاوية قبولـه أو عدم قبوله.(2)

أن هذه النظرية تنطلق من الدولة القومية كحقيقة قائمة ومؤثرة في المجتمع الدولي، بصرف النظر عن دور المنظمات الدولية فوق القومية، وحتى هذه المنظمات فإنها قائمة نتيجة رضى الدول التي تنازلت عن بعض سيادتها من أجل نوع من تنظيم المصالح والعلاقات الدولية.

ولا بد لنظرية اتخاذ القرارات الخارجية من دراسة العامل النفسي (الـسيكولوجي) لمتخـذ القرار الخارجي، والعامل البيئي الاجتماعي الخارجي الضاغط على متخذ القرار, هنا تتقاطع نظرية اتخاذ القرارات الخارجية مع علوم إنسانية واجتماعية عدة, هذا ما يبرر وجـود عـدة تـصنيفات ونماذج على المستوى النظري مع اختلاف وتعدد الحسابات والتقييمات العقلانية, وتظهر أهمية هذه النظرية كذلك من خلال مدى مساهمتها الإيجابية في فهم السياسة الدولية والنظريات المتعلقة بهـا، مثل نظريات التفاوض، والتهديد والصراع، والتحالف، والاتصال(3).

في إطار تصنيفات دراسة صناعة القرار، نجـد نمـوذج ريتـشارد سـنادير (Richard Snyder) الذي ينطلق من تحليل سياسة دولة تمهيداً لفهم سياسات الدول الأخرى باعتبار أن الفعـل الصادر عن الدولة سيلقى ردود فعل من جانب دول أخرى، وهذا ما يحدث تفاعلاً يأخذ أنماطاً معينة ومختلفة. ينطلق الإطار النظري لنموذج سنايدر من عوامل أساسية: المحـيط الخـارجي، المحـيط الداخلي، البنية الاجتماعية، صناع القرار وعملية صناعة القرار، والفعل.

(1) مقلد، إسماعيل صبري (1991)، مرجع سابق، ص 122.

(2)Richard Snyder And Others, (1962), **Foreign Policy Decision Making**, New York, Free Press,p. 16.

(3)Richard Snyder And Others, op cit, p.17.

يشمل المحيط الخارجي ردود أفعال الدول الأخرى الناتجة عـن حقـائق ماديـة جغرافيـة واقتصادية ومعطيات ثقافية واجتماعية, ويمكن لردود الأفعال هذه أن تتغيّـر مـع تبـدل الحقـائق والمعطيات المشار إليها, أما المحيط الداخلي فإنه يشمل السياسات الداخلية ومواقف الرأي العام منها وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه, أما البنية الاجتماعية فإنها تنطوي على نظام القيم والأنمـاط المؤسسية الكبرى وعلاقاتها مع التنظيم الاجتماعي، بينما تتعلق صناعة القرار بالصلاحيات المحددة والحوافز الشخصية عند صناع القرار، ويأتي أخيراً الفعل الصادر عن صناع القـرار فـي إطـار التفاعل بين هذه العوامل المذكورة.

ويتضمن نموذج هوسلتي (K.J. Hoslti) دراسة المتغيرات الداخليـة والخارجيـة، القديمـة والمعاصرة، توخياً لدراسة الموقف الذي تتخذ القرارات الخارجية في إطاره، ومن هذه المتغيـرات:[1].

- القيم والمعتقدات، والدوافع السياسية للأفراد الذين يقررون أهـداف الـسياسة الخارجيـة، والوسائل الكفيلة بتحقيقها.
- طبيعة السياسة الدولية الراهنة والدور القومي في السياسة الدولية.
- الرأي العام، وطبيعة القيم الاجتماعية السائدة.
- طبيعة الاحتياجات الوطنية كما يحدّدها صنّاع القرار.

ويقود نموذج هولستي إلى تحديدات استنتاجية عدة، كأن يصبح عدد صناع السياسات الخارجية محدوداً كلما زاد الضغط الخارجي تعقيداً, ومتى قلّ عدد صناع السياسات تبـرز فرصـة طغيـان المعتقدات، والسلوك الشخصي، والدوافع الذاتية على تلك السياسات, في المقابـل، كلمـا زاد عـدد صناع السياسات تزايد الاحتمال بطغيان القيم التنظيمية[2].

أما نموذج دين برويت (Dean Pruitt) فإنه يقوم على ثلاثة تصورات لتحليل مواقف السياسة الخارجية: التهديد، الثقة أو عدم الثقة، التجاوب[3].

(1) ريحانة، سامي(1998). **العالم في مطالع القرن 21**، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، أيار، ص 18.

(2) مقلد، إسماعيل صبري (1991)، مرجع سابق، ص 123.

(3) Dean Pruitt, (1970), **Definition of situations as a determinant of international action**, in David V. Edwards, international political analysis, N.Y. Holt, Rinehart and Winston Inc, p33.

إن شعور دولة معينة بالتهديد قد يدفعها إلى شن حرب ضد الطرف المهدّد، والشعور بالقلق هو الذي يعمق الشعور بالتهديد الخارجي، وإذا ما ساد اعتقاد عند دولة بعدم الثقة في نوايا دولة أخرى، نشأت حالة من التهديد، بمعنى آخر، هناك علاقة تبادلية بين عدم الثقة والتهديد[1].

هناك عوامل موضوعية وغير موضوعية (عاطفية مثلاً)، تدفع إلى أن تتجاوب دولة مع أخرى، فالتهديد يقلل من فرص التجاوب، والخبرات السابقة المتوفرة عند دولة معينة تساعدها على إيجاد حالة من التجاوب، كما تساعد أحياناً المصالح والاعتبارات الإستراتيجية على إيجاد هذا التجاوب.

ثمة صعوبات تقف أمام نظرية اتخاذ القرارات الخارجية، على رغم من القيمة النظرية للنماذج المطروحة, ومن هذه الصعوبات، درجة دقة المعلومات المطروحة لتحديد الأهداف واتخاذ القرار ومدى الاستعداد النفسي والذهني عند متخذي القرارات الخارجية، وصعوبة متابعة التفاعلات المستمرة التي تحدث بين أطراف العلاقات الخارجية[2].

نستنتج أن الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية شكّلت خطوة متقدمة في مضمار دراسة السياسة الخارجية تبعاً للمنهج التاريخي. غير أن مجموعة عقبات- أشرنا إليها- ما تزال تعوق التوصل إلى نظرية متكاملة في اتخاذ القرارات الخارجية، على رغم الجهود العملية التي بذلت على هذا الصعيد[3].

والنظام السياسي الدولي هو مجمل العلاقات التي تقوم بين متغيرات تدعى الفاعلين، والفاعل الدولي هو شخص العلاقات الدولية ويعتبر "مارسيل ميرل" أن الشخص أو الفاعل الدولي هو "كل سلطة أو هيئة أو تجمع، وكل إنسان مؤهل أن يلعب دوراً ما على الساحة الدولية" والقيام بدور ما يعني "اتخاذ القرار أو القيام بعمل أو بممارسة الضغوط على من يتمتع باتخاذ القرار واستعمال القوة".[4]

أن هناك خلافات نظرية حول تعريف مفهوم الفاعل، وسبب هذه الخلافات يكمن في ما نشاهده من خلط بين مفهوم الفاعل ومفهوم الدور، ويمكننا بالانطلاق من هذه المشاهدة أن نعتبر

(1) تومبسون وروري مكريدس (1966). **نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها**، ترجمة حسن صعب، بيروت: دار الكتاب العربي، ص 22.

(2) نفس المصدر، ص 23.

(3) حداد، ريمون (2000)، **العلاقات الدولية**، ط1، دار الحقيقة: بيروت، ص 29.

(4) أحمد صدقي الدجاني (1995)، **أضواء على الصين اليوم**، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ص 19.

الكيانات الآتية فاعلين دوليين: "الدول والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة القومية، وحركات التحرر الوطني"[1].

يعتقد ريمون آرون أن "مركز العلاقات الدولية هو العلاقات بين الدول، كونها وحدات سياسية قائمة بذاتها"، ويقصد الكاتب بالوحدة السياسية كل جماعة سياسية منظمة إقليمياً.

ولذلك يعتبر ريمون آرون الدول هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية،ويشير "إن العلاقات بين الدول تعبر عن نفسها في تصرفات وبتصرفات خاصة، هي تصرفات شخصيتين اسميهما شخصيتين رمزيتين، هما الدبلوماسي والجندي. هناك رجلان فقط رجلان يعملان في صورة تامة ليس بوصفهما عضوين عاديين، وإنما بوصفهما ممثلين للجماعات التي ينتميان إليها: السفير في ممارسة وظائفه هو الوحدة السياسية التي يتحدث باسمها، والجندي يعايشان العلاقات الدولية ويرمزان إليها، تلك العلاقات التي تتخاص من حيث هي علاقات بين الدول في الدبلوماسية والحرب.[2]

الدولة هي البنية الأساسية للعلاقات الدولية، والقانون الدولي يزودنا بالمقاييس القانونية لتعريف الدولة: "لا بد من إقليم، وسكان، وسلطة (حكومة) تعبر عن سيادتها"، غير أن عالم السياسة "جورج بوردو" يعتقد أن الدولة ليست إقليماً ولا سكاناً ولا مجموعة قواعد إلزامية. إن الدولة بناء عقلي يعظم الطاعة فالدولة عنده دعامة السلطة السياسية، ويعرفها هوريو: "بأنها مجموعة بشرية مستقرة على أرض معينة وتتبع نظاماً اجتماعياً وسياسياً وقانونياً معيناً يهدف إلى الصالح العام ويستند إلى سلطة مزودة بصلاحيات الإكراه[3].

ويرى الدكتور فؤاد العطار أن الدولة: "ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعية من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرة ويخضعون لنظام سياسي"، وفي إطار المجتمع الدولي، تحدد هوية الدولة وفق مقاييس القانون الدولي التي ذكرناها أعلاه، أما كاري دي مالبرغ

---

(1) تومبسون وروري مكريدس (1966). مرجع سابق، ص 24.

(2)عبد ا ، عبد الصمد سعدون (2007). **الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (15)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص18.

(3) توفيق، سعد حقي (1999) **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، رام ا ، ص 30.

فيرى بأن الدولة هي: "مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين ولها تنظيم ينـتج عنـه تمتـع الجماعة في علاقاتها مع الأفراد الكونيين لها بسلطة عليا تدخلية آمرة وقاهرة"[1].

وحتى تقوم الدولة لا بد أن يكون لديها إقليم، أي مجال جغرافي تمارس فيه سيادتها ممارسة تامة، تعين الحدود الدولية إقليم كل دولة، والإقليم هو في آن واحـد المجـال الأرضـي والبحـري والجوي بمعنى أنه يجب أن يشمل ما فوق الأرض وما تحتها والطبقات الجوية والمياه الإقليمية وما يعلوها أيضاً إن وجدت، ولا يهم في الإقليم أن يكون كبيراً أو صغيراً (جزيرة نوري المستقلة سـنة 1968 مساحتها 22 كم2 وهناك إمارة موناكو ولوكسمبورغ..الخ)[2] .

والإقليم يجب أن يكون محدداً ولا يهم إن كانت الحدود طبيعية كالبحار والجبال والأنهار أو صناعية كالأسوار والأسلاك أو علامات مميزة أو أن تكون حسابية كخطوط الطول والعرض، كما لا يشترط أن يكون متصلاً كالجزائر مثلاً بل يمكن أن يكون منفصلاً كـإقليم إندونيـسيا واليابـان، وهناك خلافات ونزاعات عديدة ترتبط ارتباطاً مباشراً بقضايا إقليمية، في حالة معظـم دول العـالم الثالث آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية فقد قام الاستعمار الغربي برسم حدود هذه الدول بصورة تعسفية تخدم مناطق نفوذه في ذاك الوقت.[3]

ويقصد بالإقليم الجوي كل الفضاء الذي يعلو إقليم الدولة البري والمائي دون حد معين ثابت، لذلك نجد الدول لا تسمح للطائرات الأجنبية بالمرور فوق إقليمها دون رخصة منها وإلا عـد ذلـك اعتداء على إقليمها وحق لها بالتالي وقفها أو إسقاطها[4].

وبموجب اتفاقية شيكاغو بتاريخ (7 كانون الثاني 1944) يخضع المجـال الجـوي لـسيادة الدولة التي تقع أسفله، أما المجال الفضائي الذي يقع خارج المجال الجوي فهو حر (معاهـدة ينـاير 1967 حول الفضاء). المناطق المجاورة للسواحل تشكل الإقليم البحري، ويشمل هذا الأخير الميـاه الداخلية (موانئ، خلجان)، البحر الإقليمي الذي يقع بينها وبين أعالي البحار، تمارس الدولة سيادتها على مساحتها القارية التي هي امتداد للإقليم الأرضي، ومنذ اتفاقية جنيـف لعـام 1958 الخاصـة

(1)الحلوة، محمد إبراهيم (1987) ، مرجع سابق، ص187 .

(2) بدوي، محمد طه (1972)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية: بيروت، ص32 .

(3)هاني الياس وخضر الحديثي (1999)، **مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي**، شؤون الأوسط، العدد (89)، ص9.

(4)الحلوة، محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص188 .

بتحديد المياه الإقليمية، دارت مناقشات عديدة بشأن مراجعة بعض النصوص التـي تحكـم قـانون البحار.

ويتكون سكان الدولة من الوطنيين والأجانب المقيمين في إقليمها والرابطة بين الفرد والدولة هي الجنسية والجنسية تقوم على النسب والإقامة أو على مزيج من الاثنين، وتجـب التفرقـة بـين الشعب بمفهومه الاجتماعي عن الشعب بمفهومه السياسي، فالأول يقصد به مجموعـة الأفـراد أو السياسة بينما يقصد بالمعنى الثاني كل المواطنين الذين يحق لهم المشاركة في تسيير أمور الدولـة، أي كل الذين يتمتعون بحق الانتخاب.(1)

تعد السلطة السياسية ركناً جوهرياً وأساسياً في قيام الدولة لكونها العنصر المميز للدولة عن غيرها من الجماعات حيث تمارس سلطتها وسيادتها على جميع الأفراد الموجودين فوق إقليمهـا إلا استثناء وفقاً للقانون الدولي حتى أن البعض من الفقهاء يعرف الدولة بالسلطة، غير أن هذا الـرأي منتقد لأن السلطة ظهرت قبل ظهور الدولة وتطورت مع المجتمعات ثم مع الدولة فضلاً عن أنهـا أشمل من هذا التنظيم(2).

إن السلطة السياسية ضرورية لقيام الدولة، وهي أيضاً ضـرورية لكونهـا الوسـيلة التـي بواسطتها تستطيع الدولة القيام بوظائفها الداخلية والخارجية لا ينافسها في ذلك أحد، وهو ما يستتبع تمتعها بالقوة والقهر واستحواذها لوحدها على القوة العسكرية لحماية مصالح الأفـراد والجماعـات التي أقامتها وتنظيم أمرها بما يتماشى والصالح العام، لأن وظيفة الدولة في عصرنا الحاضر لم تعد قاصرة على حماية مصالح الحاكم ومجموعته عن طريق القوة، وإنما أصبحت تمتد إلى العديد مـن المجالات هدفها تحقيق أكبر قسط من العدل والمساواة وهذا ما يميز الدولة الحديثـة عـن الدولـة القديمة، لذلك يتشرط الفقهاء أن تقوم هذه السلطة العامة على رضا وقبول المحكومين.

المبحث الثاني: المؤسسات السياسية المؤثرة في النظام السياسي الصيني

تعتبر الصين من الدول الرئيسية الفاعلة في النظام الدولي بالرغم من تركيز هذه الدولة على الإقتصاد أكثر من السياسة وهي قوة إقتصادية عظمى لا يضاهيها أي دولة في النظام الدولي وتمتلك أكبر كثافة سكانية في العالم, والصين عضو دائم في مجلس الأمن وتمتلك حـق الـنقض (الفيتـو)

(1) توفيق، سعد حقي (1999) مرجع سابق، ص 18.

(2) حنفي، حسن، والعظم، صادق جلال (2000)، **ما العولمة**، دمشق: دار الفكر، ص37.

وعضو في أغلبية المنظمات الدولية وعضو أساسي فيها إلا أن سياستها تميل إلى الحياد وتنتهج علاقات سلمية مع غيرها من الدول في سياستها الخارجية, وتنتهج الصين في سياستها الداخلية والخارجية النظام الإشتراكي الذي تقوده طبقة العمال وتساندها طبقة الفلاحين وطبيعة الحكم فيها الديمقراطية الشعبية وفيها حزب حاكم واحد هو الذي يمتلك السلطات الثلاث في الدولة ويسيطر على مرافق الدولة وهو الحزب الشيوعي مؤسس جمهورية الصين الشعبية[1].

*** مقومات النظام السياسي الصيني**

أولاً: الحزب الشيوعي الصيني:

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وضعت أربعة دساتير هي: دستور عام 1954 ودستور عام 1975 ودستور عام 1978 ودستور عام 1982، حيث يضم الدستور الحالي 138 مادة ويحتوى باستثناء الديباجة، على أربعة أبواب هي الأحكام العامة، والحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، وأجهزة الدولة، والعلم الوطني والعاصمة، لقد أجاز المجلس الوطني لنواب الشعب المنعقد في أعوام (1988 و1993 و1999 و2004)، الدستور المعدل، وفي الدستور المعدل عام 2004، أضاف مضمون دفع تطور الحضارة المادية الأيدولوجية والروحية بشكل متناسق وإنشاء وإكمال نظام التأمينات الإجتماعية وحماية الممتلكات الخاصة وضمانة حقوق الإنسان وغيرها من المضامين[2].

إن الحزب الشيوعي الصيني هو صانع القرارات الوحيد في الصين الشعبية، والمكتب السياسي المؤلف من (17) عضو و (6) أعضاء مناوبين هو الذي يصنع القرارات داخل الحزب. والحزب يراقب الدولة عن طريق تولي كبار أعضائه لأعلى مناصبها، فتعطى لأعضائه رئاسة مجلس الدولة (رئاسة الوزراء)، ووزارات الخارجية، والدفاع، والمالية، والأمن العام، ووكالات الدولة للتخطيط، والآلات الصناعية والطاقة الكهربائية والخطوط الحديدية، وهي كلها مراكز ومناصب رئيسية، وتعطى لغير الحزبين الشيوعيين المناصب الثانوية [3].

---

(1)أبو دهب, فتوح (2002م). **نموذج التنمية في الصين حدود وإمكانيات التطبيق خليجياً**. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية, ع (30) ص19..

(2) أبو عامود، محمد سعد (2006). **مقومات الصعود الصيني**، تحرير هدى ميتيكس وخديجة أبو عرفة، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة، ص15.

(3)إبراهيم، فقيه محمد، مرجع سابق، ص16.

إن الحزب الشيوعي الذي يشترك مع هذه الأحزاب فيما يسمى " اللجنـة الوطنيـة للمـؤتمر الإستشاري السياسي" هو الذي يسيطر عليها ويوجهها، ويشرح لها مـسؤولياتها الـسلبية بوصـفها تشارك في تنفيذ سياسة الدولة لا في وضعها، حيث تقوم هذه المنظمات إلى حـد بعيـد بوظـائف موازية لوظائف المنظمات الجماهيرية المنتشرة في صفوف الشعب، وعليها دائماً أن تشيد بحريتهـا الديمقراطية السياسية وإستقلالها التنظيمي، والتحول إلى الإشتراكية وفي إجراء البنـاء الإشـتراكي المخطط على نطاق واسع، وأحرز تطورات عظيمة في مجالي الإقتصاد والثقافة ليس لها مثيل فـي تاريخ الصين[1].

في أكتوبر عام 1992 انعقد المؤتمر الوطني الرابع عشر للحزب الشيوعي الـصيني الـذي امتاز بأهميته التاريخية. فقد لخص بجدية التجارب الواقعية المستخلصة من ممارسات أربعة عشرة سنة منذ نهاية عام 1978 الذي عقدت فيه الدورة الثالثة للجنة المركزية الحاديـة عـشرة للحـزب الشيوعي الصيني، وفسر نظرية بناء إشتراكية ذات خصائص صينية، ووضع المهام الإسـتراتيجية للفترة القادمة، وأقر بوضوح تطبيق نظام إقتصاد السوق الإشتراكي، ودعا إلى دعم مسيرة الإصلاح والإنفتاح على العالم وتركيز الجهود على البناء الإقتصادي وزيادة قيمة الإقتصاد الوطني بـسرعة مرتفعة نسبياً على أساس الإهتمام بالفعالية، وفي الوقت الحاضر يقوم الحزب الـشيوعي الـصيني بقيادة الشعب الصيني بكامله في بناء إشتراكية ذات خصائص صينية، ويخصص كل جهوده لتحقيق هدفه النهائي – الشيوعية. [2]

إن الطبقة العاملة هي الطبقة المؤثرة في عملية صنع القرار في الـصين وتقـوم بـدورها القيادي بواسطة "الحزب الشيوعي الصيني" وهو حزب سياسي يخدم جماهير الـشعب ولـيس لـه مصلحة خاصة به إلا مصلحة الشعب، ومهمته قيادة الشعب وتنظيمه لإدارة شؤونه بنفسه بوصـفه سيد البلاد، ويتمثل الدور القيادي للحزب في حياة الدولة في صـياغة وتنفيـذ الخطـط والمبـادئ والسياسات الصائبة والعمل التنظيمي وأعمال التوعية، مع العمل علـى تطـوير الـدور الطليعـي النموذجي لجميع أعضاء الحزب في شتى المجالات، ويجب على الحزب أن يقوم بنشاطاته في نطاق الدستور والقوانين، ويجب على عضو الحزب أو المنظمة الحزبية الإلتزام إلتزاماً نموذجياً بالدستور والقوانين والحفاظ على هيبتها وضمان وضعها في موضع التنفيذ، وفيما يخـص البنيـة التنظيميـة

---

(1)أبو دهب، فتوح، مرجع سابق، ص22.

(2)شارما، روشير (2008). **الصين: النمو المطرد يصل إلي نهايته بسرعة**، صحيفة نيويورك.

للحزب الشيوعي الصيني، فهو عبارة عن جهاز الدولة الرئيسي، وهو يمثل ما يلي: المجلس الوطني لنواب مجلس الشعب ومجالس نواب الشعب المحلية على مختلف المستويات (أي أجهزة سلطة الدولة)، ومجلس الدولة والحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات (أي الأجهزة الإدارية للدولة)، واللجنة العسكرية المركزية[1].

تلزم المقدمة والمواد (17و 18و19) من الدستور الصيني جميع الأعضاء بتنفيذ السياسة والإجراءات التي يقررها الحزب، أي تلك التي يرسمها المكتب السياسي للحزب الذي تتألف نواته من لجنته الدائمة التي تضم عدداً من الشخصيات البارزة [2].

ومع أن الدستور يخول المجلس الوطني سلطات الهيئات التشريعية في البلاد الديمقراطية الغربية، إلا أن اللجنة الدائمة للمجلس الوطني هي التي تهيمن على المجلس، وهذه اللجنة يسيطر عليها أعضاء الحزب، أما المؤسسات السياسية الأخرى فهي تشبه مؤسسات البلاد غير الشيوعية شبهاً إسمياً لا فعلياً، فالأحزاب الديمقراطية الصينية لا تلعب أي دور في الوضع السياسي الجديد، وعدد أعضائها في المجلس الوطني محدود وضئيل، وتضم هذه الأحزاب الكثيرين من رجال الأعمال والمفكرين والمغتربين الصينيين [3].

ثانياً: السلطة التنفيذية

ومن أهم الأجهزة في جمهورية الصين الشعبية التي تقوم على الإدارة السياسية للدولة ما يلي: [4]

- أجهزة سلطة الدولة — المجلس الوطني لنواب الشعب ومجالس نواب الشعب المحلية على مختلف المستويات.
- رئيس الجمهورية الذي يتم انتخابه من الحزب الشيوعي الصيني.
- الدوائر الإدارية للدولة — مجلس الدولة والحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات.

(1) توفيق، سعد حقي، مرجع سابق، ص 55.

(2) بهبهاني، هاشم، مرجع سابق، ص86.

(3)إبراهيم، فقيه محمد، مرجع سابق، ص26.

(4) بهبهاني، هاشم، مرجع سابق، ص83.

- أجهزة القيادة العسكرية للدولة — اللجنة العسكرية المركزية.
- الأجهزة القضائية للدولة — محكمة الشعب العليا ومحاكم الشعب المحلية على مختلف المستويات ومحاكم الشعب الخاصة.
- أجهزة الدولة للرقابة القانونية — النيابة العامة الشعبية العليا والنيابات العامة الشعبية المحلية على مختلف المستويات والنيابات العامة الشعبية الخاصة.

يتولى رئيس جمهورية الصين الشعبية، بناء على قرارات المجلس الوطني لنواب الشعب وقرارات لجنته الدائمة، إصدار القوانين، وتعيين وعزل رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء اللجان ورئيس جهاز المحاسبة والأمين العام لمجلس الدولة، منح أوسمة الدولة وألقاب الشرف، وإصدار العفو الخاص، وإعلان الأحكام العرفية، وإعلان حالة الحرب، وإصدار أوامر التعبئة(1).

والمجلس الوطني لنواب الشعب في جمهورية الصين الشعبية هو الهيئة العليا لسلطة الدولة، وهيئته الدائمة هي اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، مدة دورة المجلس الوطني لنواب الشعب 5 سنوات، يمارس المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة السلطة التشريعية وسلطة القرار وسلطة الرقابة وسلطة الانتخاب والتعيين والعزل(2).

تتكون الأجهزة الإدارية لجمهورية الصين الشعبية من الحكومة الشعبية المركزية والحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات. مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية هو الحكومة الشعبية المركزية، هو الجهاز التنفيذي للهيئة العليا لسلطة الدولة، والجهاز الإداري الأعلى للدولة، والمحاكم الشعبية لجمهورية الصين الشعبية هي الأجهزة القضائية للدولة. يوجد في جمهورية الصين الشعبية المحكمة الشعبية العليا، والمحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات، والمحاكم العسكرية وغيرها من المحاكم الشعبية الخاصة(3).

---

(1)أبو دهب, فتوح، مرجع سابق، ص25.

(2)سلمان، جابر سلمان (2005). **دور الصين في السياسة الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص 30.

(3)نفس المصدر، ص 31.

- رئيس الجمهورية ومجلس الدولة:

يمارس رئيس جمهورية الصين الشعبية، متعاوناً مع اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنـواب الشعب، وظائف رئيس الدولة وسلطاته، يقوم رئيس الجمهورية بناء على قرارات المجلس الـوطني لنواب الشعب أو قرارات لجنته الدائمة بإصدار القوانين وتعيين وعزل جميع الأعضاء في مجلـس الدولة وإصدار الأوامر[1]، ويعتمد رئيس الجمهورية البعثات الدبلوماسية الأجنبيـة باسـم الدولـة، ويرسل الممثلين المفوضين لدى الدول الأجنبية واستدعائهم، ويصادق على المعاهدات والإتفاقيـات الهامة المعقودة مع الدول الأجنبية وإلغائها. ورئيس الجمهورية الحالي هو: هو جين تـاو، ونائـب الرئيس: تسنغ تشينغ هونغ. [2]

مجلس الدولة * يعني الحكومة الشعبية المركزية، وهو الجهاز التنفيذي للهيئة العليا لـسلطة الدولة والجهاز الإداري الأعلى للدولة، وهو مسؤول أمام المجلس الوطني لنواب الـشعب ولجنتـه الدائمة ويقدم له التقارير عن أعماله، ويحق لمجلس الدولة تحديد الإجراءات الإدارية ووضع اللوائح الإدارية وإصدار القرارات والأوامر في حدود صلاحياته. يتكون مجلس الدولة من الرئيس ونوابـه وأعضاء مجلس الدولة والأمين العام والوزراء ورؤساء اللجان (درجة وزير) ومحافظ بنك الـشعب الصيني ومدير مصلحة الدولة للحسابات. أجهزة مجلس الدولة الحالية وأعضاؤها، وهكـذا نجـد أن السلطة التنفيذية في النظام السياسي الصيني تقع تحت سيطرة الحزب الشيوعي الذي يقوم بـإجراء مراجعة دورية مستمرة لسياسات الدولة الداخلية والخارجية وفق المتطلبات والاحتياجات وبما يتلائم مع التحولات الداخلية والخارجية.

- السلطة التشريعية:

وتتمثل بالمجلس الوطني لنواب الشعب هو الهيئة العليا لسلطة الدولة، ويتألف من النواب من مختلف المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والبلديات المركزية والمناطق الإدارية الخاصة والجـيش، ومدة المجلس الوطني لنواب الشعب هي خمس سنوات، ويعقد دورة واحدة كل سنة. وما بـين كـل دورتين للمجلس الوطني لنواب الشعب تقوم لجنته الدائمة - الهيئة الدائمة لـه - بممارسـة سـلطة

---

(1)وليد عبد الناصر(1998)، **ماذا بقى من تأثير ماو في صين اليوم؟،** السياسة الدولية، العدد (132)، ص 119.

(2)زايتس، كونراد (2003). **الصين عودة قوة عالمية،** ترجمة وتحقيق: سامي شمعون، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث

* مجلس الدولة: رئيس مجلس الدولة: ون جياو باو، ونواب الرئيس: هوانغ جيوي، وو يي (سيدة)، تسنغ بي يان، هوي ليانغ يوي (من قومية هوي).

الدولة، تتألف اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب من الرئيس ونواب الرئيس والأمين العام والأعضاء [(1)].

*** تكوين المجلس الوطني لنواب الشعب ومدته:**

- يتكون المجلس الوطني لنواب الشعب من النواب المنتخبين من المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والمدن التي تديرها الحكومة المركزية مباشرة والجيش[(2)].
- يتولى أمين الحزب بأعلى لجنة حزبية في المقاطعة أو المنطقة على مستوى المقاطعة والجيش، أو رئيس اللجنة الدائمة للمجلس المحلي لنواب الشعب منصب رئيس الوفد، ويتولى منصب نوابه نواب أمين الحزب بأعلى لجنة حزبية في المقاطعة أو المنطقة على مستوى المقاطعة والجيش، أو نواب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس المحلي لنواب الشعب[(3)].
- يجب أن يكون هناك عدد مناسب للنواب من كل أقلية قومية.
- تكون مدة عمل كل دورة من مجلس نواب الشعب (5) سنوات.
- ينعقد المؤتمر الوطني لنواب الشعب مرة واحدة سنوياً، حيث تعقده اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب[(4)].
- يمكن عقد دورة المجلس الوطني لنواب الشعب إذا رأت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ضرورة لذلك، أو بإقتراح أكثر من خمس نواب المجلس الوطني لنواب الشعب [(5)].

---

(1) أبو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص29.

(2)وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص 120.

(3)أحمد صدقي الدجاني (1995)، **أضواء على الصين اليوم**، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ص 105.

(4)أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص 106.

(5)إبراهيم، فقيه محمد، مرجع سابق، ص33.

*** صلاحيات المجلس الوطني لنواب الشعب:**

يمارس المجلس الوطني لنواب الشعب الصلاحيات التالية[1]:

- تعديل الدستور، يتم تعديل الدستور باقتراح اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب أو أكثر من خمس نواب المجلس الوطني لنواب الشعب، وبموافقة أكثر من ثلثي نواب المجلس الوطني لنواب الشعب، وتعديل القوانين الأساسية حول الشؤون الجنائية والمدنية وأجهزة الدولة والشؤون الأخرى.
- انتخاب رئيس جمهورية الصين الشعبية، الذي يختار رئيس مجلس الدولة.
- وفقاً لتسمية رئيس مجلس الدولة يقرر نواب رئيس مجلس الدولة وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء لجان الدولة والمراقب العام للحسابات ورئيس سكرتارية مجلس الدولة.
- انتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، وفقاً لتسمية رئيس اللجنة العسكرية المركزية، وتحديد أعضاء اللجنة العسكرية المركزية الآخرين.
- انتخاب رئيس المحكمة العليا، وانتخاب رئيس النيابة الأعلى.
- المراجعة والموافقة على برنامج تنمية الإقتصاد القومي والمجتمع (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) وتقرير تنفيذها والمراجعة والموافقة على ميزانية الدولة وتقرير تنفيذها.
- الموافقة على إقامة المقاطعة والمنطقة الذاتية الحكم والمدينة التي تديرها الحكومة المركزية مباشرة، وإقرار إقامة المنطقة الإدارية الخاصة ونظامها.
- إقرار مسألة الحرب والسلم.
- الصلاحيات الأخرى التي يجب على جهاز أعلى سلطة للدولة أن يمارسها.

(1) أبو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص31.

*** اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب:**

اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب هي الجهاز الدائم للمجلس الوطني لنواب الشعب، وفي فترة عدم انعقاد المؤتمر الوطني لنواب الشعب، تمارس أعلى سلطة للدولة، وتكون مسؤولة أمام المجلس الوطني لنواب الشعب وتقدم تقارير عملها له [1].

تتكون اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب من الرئيس وعدد من النواب له، ورئيس السكرتارية، وعدد من الأعضاء، ومن بين أعضائها عدد مناسب من نواب الأقليات القومية، كذلك ينتخب المؤتمر الوطني لنواب الشعب أعضاء اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ويقيلهم، ولا يمكن لأعضائها أن يتولوا مناصب في أجهزة الإدارة الحكومية والمحاكم والنيابة، ومدة عمل اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب مثل مدة عمل نفس الدورة من المجلس الوطني، وتمارس صلاحياتها حتى انتخاب الدورة التالية من اللجنة الدائمة، على أنه لا يمكن لرئيس اللجنة الدائمة ونوابه أن يتولوا مناصبهم أكثر من دورتين متتاليتين.

صلاحية اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب:

تمارس اللجنة الدائمة للمجلس الوطي لنواب الشعب الصلاحيات التالية[2]: تفسير الدستور، مراقبة تنفيذ الدستور، ووضع وتعديل القوانين ما عدا القوانين المنوط بـالمؤتمر الوطني لنواب الشعب وضعها، وتفسير القوانين، وإلغاء القرارات والأوامر الإدراية المخالفة للدستور والقوانين التي وضعها مجلس الدولة [3]، وتحديد أعضاء اللجنة العسكرية المركزية الآخرين وفقاً لتسمية رئيسها، وتعيين نواب رئيس النيابة الشعبية العليا وقضاتها وأعضاء لجنة المحاكمة ورئيس المحكمة العسكرية أو عزلهم وفقاً لطلب رئيس المحكمة الشعبية العليا [4].

المبحث الثالث: السياسية الخارجية للدولة الصينية

تنتهج الصين سياسية خارجية ثابتة ومستقلة، هدفها الرئيس حماية استقلال الصين وسيادتها وسلامة أراضيها، وتوفير بيئة ملائمة لتنفيذ الإصلاح والإنفتاح على الخارج وبناء الدولة العصرية

---

(1)أبو دهب, فتوح، مرجع سابق، ص46.

(2) أبو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص37.

(3) بهبهاني، هاشم، مرجع سابق، ص95.

(4)إبراهيم، ففيه محمد، مرجع سابق، ص46.

الحديثة للصين، وحماية الأمن والسلام العالمي ودفع مسيرة التنمية العالمية، أهم ملامح هذه السياسية: [1]

- تنتهج الصين تنتهج مبدأ الاستقلال، وتحدد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدولية انطلاقاً من المصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم، ولا تخضع لأي ضغوط خارجية، إن الصين لا تتخالف مع أية دولة عظمى أو أية كتلة دول، ولا تسعى لإقامة تحالف عسكري، ولا تشترك في سباق التسلح ولا تمارس التوسع العسكري.
- تعمل الصين على معارضة الهيمنة وصيانة السلام العالمي، وترى الصين أن أية دولة سواء كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة، تعتبر عضواً من أعضاء المجتمع الدولي على قدر المساواة، ويجب أن تحل جميع النزاعات والخلافات الناشبة بين الدول بطريقة سلمية عبر التشاورات وليس باللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدام القوة ولا يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية بأي حجة، ولن تفرض الصين نظامها الاجتماعي وأيديولوجيتها السياسية على الآخرين، وفي نفس الوقت لن تسمح لأية دولة بأن تفرض نظامها الاجتماعي وأيديولوجيتها السياسية عليها[2].
- تعمل الصين من أجل بناء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد، وترى الصين أن النظام الجديد يجب عليه أن يجسد مطالب تطور النظام الدولي وتقدم المجتمعات وأن يعكس رغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها المشتركة [3].
- ترغب الصين في إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع الدول على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الإحترام للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الإعتداء على الغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساواة والمنفعة والتعايش السلمي.
- الالتزام بمبدأ حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة وتعمل الصين على حل خلافاتها مع معظم الدول المجاورة وتطوير علاقات التعاون والمصالح المتبادلة بينها وبين الدول المجاورة.

---

(1)أبو دهب, فتوح، مرجع سابق، ص47.

(2)بسام العسلي . **الصين والتوازن العالمي** ، مجلة الدفاع العربي، العدد (11)، عام 2008 ، دار الصياد ,بيروت, لبنان، ص ص 28 – 33.

(3)Thomas A. Metzger and Roman H. Myes, (1998) "Chinese Nationalism and American Policy, "ORPS, p12.

- تهتم الصين بتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المتقدمة والدول النامية، وتدعو إلى تجاوز إختلاف النظم الاجتماعية والأيدولوجية في العلاقات بين مختلف الدول والإحترام المتبادل والسعي لإيجاد النقاط المشتركة وترك الخلافات جانباً وتوسيع التعاون ذي المنفعة المتبادلة وتدعوا إلى حل الخلافات بين الدول بصورة مناسبة عبر إجراء الحوار على أساس المساواة والإحترام المتبادل وعدم اللجوء إلى القوة لحلها(1).

مرتكزات السياسة الخارجية الصينية:

حدد "دينغ شياو بنغ" -وهو أحد القادة الصينيين من الفترة (1956-1992)- مبادئ السياسة الخارجية للصين بما يلي(2):

1- مبدأ التعايش السلمي ويشمل على إحترام السيادة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة بين الدول، والعمل على أساس حق الدول في المنفعة المشتركة، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية.

2- العمل على التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليها من قبل أطراف النزاع قبل البحث عن حل لها، على أساس أن التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليها يخلق مصالح مشتركة لأطراف النزاع، بشكل يحول دون تصعيد التوتر حولها من قبل أطراف النزاع حفاظاً على مكاسبها المشتركة في تلك المناطق.

وترتكز السياسة الخارجية الصينية على تدعيم التنمية الإقتصادية ودعم العلاقات والروابط الإقتصادية مع الدول الآسيوية، كما أنها تهدف إلى المحافظة على بيئة إقليمية هادئة لتحقيق أهدافها الإقتصادية في ظروف سلمية ملائمة، وقد قال (جيانغ زيمين) "أن على الصين تركيز كل الجهود لتحديث البلاد، ولذا من مصلحتها تأمين وضع دولي سلمي طويل الأمد"، ولذلك تعمل الصين على تدعيم الإستقرار السياسي والإقتصادي في منطقتها الإقليمية، ويترجم هذا الموقف الصيني بنهج يرمي إلى تعزيز دور الصين في حل المشكلات الإقليمية(3).

---

(1)إبراهيم، فقيه محمد، مرجع سابق، ص48.

(2)بسام العسلي، مرجع سابق، ص 34.

(3)S. K. Singh, (1994). **"Security Environment of South Asia**, "Strategic Analysis, vol. XV-II, no 2, (New Delhi, Sabru House, May, p51.

ترتكز السياسة الخارجية الصينية على القومية الصينية، فلم يعد للإعتبـارات الأيدولوجيـة دور أو تأثير في صناعة القرار في السياسة الخارجية[1]، وترتكز السياسة الخارجية الصينية علـى التجربة التاريخية للتدخل الأجنبي في الصين وما صاحبها من استغلال ومهانة والعـزم علـى رد كرامة الصين التي أهينت، وذلك بتقلدها الدور الذي تستحقه في النظام الدولي وعدم السماح المساس بسيادتها أو التدخل في شؤونها الداخلية، ففي الوقت الذي تمارس فيـه الـصين سياسـة الإنفتـاح الإقتصادي على العالم الخارجي نجدها متمسكة بعامل السيادة وعدم التدخل في شـؤونها الداخليـة، ورفض المطالب التي تتجاوز الخطوط الحمراء التي تمس جوهر النظام الـصيني مثـل المفـاهيم الغربية للديمقراطية وحقوق الإنسان [2].

ومن أهم المرتكزات السياسية للصين المحافظة على وحدة الأراضي الصينية حيـث تعهـد ماوتسي تونغ الرئيس الصيني السابق قبل وفاته بأن تكون إعادة توحيد الأراضي الـصينية بـشكل سلمي، والإتفاق الصيني – البريطاني عام 1984 الذي جاء بعد مفاوضات شاقة بين الجانبين والذي أدى إلى عودة (هونج كونج) إلى الصين الشعبية، دليل على ثبات السياسة الخارجية الصينية إتجـاه الحفاظ على وحدة أراضيها وإعادة توحيدها سلمياً، كما أن موقف الصين من إعادة توحيد تـايوان والذي لم تبدي فيه القيادة الصينية أي نوع من التنازل دليل آخر على أن المحافظـة علـى وحـدة الأراضي الصينية هي من ثوابت السياسة الخارجية الصينية التي لا تقبل المساومة بأي حـال مـن الأحوال [3].

بالإضافة إلى صيانة إستقلالية وخصوصية مواقف الصين على ساحة العلاقات الدولية، من هنا فالصين حريصة على عدم الدخول في تحالفات مع قوى كبرى، وأن نهج الصين الثابت هو عدم الدخول في أحلاف مع أي طرف كان[4].

كما تهدف السياسة الخارجية الصينية إلى توسيع دائرة نفوذها في شرق وجنوب شرق آسـيا، فنهوض الصين بدور قيادي في منطقتها الإقليمية هو أحد مرتكزات سياستها الخارجية، إلا أن النهج الصيني تحول من دعم الحركات الثورية في تلك الدول ضد الأنظمة القائمة لصالح أسلوب تـدعيم

(1)أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص 108.

(2)أبو دهب, فتوح، مرجع سابق، ص48.

(3)إبراهيم، فقيه محمد، مرجع سابق، ص16.

(4) أبو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص49.

علاقاتها التجارية مع الأنظمة القائمة بغض النظر عن ميولها وإتجاهاتها، وذلك في محاولـة منهـا لتكوين شبكة من العلاقات التجارية تكون الصين محور تلك الشبكة التجارية في منطقتها الإقليميـة إعتماداً على الدياسبورا الصينية * في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي يدفع الـصين لـدور وموقـع إقتصادي ريادي في منطقتها الإقليمية(1).

ومن مرتكزات السياسة الخارجية الصينية أيضاً إرساء نظام عالمي قائم على أساس العدالة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي ورفض الهيمنة بكافة أشكالها، والصين في سياسـتها الخارجيـة تسعى لخلق موقف دولي موحد ضد المحـاولات الأمريكيـة للهيمنـة علـى العـالم، والـشراكة الإستراتيجية بين كل من روسيا والصين يوضح لنا ذلك المسعى الهادف إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب.

أهداف السياسة الخارجية الصينية:

تنتهج الصين سياسة خارجية سلمية مستقلة، وهدف السياسة الخارجية الصينية هو صـيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة. ومن محتوياتها الرئيسية:

- تشارك الصين المجتمع الدولي في بذل الجهود لحفـز التعدديـة القطبيـة فـي العـالم بنـشاط، وللمحافظة على إستقرار المجتمع الدولي.

- تأسيس نظام سياسي وإقتصادي دولي جديد عادل يقوم على احترام كافة الدول بعـضها بعـضاً وتتشاور مع بعضها البعض سياسياً، يجب أن تحفز الدول بعضها بعضاً إقتصادياً للتنمية المـشتركة دون حدوث فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، ويجب أن تستفيد الدول مـن بعـضها بعـضاً فـي الخبرات والدروس ثقافياً لتحقيق الإزدهار المشترك، ولا ينبغي استبعاد ثقافـات الأمـم الأخـرى، تعارض الصين الهيمنة وسياسات القوة بشتى أشكالها، ولن تسعى مطلقـاً إلـى الهيمنـة ولا إلـى التوسع(2).

- الحفاظ على التنوع العالمي: تدعو الصين إلى الديمقراطية في العلاقات الدوليـة وتنـوع أنمـاط التنمية، وأن تتبادل الحضارات والأنظمة الإجتماعية طرق التنمية المختلفة في العالم، وأن تستفيد من

* الدياسبورا الصينية: هم الصينيون المنتشرين في جميع أنحاء العالم، وتسيطر الدياسبورا الصينية في جنوب شرق آسيا على أغلب اقتصاديات تلك الدول، ففي ماليزيا يسيطر الصينيون على 95% من الاقتصاد، وفي أندونيسيا يسيطرون على 80% من الاقتصاد، كما يسيطرون على كامل الاقتصاد الفلبيني والسنغافوري تقريباً.

(1)Richard Bernstein and Ross H. Murnor, (1997) **"The Cming Conflict with America**," foreign Affairs (March-April, p18.

(2)أبو دهب, فتوح، مرجع سابق، ص36.

بعضها البعض في عملية المنافسة والمقارنة، وأن تحقق التنمية المشتركة من خـلال الـسعي وراء إيجاد نقاط مشتركة وترك الخلافات جانباً[1].

- محاربة الإرهاب بشتى أشكاله: تدعو الصين إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد والمعالجة الفرعية والجذرية للأعمال الإرهابية ومكافحة الإرهاب [2].

- تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة: وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة وتـسوية الخلافات بطريقة ملائمة، وذلك إنطلاقاً من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب وبغض النظر عـن الإختلافات في الأنظمة الإجتماعية والمذاهب الأيدولوجية وعلى أساس المبادئ الخمـسة للتعـايش السلمي.

- تعزيز علاقات حسن الجوار، والتمسك بمبدأ حسن معاملة الدول المجاورة بإعتبارها دولاً شريكة، وتعزيز التعاون الإقليمي [3].

- تقوية التضأمن والتعاون مع العالم الثالث: وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين والمـساعدة والـدعم المتبادلين، وتوسيع مجالات التعاون ورفع فاعلية التعاون.

- المشاركة النشطة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف: ولعب دور متزايـد فـي الأمـم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، وتأييد الدول النامية في حمايـة حقوقهـا ومـصالحها العادلة[4].

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية:

أولاً- الموارد الطبيعية والأولية:

تعد الموارد الطبيعية من أهم العوامل التي تؤثر في توجيه السياسة الخارجية للدول، فإعتماد الدولة على إستيراد المواد الأولية من الخارج سيفرض على سياستها الخارجية قيـود تـؤثر فـي إتجاهاتها، بالإضافة إلى أن شُح المواد الأولية لدى دول كبرى قد يدفعها للتوسع الاستعماري نحـو

(1)فضة، محمد إبراهيم (1980)، **سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث(1949-1969)**، الجامعة الأردنية، ص 16.

(2)Renato, Gruz De Castro (2005). **Exploring The Prospect Of China's Peaceful Emergence: Strategies And Obstacles To The PRC'S 21 St Century**, Geopolitical Gambit, Views And Policies.Vol. 2, No. 1, p 23.

.

(3)إبراهيم، فقيه محمد، مرجع سابق، ص49.

(4) أبو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص55.

مصادر المواد الأولية، ولقد عبر الرئيس الصيني السابق (ماوتسي تونغ) عـام 1965 "أن منطقـة جنوب شرق آسيا غنيةً جداً بالثروات الطبيعية، وأنها ستساعد على تطوير الصناعة الـصينية فـي المستقبل، ولذلك ينبغي السيطرة على منطقة جنوب شرق آسيا"، وعلى أساس ذلك أصبحت السيطرة على منطقة جنوب شرق آسيا من الأهداف الإستراتيجية العليا في السياسة الخارجيـة الـصينية، [1] وتحرص الصين على تنويع مصادر المواد الخام والطاقة من أكثر من مصدر كذلك تدعم علاقاتهـا مع كثير من دول العام النامي التي تمتلك تلك الموارد.

ثانياً- العامل الإقتصادي:

يعد العامل الإقتصادي المقام الأول في تشكيل إتجاهات الدول في علاقاتها الخارجية، وكمـا أن للعامل الإقتصادي دور في إثارة النزاعات الدولية بسبب المنافسة الإقتـصادية علـى الأسـواق الخارجية لتصريف إنتاج الدول الفائض وعلى مصادر المواد الأولية، إلا أنه عامل مهم في تحقيـق التعاون الدولي[2]، لذا تسعى الصين على تطوير علاقاتها الاقتصادية وبناء اقتصاد قـوي وتحقيـق أعلى معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثاً- العامل التقني التكنولوجي:

زاد التقدم التقني والتكنولوجي من أهمية العامل التقني كمحدد للـسياسة الخارجيـة، حيـث أصبحت الدول تسعى لإمتلاك التقنية المتقدمة من الدول المتقدمة في هذا المجال، وفي رأي الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في جمهورية الصين الشعبية، فإن الرأسمالية الدولية مصممة على القضاء على الشيوعية أينما وجدت، وقيام الولايات المتحدة بتأييد (تشيانغ كاي تشك) في الحـرب الأهليـة الصينية بين الوطنيين والشيوعيين، ووقوفها في طريق تمثيل الصين الشعبية في هيئة الأمم المتحدة وقيامها بفرض حصار إقتصادي عليها، أدى لأن يكون للعامل التقنـي دوراً فـي سياسـة الـصين الخارجية إتجاه دول العالم، وفي مقابل دور العامل الأيـدلوجي فـي تغذيـة الـصراع الـصيني– الأمريكي، فقد لعب ذلك العامل دوراً كبيراً في التحالف الصيني– السوفييتي، حيث قـال (ماوتـسي تونغ) "إننا ننتمي دولياً" إلى الجبهة المعادية للإمبريالية والتي يتزعمها الإتحاد السوفييتي[3].

---

(1)إبراهيم نافع (2000)،**الصين معجزة نهاية القرن العشرين**،القاهرة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(2) بهبهاني، هاشم، مرجع سابق، ص98.

(3)أبو دهب, فتوح، مرجع سابق، ص74.

رابعاً- لعامل الأيدولوجي:

فالأيدولوجية المسيطرة في دولة ما قد تكون عامل من عوامل التعاون والتقارب مع الـدول التي تدين لنفس الأيدولوجية، وقد تكون عامل من عوامل الـصراع والـصدام إذا تباعـدت هـذه الأيديولوجيات في مضمونها وأهدافها، كما حصل في الصراع الصيني – السوفييتي. [1]

إلا إننا لا يمكن أن نتصور أن السياسة الخارجية هي وليدة الأيديولوجيا، ونتناسى المتطلبات الموضوعية للمصلحة الوطنية والتي تفرض قيود على كل صانع قرار يضع الـسياسة الخارجيـة، بغض النظر عن نواياه وفلسفته الإجتماعية إذا ما أراد المحافظة على إستقلال دولتـه ومـصالحها الحيوية، وقد إستنتج أحد الباحثين بعد دراسته لعدد من قرارات الـسياسة الخارجيـة الـصينية، أن قرارات السياسة الخارجية الصينية لم تبنى على أساس أيديولوجي، إنما كانت الأيدولوجيـة عـاملاً مساعداً في عملية صنع السياسة الخارجية الصينية.[2]

المبحث الرابع: الاقتصاد الصيني في ضل النظام الدولي الجديد

تعتبر الصين أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم وبلغ تعداد سكانها (مليـارا و300 مليونا و530) ألف نسمة حسب إحصاء عام 2009،[3] وتمثل خمس إجمالي عدد سكان العالم. كما تعد الصين من الدول الكثيفة السكان نسبياً ويبلغ معدل كثافة السكان فيها (135) نسمة لكل كيلومتر مربع. أما توزيع السكان في الصين فهو غير متوازن حيث يزداد في شرقها ويقـل فـي غربهـا، ويتجاوز معدل كثافة السكان في المناطق الـشرقية الـساحلية (400) نـسمة لكـل كيلومتر مربع، ويتجاوز معدل كثافة السكان في مناطق وسط الصين (200) نسمة لكـل كيلـومتر مربع، أما في مناطق الهضاب غرب الصين فيقل معدل كثافة سكانها عن (10) أفراد لكل كيلـومتر مربع. وفي الوقت الحالي وصل معدل العمر المتوقع للصينيين إلى (71.40) سـنة (69.63 سـنة للرجال و73.33 سنة للنساء) وهو أعلى من معدل أعمار سكان العالم بخمس سنوات وأعلـى مـن

(1)فضة، محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 19.

(2)هنري كيسنجر(2002)، **هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت.

(3) من موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على الرابط الالكتروني التالي: http://ar.wikipedia.org/wiki/

معدل أعمار سكان الدول النامية بسبع سنوات وأدنى من معدل أعمار سكان الدول المتطورة بحوالي خمس سنوات[1] .

يوضح الجدول رقم (1) المعدل السنوي للزيادة السكانية في الصين، الذي بلغ 2.7% عـام 1971 ثم هبط إلى 1.3% عام 1979، وهو العام الذي تم فيه تطبيق سياسة الانفتـاح الاقتـصادي التي أقرها الزعيم الصيني دنج كسياوبنج، وبعد ذلك، ارتفع معدل الزيادة السكانية مرة أخرى إلـى 1.7% تقريباً عام 1987 ثم تراجع تدريجياً إلى مستوى 1% خلال العقد التالي ثم انخفض منذ عهد قريب إلى 0.26% عام 2005[2] .

جدول رقم (1)

معدلات النمو السكاني المقارنة (2000-2005)

العام	العالم	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الاتحاد الأوروبي 15	الولايات المتحدة الأمريكية	إنجلترا	الصين	الهند
2000	1.54	0.71	0.40	1.13	0.34	0.76	1.83
2001	1.28	0.74	0.46	1.03	0.39	0.70	1.80
2002	1.25	0.71	0.49	1.01	0.35	0.65	1.77
2003		1.43	0.69	0.46	1.00	0.39	0.60
2004		1.20	0.67	0.46	0.97	0.47	0.59
2005		-	0.69	0.56	0.94	0.26	0.59

المصدر: دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2007: إحصائيات اجتماعية وبيئية واقتصادية.

يشغل الاقتصاد الصيني الموقع الثاني في هيكل الاقتصاد العالمي من حيث الحجـم (النـاتج القومي الإجمالي 10,2 تريليون دولار، 2006)، بعد الولايات المتحدة الأميركية، والموقع الرابع من حيث القدرة الشرائية المقارنة بعد الولايات المتحدة الامريكية واليابان وألمانيا بحساب معدلات النمو يعتبر الاقتصاد الصيني الأسرع نمواً على مستوى العالم خلال ربع القرن الماضي بمتوسط سـنوي

(1) ريوفيد، جوناثان (2009). **الصين إستراتيجية الاستثمار والدول إلى الأسواق الصينية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، ص 30.

(2) كاخيا، إبراهيم .(2008). **الصين بين القنبلة النووية والقنبلة البشرية**، مجلة (الدفاع العربي) العدد (10). بيروت, لبنان، ص 30 - 36.

يبلغ (10%)، ومتوسط معدل نمو في دخل الفرد (الدخل القومي الإجمالي/عدد السكان) بلغ (8%) خلال الثلاثة عقود الماضية، رغم ذلك ما زال متوسط دخل الفرد الصيني متدنياً بالمقارنة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة إذ لم يتجاوز في مطلقه (2000) دولار للفرد الترتيب (107) في الإحصاء العالمي للتنمية البشرية، وبإعتبار القدرة الشرائية المقارنة (7800) دولار للفرد، ذلك بحسب احصاءات العام 2006[1].

الناتج المحلي الإجمالي

في عام 2004، قام المكتب القومي للإحصاء في الصين-معتمداً على الإحصاء السكاني الاقتصادي القومي. وهو أول إحصاء يصدر منذ عام 2002- بحساب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ابتداءً من عام 1993 عن طريق توجيه المؤشر إلى الأمام بمتوسط (0.5%) سنوياً إلى أعلى. وكما هو موضح في الجدول رقم (2) الذي يقارن بين الأداء الاقتصادي في الصين ونظائرها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنطقة الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، وإنجلترا عن الفترة الزمنية من 1979 إلى 2005[2].

(1) عبد ا ، عبد الصمد سعدون (2007). **الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (15)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

(2) شينكار، أوديد (2005). **العصر الصيني: القوة الإقتصادية في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.

جدول رقم (2)

معدلات الناتج المحلي الإجمالي الفعلية المقارنة بدءاً من 1979

العام	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية	إنجلترا	الصين	الهند
1990	3.0	3.5	1.9	0.7	3.8	5.6
1995	2.5	2.4	2.5	2.9	10.9	7.3
2000	4.0	3.9	3.7	3.8	8.4	4.4
2001	1.2	1.9	0.8	2.4	8.3	5.8
2002	1.6	0.9	1.6	2.1	9.1	3.8
2003	2.0	0.8	2.5	2.7	10.0	8.5
2004	3.2	2.0	3.9	3.3	10.1	7.5
2005	2.6	1.4	3.2	1.9	10.2	8.4
2006	n.a.	n.a.	3.3	2.8	11.1	9.2
2007	n.a.	2.6	2.0	2.7	10.3	8.1
2008	n.a.	2.2	2.7	2.5	9.3	9.6

المصدر: دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1979-2005) بعنوان إحصائيات اقتـصادية، واجتماعية وبيئية 2006، كوفيس صحيفة الإكونوميست 2008/2007، 30 يونيو 2007.

يعد هذا الأداء المذهل أمراً جديراً بالملاحظة سواء من حيث الاتساق النسبي أو المرونة أو القدرة على التكيف مع العوامل الخارجية، حيث تلا بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي انتعـاش ملحوظ تمثل في إصدار الصين لقانون المشاريع المشتركة عام 1979 مما كان له أبلغ الأثر علـى انطلاق الاقتصاد صعوداً خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين حتى تعرض لضربة قوية فـي عام 1990/1989 من جراء التدهور الاقتصادي العالمي الذي حدث على أثر حادثة ساحة تيانانمن في بكين ثم تجاوز هذه الأزمة في 1991، وبدأ في التقدم نحو الأمام بخطى واسعة مجازفاً بـشكل كبير في الفترة من 1994/1993 ثم عانى من تراجع بسيط نتيجة للأزمة الماليـة التـي واجهتهـا

الأسواق الآسيوية في الفترة من 1999/1998، ثم استرد الاقتصاد الصيني عافيته مرة أخرى في 2007 نتيجة للحماس القوي من جانب الحكومة، وقيامها ببعض الإجراءات التصحيحية[1].

نتيجة لغياب رؤية واضحة أو تنبؤ مسبق لبعض العراقيل الطارئة أو غير المتوقعة التي قد تعترض مسيرة الاقتصاد العالمي مسببة تعطيل تقدمه، فإن الناتج المحلي الإجمالي للصين سيلحق حتماً بالناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة خلال العقود الثلاثة أو الأربعة القادمة، لأنه على حسب مبدأ تكافؤ القوة الشرائية، فإن الناتج المحلي الإجمالي للصين كان يقدر بنحو (10.17) تريليونات دولار أمريكي عام 2006 ليقترب شيئاً فشيئاً -بالفعل- من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الذي يقدر بنحو (13.13) تريليون دولار أمريكي[2].

والصين أمامها مسيرة طويلة لتخوضها، حيث يقف الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لمتوسط دخل كل فرد على أساس مبدأ تكافؤ القوة الشرائية في الصين عند (7.700) دولار أمريكي مقارنة بمبلغ (44.000) دولار أمريكي بالنسبة للمقيمين في الولايات المتحدة، و (31.800) دولار أمريكي بالنسبة للمقيمين في إنجلترا، وأما إذا كنا نتحدث بلغة تكافؤ القوة الشرائية، فإن الناتج القومي الإجمالي الصيني لكل فرد هو (6.600) دولار أمريكي في مقابل متوسط الناتج القومي الإجمالي لكل فرد في دولة حديثة العهد الذي يقدر بنحو (5.540) دولار أمريكي، وبنحو (5.210) دولار أمريكي على مستوى المنطقة بما في ذلك هونج كونج حيث يقدر بنحو (37.300) دولار أمريكي[3].

يتفاوت الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدخول الشخصية، ومتوسط دخل كل فرد بشكل كبير من الشرق إلى الغرب داخل الصين، حيث يقدر متوسط دخل الفرد في شنغهاي عام 2006 بأكثر من (15.000) دولار أمريكي على أساس تكافؤ القوة الشرائية، بينما ينخفض إلى 1.247 دولاراً أمريكياً فقط في قرى الغرب، حيث تتزايد معدلات الفقر بشكل أسوأ بكثير. والأكثر من ذلك أنه حتى في المدن الساحلية الغنية ومقاطعات الشرق نجد تبايناً ملحوظاً بين الطبقات المتوسطة المزدهرة، وطبقة العمال الذين نزحوا من الريف إليها. ففي عام 2005، قدمت- ولا تزال- ثلاث

(1) شارما، روشير (2008). **الصين: النمو المطرد يصل إلي نهايته بسرعة**، صحيفة نيويورك.

(2) نفس المصدر.

(3) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص 55.

عشرة مقاطعة من مقاطعات الصين الإحدى والثلاثين، والمجالس البلدية الأربعة وحدها حوالي 70% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للصين[1].

وقد تم تقدير المساهمات التي تمثل قيمة مضافة للناتج المحلي القومي بعد المراجعة على النحو التالي:

جدول رقم (3)

	القيمة المضافة (بالبليون دولار أمريكي)	الناتج المحلي الإجمالي
الصناعة الأولى	260	13.2
الصناعة الثانية	977	45.2
الصناعة الثالثة	806	40.7
الإجمالي	2.042	100.0

لم يمثل التضخم أي مشكلة لحكومة الصين منذ الألفية الثانية حتى عام 2007 بالفعل، كان هناك مشكلة عكسية تتمثل في جذب الاستهلاك الداخلي للتغلب على الاستثمار الأجنبي المباشر، والتركيز على مطالب التصدير بوصفه الموجه الرئيسي للاقتصاد. وفي الواقع، عانت الصين في 2002 من عدم التضخم لفترة قبل استعادة سعر المستهلك في 2003 إلى مستوى (3.2%) وفي 2006 وصل معدل التضخم في 12 شهراً إلى (2.8%) ولكن التضخم حدث له نوع من الثبات في يونيو 2007 عند 4.4% بنسبة 2% تقريباً أعلى من السنة السابقة. وقد ساهم في هذا الارتفاع المكتب القومي للإحصاء، مما أدى إلى نشاط في الاستهلاك في النصف الأول من العام في مبيعات التجزئة للبضائع الاستهلاكية بنسبة زيادة 15.4%، وهو أسرع ارتفاع يحدث في عشر سنوات، بينما ارتفعت أسعار الطعام إلى 7.5% في الفترة نفسها، وفي يوليو، ارتفع معدل التضخم مرة أخرى ليصل إلى 5.6%.

اتخذت الحكومة الصينية سلسلة من الإجراءات للحد من هذا الارتفاع الموجود بالفعل، وتقليل آثار هذا الاندفاع على الاقتصاد بحيث لا يزيد معدل التضخم في عام 2007 بالكامل عن معدله في 2006، كما لوحظ أن معدلات الفائدة على القروض عند مستوى (18) نقطة أساسية قد

(1) إبراهيم الأخرس (2005)، **التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها**، ايتراك للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى، ص 30.

ارتفع من (6.84%) إلى (7.02%) وارتفعت معدلات الودائع من (3.33%) إلـى (3.6%) وهـذا يمثل زيادة كبرى من إجمالي (67) نقطة أساسية.

وقدرت القوى العاملة بنحو (798) مليون في عام 2010، وقد ذكرت التقـارير أن (45%) منها تعمل في مجال الزراعة، و (24%) في الصناعة، و(31%) في الخدمات. حيث يتزايد معـدل التعيين الإجمالي بنسبة أقل من (1%) سنوياً. ووفقاً للإكونوميست في عددها الصادر في 30 يونيو 2007، توقف معدل البطالة في 2006 عند نسبة (9.5%) ولكن تعتبر هذه النسبة أقل من المعـدل الفعلي، لأننا إذا وضعنا في الاعتبار نسبة العاملين النازحين من المناطق الريفية سعياً إلى التوظيف في المناطق الحضرية والمدن، والبطالة المقنعة المتمثلة في القوى العاملة التي لا تعمل في وظـائف حكومية، يمكن ألا يقل عدد العاطلين عن العمل في أي وقت من الأوقات عن 170 مليون يمثلـون (21.3%) من القوى العاملة.

وهنا يكمن أصل المشكلة الاقتصادية الاجتماعية في الصين، وهـو الأمـر الـذي تدركـه الحكومية الصينية بكل أبعاده، ولذلك تقدم نائب مدير المجلس الصيني لأبحـاث التنميـة بـاقتراح- نشرت نصه مجلة Finanicial Times China Supplement في عددها الصادر في 8 نـوفمبر 2005- يذهب فيه إلى أن الصين في حاجة إلى إيجاد حوالي 20 مليون فرصة عمل جديدة كل سنة للطلاب الذين يتخرجون في المدارس والجامعات، والعاطلين بسبب عجز المشاريع المملوكة للدولـة عن توظيفهم، والنازحين من الريف، مما ينطوي على زيادة سنوية في الطلب على الوظائف تـصل إلى أكثر من 3%، ولهذا السبب، لا يمكن أن تتراجع الصين عن توجهها نحو تصدير العمالة إلـى الدول الأخرى حتى توجد فرص عمل جديدة من خلال زيادة الطلب على الاستهلاك وزيادة فـرص الاستثمار في المناطق الفقيرة، بهذه الطريقة وحدها، يمكن مواجهة عدم التكافؤ في مستويات المعيشة بالصين[1].

رصد البنك الشعبي الصيني في تقريره الملخص الذي صدر في الربع الثاني من عام 2007 حول مدخرات الأسر التي تعيش في المناطق الحضرية التوجه الحـالي نحـو خفـض معـدلات الادخار، وتوقعات الأسر التي تقوم بالادخار، وبالربط بين زيادة الفائدة في كل من 18 مارس و19

---

(1) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص 60.

مايو، أظهر التقرير أن هناك هبوطاً تراكمياً بنسبة (15.7%) في حصة ودائع الادخار في الأصول المالية الأساسية للأسر التي تقوم بالادخار من 2005، حيث هبطت نسبة الأفراد الـذين يختـارون المزيد من التوفير إلى (26.3%) خلال الأرباع الثلاثة السابقة، وهو أقل رقم تـم تـسجيله خـلال الأعوام الستة الماضية[1].

ولأول مرة، يصبح التوجه السائد لنسبة كبيرة من الأسر هو الاستثمار في الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار، مما وفر لهذه الأسر عائدات تتجاوز عائدات ودائع الادخار التي كانت الاختيار المفضل في الاستثمار لديهم مع ارتفاع المؤشر إلى (40.2%). وفي المقابل هبطت نسبة المستهلكين الراغبين في صرف دخولهم التي في متناول أيديهم على شراء الـسلع ذات القيمـة الكبيـرة مـن (28.2%) في الربع الثالث من عام 2006 إلى (19.5%) في الربع الثاني من عام 2007 خاصـة مع تزايد رغبتهم في شراء السلع المعمرة الكبيرة والسيارات.

كانت الحكومة الصينية –من الناحية التاريخية- بطيئة في استخدام القيود المالية التي طبقها البنك الشعبي الصيني لتنظيم الاقتصاد، حيث كانت أول زيادة في فائدة معدلات القـروض لمـدة 9 سنوات في أكتوبر 2004 بارتفاع (27) نقطة أساسية إلى (5.38%) ومع ذلك فمنذ أبريـل 2006 كان هناك سبع زيادات في معدلات القروض والودائع لعام واحد مقارنة بأحدث زيادة، وهـي (67) نقطة أساسية في أغسطس 2007، مما أدى إلى وصول معدل المدخرات لعام واحـد إلـى نـسبة (3.33%) ومعدل القروض لعام واحد إلى نسبة (7.02%) (بزيادة أقل من 18 نقطة أساسية)، وقـد كانت الزيادة السابقة مطروحة "للمساعدة على تسوية واستقرار معدلات التضخم المتوقعة" كمـا ورد بالنص في البيان المؤثر الذي أصدره محافظ البنك المركزي، مما أدى إلى إعلان الحكومـة- فـي اليوم نفسه- عن خفض الضريبة المفروضة على دخل فائدة البنك من (20%) إلى (5%) اعتبـاراً من أغسطس 2007، وقد عجل بالزيادة الأخيرة الارتفاع الزائد في معدلات التضخم التي سجلت في شهر يوليو، كما ذكرنا سابقاً، مما كان له أثر كبير على تطبيق الفجـوة بـين معـدلات التـضخم،

---

(1) نقلاً عن موقع البنك الشعبي الصيني، على الرابط الالكتروني التالي: www.pbc.gov.cn/english

وعائدات الإدخار، وإيقاف الهبوط الأخير في مدخرات البنك، وقد احتفظت الإجراءات كذلك ببعض الأموال بعيداً عن البورصة التي تزيد قيمتها بشكل كبير[1].

ومنذ عام 2004 تبنى البنك الشعبي الصيني أيضاً الأداة المالية التقليدية ذاتها لتقليص حـد الائتمان عن طريق فرض نسب احتياطية على البنوك الصينية في شكل ودائع زائـدة مـع البنـك المركزي بدلاً من بعض القيود الحكومية المؤقتة والشديدة المفروضة على الاستثمار في صـناعات بعينها، كما يلاحظ في مجالات الإنشاء والتعمير حيث كان لها الأفضلية فيما سبق[2].

تذهب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن هناك نطاقاً تتحرك فيه الحكومة الـصينية لإدارة العجز الكبير في ميزانية القطاع العام لتمويل البرامج الاجتماعية أو لدعم الاقتصاد الريفـي وفقاً للخطة الخمسية الجديدة.

جدول رقم (4)

مؤشرات اقتصادي للصين

المؤشرات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ناتج محلي إجمالي فعلي (%)	9.1	10.0	10.1	10.4	11.1	10.6	10.5
موازنة القطاع العام (ناتج محلي إجمالي %)	2.6	2.2	1.3	1.2	0.7	1.1	1.4
رصيد الحسابات الحالية (نـاتج محلـي إجمالي %)	2.4	2.8	3.6	7.2	9.5	10.8	10.6
الدين الخارجي (ناتج محلي إجمالي %)	12.8	12.7	12.8	12.5	12.3	11.1	9.9
ديون الخدمات (صادرات %)	7.1	4.7	3.1	2.9	2.3	1.7	1.5
احتياطي العملة الأجنبيـة (فـي شـهور الاستيراد)	9.9	10.4	11.7	13.3	14.8	15.9	16.3

المصدر: كوفيس 23 يوليو 2008 (http://www.trading-safely.com)

من حيث تركيب الإقتصاد تشكل الصناعة (48,9%)، والزراعة (11,7%) والخدمات بمـا في ذلك الإنشاءات (39,9%) من الناتج القومي الإجمالي الصيني (2006)، هذا وتعتبر الـصناعة القطاع الأسرع نمواً في الصين حيث بلغت نسبة نمـو الإنتـاج الـصناعي عـام (2006) نـسبة

(1) شارما، روشير، مرجع سابق، ص 12..

(2) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص 60.

(22,9%). من حيث الصرف تدخر الصين (40.9%) من الناتج القومي للإستثمارات الثابتة بينما يستهلك الصرف على جهاز الدولة (13,7%)، والاستهلاك الخاص (36,4%) (2006). من حيث توزيع الثروة القومية يستهلك أفقر (10%) من السكان (1,6%) من الناتج القومي، وأغنى (10%) من السكان (34,9%). يبلغ حجم القوى العاملة في الصين (795,3) مليون فرد موزعين بين الزراعة (45%) والصناعة (24%) والخدمات (31%)، هذا وتبلغ نسبة البطالة بحسب الإحصاءات الرسمية الصينية (4.3%)، وبحسب تقديرات مستقلة (13%)[1].

من بين قطاعات الإنتاج الثلاثة الأساسية: الزراعة، والوقود والتعدين، والصناعة، يأتي التصنيع في المقدمة، ففي عام 2005 مثلت الصناعة نسبة 65% من واردات الصين، أي ما يعادل 660 بليون دولار أمريكي، و 71% من صادراتها في مقابل 18% و 4% فقط على التوالي للوقود والتعدين، وتمثل حصيلة التجارة من الواردات والصادرات الزراعية نسبة 6% فقط من إجمالي الواردات، وأقل من نسبة 4% من إجمالي الصادرات.

فيما يتعلق بالغذاء، تعد أسواق التصدير الأكثر تعاملاً مع الصين هي اليابان والدول الآسيوية الأخرى. بينما تتفاوت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الخمس والعشرين نسبياً، ولكن تعتبر حسابات السوق الأمريكي لمستوى مماثل من الواردات الغذائية، كما هي بالنسبة للدول الآسيوية الأخرى، لأن أمريكا الوسطى، وأمريكا الجنوبية هما المصدران الرئيسيان للسوق الأمريكي، أما في حالة المواد الغذائية الخام، فتعتبر المصادر المهيمنة عليها هي الدول الآسيوية الأخرى والولايات المتحدة بنسبة تقريبية هي 1:2 حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية مصدراً للصين أكثر منها مستورداً منها في الحالتين[2].

---

(1) سابا, إلياس (2009). **الأزمة المالية العالمية.. أسبابها وإنعكاساتها**, المستقبل العربي، العدد 360, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

(2)نقلاً عن موقع البنك الشعبي الصيني، على الرابط الالكتروني التالي: www.pbc.gov.cn/english

جدول رقم (5)

الميزان التجاري للسلع- بعض الدول والمناطق المختارة

المنشأ	الولايات المتحدة الأمريكية	دول أخرى في أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية والوسطى	الاتحاد الأوروبي	اليابان	الصين	دول آسيوية أخرى
الولايات المتحدة الأمريكية 2005	-	153.38	29.48	122.32	80.55	163.04	70.92
دول أخرى 2005	153.58	-	1.76	21.51	6.77	14.13	9.70
أمريكا الجنوبية والوسطى 2005	29.48	1.76	-	8.38	0.76	0.51	3.56
الاتحاد الأوروبي 2005	122.32	21.51	8.38	2672.86	24.43	102.84	28.61
اليابان 2005	80.55	6.77	0.76	24.43	-	4.32	165.19
الصين 2005	163.04	14.13	0.51	102.84	4.32	-	24.37
دول آسيوية أخرى 2005	70.92	9.70	3.56	28.61	165.19	24.37	-

المصدر: http://www.wto.org

تعد الصين مستورداً كبيراً لجميع أنواع الوقود، والمعادن ومنتجات تصنيع المعادن الأخرى، حيث وصلت وارداتها عام 2005 إلى أربعة أضعاف صادراتها تقريباً، فبالنسبة لمنتجات الوقود، يحتل الشركاء التجاريون في الشرق الأوسط الصدارة في تصديرها للصين بقيمة 18.8 بليون دولار أمريكي من وارداتها التي تمثل 63.6 بليون دولار أمريكي. ويمثل المصدر الآخر الوحيد الملاحظ للواردات باقي آسيا، حيث يمد الصين بما قيمته 14.6 بليون دولار أمريكي من الوقود المستورد، ويحصل على ما قيمته 13.4 بليون دولار أمريكي من صادرات الوقود الصيني[1].

(1) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص 62.

تقف التجارة مع الولايات المتحدة، والدول الأوروبية الخمس والعشرين، واليابان في المعادن غير الحديدية عند مستوى منخفض نسبياً، بينما تعد الواردات من أمريكا الوسطى والجنوبية أكثر ضخامة، ولكن معظم الصادرات وكذلك الواردات تذهب إلى مناطق آسيوية أخرى أو تأتي منها.

وتتفوق واردات المعادن النفسية، والمعادن الأساسية الأخرى التي وصلت قيمتها إلى 38.6 بليون دولار أمريكي بدرجة كبيرة على الصادرات التي وصلت قيمتها إلى 2.7 بليون دولار أمريكي في عام 2005، حيث يبلغ إجمالي الواردات من الدول الآسيوية الأخرى- وهي تمثل الموردين المهيمنين- يليها أمريكا الوسطى والجنوبية بنسبة 74%[1].

جدول رقم (6)

التجارة الخارجية للصين عن طريق نوعية منتجات من مناطق ودول مختارة (2008) "بالبليون دولار أمريكي"

نوعية المتج	الولايات المتحدة الأمريكية		أمريكا الجنوبية والوسطى		الاتحاد الأوروبي 25		اليابان		كل دول آسيا		العالم	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
المتجات الزراعية	3.1	9.1	0.3	8.6	3.9	3.4	8.3	1.5	18.1	15.4	28.7	45.2
المواد الغذائية	2.5	4.4	0.3	7.3	2.8	1.2	7.4	0.3	16.1	5.8	24.6	21.5
المواد الخام	0.6	4.7	-	1.3	1.1	2.2	0.8	1.2	2.0	9.6	4.1	23.7
الوقود والتعدين	2.4	3.3	0.9	12.3	3.2	3.2	5.0	4.9	22.7	44.2	31.3	119.6
الخامات والمعادن الأخرى	0.3	2.6	-	8.4	0.9	1.7	0.4	1.6	1.3	20.2	2.7	38.6
الوقود	1.1	0.3	0.8	1.5	1.4	0.1	3.1	1.3	13.4	14.6	19.6	63.6
المواد غير الحديدية	1.0	0.4	0.1	2.4	0.9	1.4	1.5	1.9	7.9	9.4	10.9	17.1
الصناعات	157.6	36.2	11.9	3.1	136.6	67.0	70.3	93.4	305.5	363.4	542.4	428.3
الحديد والصلب	1.7	0.3	16.5	3.6	1.9	3.5	1.5	6.4	13.0	7.7	19.3	6.3
صناعة الأدوية	0.7	0.2	0.2	1.0	1.0	1.3	0.3	0.2	1.1	0.5	3.8	2.3

(1)نقلاً عن موقع البنك الشعبي الصيني، على الرابط الالتكروني التالي: www.pbc.gov.cn/english

75.4	32.0	50.0	17.0	12.7	3.6	7.8	5.3	0.5	1.4	7.5	4.1	الصناعات "الكيماوية" الأخرى
22.2	57.8	13.7	20.7	4.2	5.4	4.6	11.8	0.7	1.4	1.8	14.7	أشباه الصناعات
35.8	110.7	31.4	46.8	4.2	10.2	1.6	30.3	-	0.6	2.2	24.9	أدوات معالجة إلكترونية للبيانات وأدوات مكتب
29.4	94.9	25.7	42.5	4.7	6.3	2.3	19.4	-	2.0	0.9	23.9	أجهزة اتصالات
95.3	20.4	85.2	16.4	12.8	1.8	3.4	1.7	0.9	0.1	4.6	1.8	دوائر متكاملة
13.6	10.0	7.9	2.6	4.9	1.2	4.4	1.4	0.1	0.3	0.9	3.0	منتجات السيارات
10.5	20.2	1.9	7.5	1.3	1.4	4.2	4.8	0.1	1.0	3.8	3.9	وسائل النقل والمواصلات الأخرى
8.1	6.0	3.7	3.2	1.5	0.8	2.9	0.8	-	0.1	1.9	1.0	أجهزة توليد الطاقة
56.1	35.7	13.0	14.7	16.2	3.7	6.6	19.2	0.1	0.8	5.1	6.6	الأجهزة غير الكهربائية
41.8	54.4	33.0	27.7	10.6	5.8	5.4	10.1	0.1	1.1	2.4	10.1	الأجهزة الإلكترونية والكهربائية
15.5	41.1	14.2	20.5	3.2	2.9	0.8	4.7	-	1.7	0.4	4.9	المنسوجات
1.6	74.2	1.4	29.1	0.2	14.7	0.2	13.8	-	2.2	-	13.7	الملابس
1.3	43.0	0.8	10.1	0.2	3.9	0.4	8.2	-	1.2	0.1	16.5	السلع المنزلية والشخصية
41.4	17.0	34.9	12.1	5.7	2.1	1.1	2.0	-	0.2	2.8	1.8	الأجهزة العلمية وأجهزة التحكم
16.6	60.0	12.6	20.1	4.9	4.8	1.7	12.9	-	1.4	1.6	9.3	صناعات غير معدودة
660.0	761.9	424.3	347.3	100.4	84.0	73.6	143.8	24.2	17.7	48.7	163.2	الإجمالي

المصدر: بيانات مختارة من الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية: www.wto.org

تعد الدول الآسيوية الأخرى هي السوق الأكبر لصادرات الصين من منتجات التقنية المتطورة خاصة المنتجين الرئيسيين: المعالجة الالكترونية للبيانات وأدوات المكتب، وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث وصلت نسبة صادراتهما إلى (42%) و (45%) على التوالي. في حين وصلت قيمة إجمالي صادراتهما للولايات المتحدة إلى (48.8) بليون دولار أمريكي في عام 2005 مقارنة بقيمة (35.1) بليون دولار أمريكي في صناعة المنسوجات والملابس، والسلع المنزلية والشخصية، حيث مثل هذان المنتجان معاً (24%) من إجمالي الصادرات[1].

وبالمثل يقدر إجمالي صادرات هذين المنتجين للدول الأوروبية الخمس والعشرين بقيمة (49.7) بليون دولار أمريكي أكثر من الولايات المتحدة في مجال المعالجة الإلكترونية للبيانات وأدوات المكتب، وأقل منها في أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وليس مستغرباً أن تكون صادرات هذين المنتجين إلى اليابان أقل بكثير من غيرها، حيث يمثلان معاً (8%) فقط من الصادرات الصينية لليابان، أما إجمالي صادرات هذين المنتجين فيقدر بنحو (27%) من جميع الصادرات الصينية.

وكما اتسم أداء الصين كمصدر كبير لهذه النوعية من المنتجات بالقوة التي تتناسب مع أهميتها، اتسم أداؤها بالقوة أيضاً كمستورد من العيار الثقيل لها، حيث بلغت قيمة وارداتها 65.2 بليون دولار في عام 2005 منها 57.1 بليون دولار أمريكي قيمة الصادرات القادمة من مناطق آسيوية أخرى فيما عدا اليابان، ويتمثل الكثير من هذه الصادرات في شراء مكونات لاستخدامها في المنتجات المصدرة.

أما الدوائر المتكاملة، فتوضع في تصنيف فرعي مختلف عن المنتجين السابقين: حيث تستورد الصين منها بقيمة (95.3) بليون دولار أمريكي من دول آسيوية أخرى، بما فيها اليابان وكوريا الجنوبية، بنسبة (89%) في مقابل صادرات بقيمة (20.4) بليون دولار أمريكي فقط، ولذلك يعد تصنيف هذا المنتج حتى الآن أحد مظاهر القصور في الاقتصاد الصيني سواء من حيث أفضل تكلفة فعالة لإنتاج هذه التقنية أو من حيث خفض تكاليف العمالة التي لا تحقق مزايا لهذه العملية الإنتاجية.

---

(1) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص 72.

جدول رقم (7)

مؤشرات الاقتصاد الكلي للتجارة الخارجية (بليون دولار)

المؤشرات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صادرات	325.7	438.3	593.4	762.5	969.6	1214.0	1460.0
واردات	281.5	393.6	534.4	628.3	753.6	907.0	1098.0
الميزان التجاري	44.2	44.7	59.0	134.2	216.0	307.0	362.0
رصيد الحساب الحالي	354	45.9	68.7	160.8	250.0	350.0	415.0
رصيد الحساب الحالي (إجمالي الناتج المحلي%)	2.4	2.8	3.6	7.2	9.5	10.8	10.6
احتياطي العملة الأجنبيـة (فـي شهور الاستيراد)	9.9	10.4	11.7	13.3	14.8	15.9	16.3

المصدر: كوفيس 23 يوليو 200 8http:/www.trading-safely.com

وصل إجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام 2006 إلى حوالي 43% من إجمالي الناتج المحلي بمعدل زيادة مطرد ابتداء من 30% قبل عام 1992، ولذلك، أصبح الاستثمار خلال العقـود الثلاثة الماضية من الإصلاح هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في الصين[1].

لقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في هذا التقدم الذي يتزايد بـصورة مطـردة عاماً بعد عام منذ 1992 باستثناء عامي 1999 و 2000 عندما حلت الأزمة المالية الآسيوية ليصل إلى إجمالي 79.127 مليون دولار أمريكي في عام 2005، لتحتل بذلك الصين المرتبة الثالثة فـي التصنيف العالمي للاقتصاد بعد الولايات المتحدة وإنجلترا[2].

وعلى الرغم من أن نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى إجمالي الاسـتثمارات الداخلية في الصين لم يكن ملحوظاً بشكل واضح نسبياً، إلا أنه أدى دوراً حاسماً في تنمية الاقتصاد، سواء اتخاذ شكل المشاريع الاستثمارية الأجنبية المشتركة أو المشاريع الاستثمارية الأجنبية الأخرى التي قامت بتوظيف مواردها بكفاءة لتدر عليها عائدات بمعدلات كبيرة تـضاف إلـى رأس مالهـا، ولتنتج جزءاً كبيراً جداً من الصادرات الصناعية في الصين.

(1) كاخيا، إبراهيم، مرجع سابق، ص 39.

(2) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص 38.

التجارة الخارجية للصين

بدأت الصناعات الصينية ترتفع الى سلم القيمة المضافة بمنتجاتها من التقنية المتطورة مفسحة الساحة لاقتصاديات أخرى حديثة العهد في جنوب شرق آسيا للفوز بنصيب أكبر من الطلب العالمي على السلع الاستهلاكية الرخيصة، مثل الملابس والمنسوجات[1].

كما أن واردات الصين الهائلة من الموارد الخام خاصة البترول والمعادن الرخيصة المطلوبة لدعم عمليات التصنيع، والاستيراد على المدى البعيد، وتعاقداتها الاستثمارية مع الدول المنتجة للبترول في المناطق شديدة الحساسية سياسياً لتأمين استغلال مواردها على المدى البعيد أيضاً، ولذلك، تعد الولايات المتحدة أكثر الدول التي توجه نقداً صارخاً للسياسات التجارية في الصين، يليها بدرجة أقل الاتحاد الأوروبي بسبب تصرفاتها في مناطق تجارية معينة، وقضايا الملكية الفكرية، وتعتمد معارضة الولايات المتحدة للصين في المقام الأول على ادعاءات بأنها تخل بالتزاماتها في أمور بعينها كعضو في منظمة التجارة العالمية، وتنتهك حقوق الملكية الفكرية، ولا تقوم بإعادة تقييم شامل لعملتها، بالإضافة إلى التذمر المستمر، والشكوى الضمنية من أن الصين هي السبب الرئيسي في العجز التجاري الذي تواجهه الولايات المتحدة[2].

التجارة الخارجية في سوق السلع والخدمات

يوضح الجدول رقم (10) صادرات الصين ووارداتها من السلع، والميزان التجاري للسلع، والميزان التجاري للخدمات مقارنة بمثيلاتها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدول الأوروبية الخمس عشرة (أوروبا القديمة)، والولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا على مدى السنوات العشر من (1996-2005) فقط.

(1) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص 45.

(2) شينكار، أوديد، مرجع سابق، ص 22.

جدول رقم (8)

الصادرات والواردات وموازنة كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات

	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الاتحاد الأوروبي 15	الولايات المتحدة الأمريكية	إنجلترا	الصين
صـ ـ ـ ـادرات البضائع					
2000	4432.7	2210.9	780.3	282.9	249.2
2001	4290.7	2224.5	731.0	272.6	266.1
2002	4438.0	2360.5	693.7	280.6	325.6
2003	5110.9	2809.8	723.7	307.7	438.2
2004	6078.0	3339.8	817.9	348.2	593.3
2005	6640.9	3586.3	904.3	384.4	762.0
وردات البضائع					
1996	3856.2	1968.4	817.6	287.6	138.8
1997	4001.4	1972.0	898.0	307.5	142.4
1998	4078.5	2078.1	944.4	320.3	139.5
1999	4327.7	2130.3	1059.2	323.8	165.7
2000	4816.4	2225.6	1258.1	339.4	225.1
2001	4633.7	2207.1	1180.1	338.0	243.6
2002	47718.8	2285.0	1202.3	359.4	295.2
2003	5522.7	2741.8	1305.1	393.5	412.8
2004	6590.3	3282.8	1525.3	461.3	561.2
2005	7380.0	3611.4	1732.3	515.8	660.0
الميزان التجاري للبضائع					
1996	48.7	106.8	194.8	28.7	12.2

40.4	26.3	210.5	109.8	43.0	1997
44.3	46.9	264.0	76.8	85.1	1998
29.2	53.1	366.4	33.1	224.0	1999
24.1	56.5	477.8	14.7	383.7	2000
22.5	65.4	449.1	17.4	343.0	2001
30.4	78.8	509.1	75.5	333.8	2002
25.4	85.8	581.4	68.0	411.8	2003
32.1	113.1	707.4	57.0	512.2	2004
102.0	131.4	828.0	25.1	739.1	2005

المصدر: دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية2007 بعنـوان إحـصائيات اجتماعيـة وبيئيـة واقتصادية.

خلال هذه الفترة الزمنية، تزايدت صادرات الصين من السلع إلى خمسة أضعاف، ووارداتها بنسبة 4.75% أضعاف، وبعد عام 1996، تراوح الفائض التجاري بين 22 بليون دولار أمريكـي و44 بليون دولار أمريكي حتى عام 2005 عندما قفز إلى 102 بليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والولايات المتحدة وإنجلترا التي واجهت جميعها عجزاً تجاريـاً يواصل ارتفاعه كل عام، وباستثناء الصين، فقد نجحت دول أوروبا الخمس عشرة فقط في الحفـاظ على فائضها التجاري في ثماني سنوات من السنوات العشر، كما تزايدت صادرات منظمة التعـاون الاقتصادي والتنمية إلى 74% ووارداتها إلى 91% والصادرات الأوروبية إلى 73% ووارداتها إلى 83%[(1)].

وبالعكس، زادت الصادرات التجارية للولايات المتحدة بنسبة 45% فقط. بينمـا تـضاعفت وارداتها، مما يبرز ضعف التجارة الخارجية الأمريكية، ولذلك، كان أداء إنجلترا أفضل على الأقـل حتى عام 2003، ومع ذلك فعلى مدار الأعوام العشرة الماضية، زادت صادراتها بنسبة 48% بينما

(1) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص 17.

زادت وارداتها بنسبة 79% ووصل نصيب الولايات المتحدة منها إلى 66 بليـون دولار أمريكـي وإنجلترا إلى 42 بليون دولار أمريكي بما يعني أنهما تمضيان بشكل متسق إلى حد ما فيما يتعلـق بفائضهما التجاري من الخدمات الأساسية في مقابل عجز طفيف نسبياً في نظيره الـصيني، ولكـن تجارة الخدمات لا تعد مسألة مهمة في الهيكل العام. والسؤال الذي يطرحه الجدول رقم (11) حول المدى الذي وصل إليه الارتفاع المفاجئ للصين، حيث إن هذا السؤال هو السبب الجذري في الكثير من العجز المالي لكل من الولايات المتحدة وإنجلترا وتكتلهما التجاري[1].

وللإجابة عن هذا السؤال، لا بد من الأخذ في الاعتبار التقييمات التي تمت في عـام 2006 والتي أشارت إلى أن أكثر من نصف الصادرات الصينية قامت بها شركات استثمارية أجنبية، ربما يصل نصيب قطاع التقنية المتطورة إلى 80% منها، وجاء في التقرير الذي أعدته اللجنـة التابعـة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نوفمبر 2006 أن صادرات المشاريع الاستثمارية الأجنبيـة وصلت إلى 58.2% في عام 2005 من إجمالي الصادرات، وأن وارداتها تمثل 58.8% كما أشـار التقرير إلى أن حجم الصادرات الصناعية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية في الصين أكبـر بـشكل ملحوظ منه في الدول الآسيوية الأخرى حديثة العهد بالصناعة مقارنة بين حجم التنمية في الـصين، وحجم التنمية فيها، فعلى سبيل المثال، في منتصف السبعينات من القرن العشرين، قامت المـشاريع الاستثمارية الأجنبية بتصدير نسبة 25% من الصادرات الكورية في حين وصلت هذه النسبة إلـى 20% فقط لمثيلاتها في تايوان[2].

تمثل الإستثمارات الأجنبية (3.1%) من الناتج القومي الإجمالي، بينمـا تـستثمر الـصين رأسمال ثابت قدره (699,5) مليار دولار في الداخل مقارنة مع (67,4) مليار دولار خارج الحدود الصينية. في العام (2007) بلغ ميزان التجارة الخارجية الصينية (262,2) مليـار دولار (الأعلـى على مستوى العالم)، ما يعادل (9%) من الناتج القومي الإجمالي، حيث بلغ حجم الصادرات الصينية (1,216) مليار دولار مقارنة مع حجم الواردات (953,9) مليـار دولار، دول الـصادر الـصيني الرئيسة هي الولايات المتحدة (21%)، هونغ كونغ (16%)، اليابـان (9,5%)، كوريـا الجنوبيـة (4,6%)، ألمانيا (4,2)، هولندا (3,2%)، المملكة المتحدة (2,5%)، وسنغافورة (2,4%)، أما دول

---

(1) شينكار، أوديد، مرجع سابق، ص 23.

(2) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص 48.

الوارد: اليابان (14,6%)، كوريـا الجنوبيـة (11,6%)، تـايوان (10,9%)، الولايـات المتحـدة (7,5%)، ألمانيا (4,8%)، ماليزيا (3%)، أسـتراليا (2,4%)، وتايلانـد (2,3%). يبلـغ الـدين الخارجي الصيني (315) مليار دولار (2006)، والمدخر من العملة الـصعبة (1,474) تريليـون دولار (2007). أما أرباح الإقتصاد الصيني فبلغت في العام (2006) (482,2) مليار دولار، ذلـك مع عجز في الموازنة قدره (7%)[1].

حتى أربع أو خمس سنوات مضت، كان الاستثمار الداخلي للصين ينحصر في الاسـتثمار الأجنبي المباشر فقط، ومع ذلك، فهناك الآن عنصر متزايد من الاسـتثمار المـالي فـي الـسندات والأوراق التجارية، حيث يقوم المستثمرون الغربيون بشراء أسهم في عمليات الاكتتاب العام الأولي، وأسهم أخرى في المشاريع الحكومية الكبرى، وفي شركات صينية خاصة أصـغر يـرتبط عملهـا ببورصات هونج كونج ونيويورك ولندن، كما يرتبط عمل هذه الشركات في الوقت نفسه (أو قبلـه) عادة بواحدة أو اثنتين من البورصات الصينية المحلية (في شنغهاي أكثر من شينزين) في أسهم من الفئة "أ" حيث لا يسمح بشرائها الآن إلا عن طريق صينيين مقيمين أو شركات صينية مـسجلة فـي البورصة، ومع ذلك يتوقع إلغاء القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للأسهم من الفئـة "أ" قريبـاً بحيث يصبح هناك المزيد من تدفق التمويل الأجنبي عبر هذه القناة.

منذ عام 1979 ارتفع مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بنـسبة زيـادة سـنوية مطردة من (57) مليون دولار أمريكي بالكاد في عام 1980 إلى (40.715) مليون دولار أمريكـي في عام 2000 [2].

وهذا التقدم المتواصل للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين من 2000 إلى 2005 موضح في الجدول (11) مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الشركاء التجاريين المختارين[3].

(1) Chen, Menggen (2008). **The Construction Of Country's Statistic Strategy**; Statistical Research, p.12.

(2) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص 66.

(3) شينكار، أوديد، مرجع سابق، ص 25.

جدول رقم (9)

الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين في مقابل نظيره في بعض الدول المختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (من2000إلى 2005)

العام	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	إنجلترا	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	الصين
2001	159.481	6.241	52.623	26.414	50.477	14.871	46.878
2002	74.452	9.239	24.029	53.520	49.035	14.545	52.743
2003	53.146	6.324	17.778	29.202	42.498	16.415	53.505
2004	122.401	7.816	56.214	15.133	31.371	16.815	60.630
2005	99.443	2.775	164.530	32.663	63.576	19.971	72.406

المصدر: http://stats.unctad.org/FDI

باستثناء عام 2003، حصدت الولايات المتحدة نصيباً أكبر في الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين بفضل نصيبها العالمي الكبير منه، حيث يتراوح بين 19.2% (2001) و9.5% (2003)، وفي الفترة نفسها، ظل النصيب العالمي للصين من الاستثمار الأجنبي المباشر-باستثناء عام 2001 عندما انخفض إلى 5.6% ثابتاً نسبياً بين 7.9% و 9.6% ومع ذلك، يبتعد كل من الولايات المتحدة والصين عن كونهما القيادات المهيمنة على الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول التي شملها الجدول السابق، حيث حققت كل من إنجلترا، وفرنسا وألمانيا مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالصين، والدليل على ذلك أن إنجلترا استقبلت استثماراً أجنبياً مباشراً أكثر من الصين في عام 2001 ثم مرة أخرى في عام 2005 عندما حصدت إنجلترا استثماراً مفاجئاً نتيجة لاندماج أصول شركتي بترول تابعتين لشركة Shell العالمية في مؤسسة تتخذ من هولندا مقراً لها. كما تفوقت فرنسا في الاستثمار الأجنبي المباشر على الصين في عام 2001، ثم ألمانيا في العام 2002[1].

كان الاستثمار الخارجي المباشر للصين حتى عام 2000 هزيلاً، ولكنه بدأ في النمو في عام 2001 حتى وصل إلى 2.2 بليون دولار أمريكي و2.5 بليون دولار أمريكي في العام التالي ثم تراجع مرة أخرى في عامي 2004/2003 ثم وصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 11.3 بليون دولار في عام 2005، وعلى الطرف الآخر، هبط الاستثمار الخارجي للولايات المتحدة إلى 9.1

(1) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص 67.

بلايين دولار أمريكي في عام 2005 بعد أن كان 244.1 بليون دولار أمريكي في عام 2004. بينما يواصل الاستثمار الخارجي لإنجلترا ارتفاعه كل عام منذ 2002 حتى وصل إلـى 101.1 بليـون دولار أمريكي في 2005. وقد بدأت استثمارات الصين في إنجلترا وظلت لعدة سنوات تحاول تثبيت أقدامها حتى عام 2006 عندما تم تسجيل 62 شركة جديدة يملكها صينيون من إجمالي 1431 شركة استثمارية محلية جديدة.

تحصل الصين على ما يتراوح بين 80 إلى 90% من احتياجاتها من الطاقة عـن طريـق مصادرها المحلية من احتياطي الفحم، ففي عام 2005 وصل استهلاك الكهرباء وانتاجها إلـى 2.5 تريليون كيلو واط في الساعة بينما وصل استهلاك البترول- الذي يتم استيراد 3.181 مليون طـن يومياً منه- إلى 6.534 مليوناً يومياً. ولذلك يعد الاعتماد على الفحم من أكبر اهتمامـات الحكومـة الصينية وأحد العوامل الرئيسية في تطور استراتيجية الاستثمار الخارجي للصين، كمـا أنـه يلقـى اهتماماً عالمياً متزايداً من جانب علماء البيئة.

يشكل مشروع مد خطوط أنابيب الغاز بقيمة 18 بليون دولار أمريكي بين الهيئـة القوميـة الصينية للبترول، وروسيا ركيزة أساسية لسياسة التنمية الاقتصادية في الصين مـن أجـل تحـسين المقاطعات الغربية، وعن طريق هذا الخط، تحصل شنغهاي على إمدادات الغاز منذ ينـاير 2004. ويجري حالياً إنشاء خط أنابيب بترول جديد بطول 3000 كم من كازاخستان لنقل البتـرول الخـام عبره إلى الصين بدلاً من نقله بالطريق البري، والسكك الحديدية كما كان يحدث في السابق.

حتى عام 2005، كان للصين مشروع غاز رئيسي وحيد عبر البحار يخولها حقوق التنقيب عنه في حوض الربع الخالي بالمملكة العربية السعودية. وتشتري الصين حالياً الغاز الطبيعي المسال من إيران التي تم تصنيفها في يناير 2007 على أنها أكبر مصدر للبترول الخام إلى الصين، بينمـا تأتي أنجولا في المرتبة الثانية بعدها ثم السعودية في المرتبة الثالثة حاليـاً. وفـي مـارس 2007 أدرجت لجنة التنمية القومية والإصلاح –وهي الوكالة المركزية للتخطيط في الصين- تسعة أسواق للمزيد من الاستثمار في البترول والغاز، من بينها خمس دول أعضاء في جامعة الـدول العربيـة، وهي الكويت، وقطر، وعمان، والمغرب وليبيا.

على مدى 18 شهراً من يناير 2006 إلى يونيو 2007 قامت الهيئة القومية الصينية للبترول وشقيقتها شركة سينوبيك بالمزيد من الصولات والجولات في إفريقيـا، حيـث إن تنميـة مـصادر البترول كانت ولا تزال جزءاً لا يتجزأ من التوجه التجاري للصين في إفريقيا مـن خـلال تقـديم معونات اقتصادية على شكل قروض ميسرة موجهة لمشاريع البنيـة الأساسـية، واسـترداد هـذه القروض على شكل صادرات بترولية[1].

وفي يناير 2006 اشترت الهيئة القومية الصينية للبترول حصة قيمتهـا 2.3 بليـون دولار أمريكي في حقل للبترول والغاز بنيجيريا، ثم تلا هذا الاستثمار صفقة أخرى قيمتهـا 5.4 بلايـين دولار أمريكي في أبريل للحصول على تراخيص بحفر آبار بترولية في نيجيريا، وفي الشهر نفسه، وقعت عقداً يخولها حق التنقيب عن البترول في كينيا، وعقداً آخر صينياً يابانياً مشتركاً مع الجزائر لإنشاء طريق سريع يمتد من تونس إلى المغرب مكافأة لهما على إنجاز مشاريع بترولية قيمتهـا 7 بلايين دولار أمريكي، وفي مايو، قامت سينوبيك بدفع أكثر من 1.4 بليون دولار أمريكـي مقابـل حصة 40% من أسهم شركة بترولية أنجولية على الساحل.

وفي عام 2006 قامت الصين كذلك بتدشين معوناتها الخاصة إلى إفريقيا دون سابق إعلان أو تنسيق مع الأطراف المعنية بهذه المنطقة من العالم، مما أثار ضدها نقداً لاذعاً من جانب الـدول الصناعية الثماني الكبار لأن الاتفاقيات التي أبرمتها الصين مع المسؤولين الأفارقة لـم تـتم وفقـاً للشروط السياسية أو التعهدات الخاصة بحقوق الإنسان التي يجب توافرها كشرط لحصول إفريقيـا على المعونة الغربية. ولهذه الأسباب نفسها، لقيت هذه الاتفاقيات قبولاً حسناً واسع النطاق من جانب الدول المستفيدة، وفي يونيو أسقطت الصين عن السنغال ديناً بقيمة 20 مليون دولار أمريكي وتهدت بإنشاء أكبر مسرح في إفريقيا بتكلفة 35 مليون دولار أمريكي. وفي نوفمبر – أثناء مؤتمر صـيني إفريقي استضافته بكين- قامت الصين ورؤساء حكومات الدول الإفريقية الذين حضروا هذا المؤتمر بتوقيع 16 اتفاقية بقيمة 1.9 بليون دولار أمريكي تلاها تعهدات بتقديم 5 بلايين دولار أمريكي فـي شكل قروض عادية، وقروض ائتمانية يتوقع أن تتضاعف في عام 2009. وفـي مـارس 2007، كشفت الصين عن الوجه الحقيقي الذي يتخفى من وراء مساعداتها الاقتصادية لإفريقيا عندما أعلنت

---

(1) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص 40.

أن الصندوق الإنمائي الصيني-الإفريقي الذي تبلغ قيمته 5 بلايين دولار أمريكي ستقتصر الاستفادة منه على دعم رجال الأعمال والمقاولين الصينيين دون سواهم، ودعم مشاريعهم في القارة السمراء. (1)

زاد حجم التجارة الصينية في إفريقيا إلى نسبة 40% في عام 2006، أي مـا يعـادل 55 بليون دولار أمريكي بشكل متوازن إلى حد كبير من حيث الصادرات، والـواردات، ويـتم حاليـاً تصدير حوالي 60% من منتجات البترول السوداني إلى الصين، ولذلك تمارس بعض القوى نوعـاً من الضغط على الصين لاستخدام نفوذها التجاري في المساعدة على حل مسألة العنف المستـشري في إقليم درافور.

لقد تمكنت الصين من تحقيق ذاتها السياسي وبناء قاعدتها الإقتصادية منذ أمد لـيس ببعيـد وذلك خلال سنوات الحرب الباردة، حين بدأت خطواتها الأولى نحو تثبيت سلطتها الثورية، وإقامـة نظامها الشيوعي بقيادة ماو تسي تونغ وقادة آخرين تعاقبوا في تحديث وإستكمال البناء الحـضاري للصين، فقد ارتفع شعار التحرير المتدرج ضمن كتابات ماو والقادة الصينيين اللاحقين، ومـن ثـم عودة المناطق الساحلية إلى المحيط الهادي ممثلة بتايوان، وهونغ كونغ، وممضيق مكاو.

ولقد حصلت الصين على استقلال مزدوج منذ تشرين الأول مـن عـام 1949، مـا بـين الأيدولوجية الشيوعية في البر الصيني والسلطة المركزية وبين الرأسمالية وبعض من رموز السلطة السابقة ضمن المناطق الساحلية، كما أن هذا الاستقلال وعلى الرغم من قصر مدته التي تزيد علـى النصف قرن بقليل، فقد أعطى مؤشرات للدفع السياسي بوصفه أحد العناصر الأساسية للقـوة فـي الصين قيادة وشعباً ومن خلال جانبين[2]:

- أولهما: تماسك الجانب الايديولوجي في تحديد مسارات النموذج التنموي الـصيني ومـن خلال إستيعاب النظام السياسي لقدرة شعبه وتوظيفه ذاتياً عبر الـصمود والتحـدي فـي إستخدام كل ما هو متاح من موارد بشرية وإمكانات ذاتية خلاقة مـن الإبـداع وعلـى مختلف المستويات وتحت مسمى (جمهورية الصين الشعبية)، هذا فضلاً عن الإمكانـات

(1) ريوفيد، جوناثان، مرجع سابق، ص 40.

(2) نفس المصدر، ص 24.

الجغرافية والطبيعية المتنوعة لرفد التنمية الزراعية للداخل الصيني وضمن أولويات سياستها الإقتصادية.

- ثانيهما: تماسك الجانب الأمني الذي يتضمن ضرورة المحافظة على الاستقلال الصيني وقدرات شعبه، وهذا ما آلت إليه طبيعة التعاون الاستراتيجي التي ربطت الصين بالإتحاد السوفييتي السابق لمواجهة عدو مشترك وهو الرأسمالية والغرب الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة، إن عناصر القوة في الصين الشعبية على الرغم من حداثتها في عالم التصنيع والتكنولوجيا كانت ولا تزال تستمد ديمومتها من إنتصار الثورة الشيوعية للصين وتوغل لبنة أفكارها ضمن أجواء الإقليم الآسيوي الجنوبي، ولا سيما في فيتنام وكوريا (قبل الحرب والانفصال إلى شطرين)، وهو ما أعطى حافزاً للولايات المتحدة في شن حربها على فيتنام، كونها تشكل نقاط التماس في احتواء المعسكر الشيوعي الذي تقوده الصين ضمن هضبة التبت وبعض المناطق المحيطة بها[1].

لقد أعطت الحرب الباردة تفويضاً غريباً للولايات المتحدة، في أن تفرض أجندتها في العديد من الاتجاهات السياسية والاقتصادية للحد من قدرات الشعب الصيني، واحتواء نظامه السياسي وعزله عن المنظومة الدولية، فهناك من المحللين من يرى أن معدل النمو الاقتصادي الكبير للصين من الممكن أن يجعل منها قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة بعد خمسة عشرة عاماً على أقل تقدير، وهو ما يطرح سيناريو لحرب باردة جديدة طرفها الصين، وأن هذا الاقتصاد دفع بالسياسة الأمريكية إلى التركيز على إستراتيجيتين لعرقلة التنمية والنمو في الصين أولهما، الاستفزاز المستمر في ممر تايوان وفي بحر الصين، وثانيهما إحياء برنامج الدرع الدفاعي الأمريكي الذي يمكن أن يضغط على القيادة الصينية ويجبرها نحو سياسة رفع الإنفاق العسكري على حساب رفع وتيرة الاستثمار في حقول التنمية وهذا سيؤدي حتماً إلى انهيار الاقتصاد الصيني على غرار ما حدث للإتحاد السوفييتي السابق. [2]

شهدت الصين في إطار الكومبيون الصيني تطوراً صناعياً إلى جانب التنمية الزراعية ضمن خطط تنموية اعتمدت على قدرة العنصر البشري المؤهل علمياً وتقنياً كميزة نسبية في العملية الإنتاجية ومنذ عقد الخمسينيات والستينيات آثرت الصين بناء قاعدتها التي توافقت من طبيعتها

(1) إبراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص 26.

(2) سليمان، أمجد سليمان، مرجع سابق، ص 42.

الجغرافية وواقع حال المهارات الخلاقة والجهود الشاقة التي بذلها مجتمع هضبة التبت، وذلك من خلال تنمية الطاقات عبر البعثات الدراسية واستخدام مبدأ الهندسة العكسية في رفد خطوط التنمية الصناعية وتطوير مسار القطاع الزراعي[1].

أن السياسة الاقتصادية الصينية استطاعت أن تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية على الرغم مما أحاط بها من قيود ومحددات، حاولت الإبطاء من ديناميكية الفعل الأيديولوجي في البحث عن نموذج تنموي مستقل، وما فرضته الأجندة الأمريكية حينذاك من سياسات استقطاب دولي وإقليمي، قد تمثل في حثّ سياسة سباق التسلح النووي وجر الإتحاد السوفييتي إلى مسار اقتصادي مكاف سواء في الجهد الشاق أو الإنفاق المسرف أدى استنزاف القدرات المالية وتشويه السياسة الاقتصادية السوفيتية، بعد أن أوهن نشاط قطاعاتها، الأمر الذي وضع حداً للمساعدات السوفيتية للصين التي كانت بأمس الحاجة إليها خلال مرحلة التنمية والبناء[2].

تشهد الصين حالياً أوضاعاً جيدة للاستثمار والاستهلاك، ففي عام 2003، بلغ إجمالي قيمة الإستثمارات الصينية فى الأصول الثابتة أكثر من (5.5) تريليون يوان صيني، وحجم مبيعات المواد الاستهلاكية بالتجزئة قرابة (4.6) تريليون يوان صيني، وحجم التجارة الخارجية الصينية أكثر من (850) مليار دولار أمريكي محتلاً المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وقبل بريطانيا وفرنسا. وفى نهاية عام 2003، تجاوز الاحتياطي الصيني من العملات الأجنبية (400) مليار دولار أمريكي محتلاً المركز الثاني بعد اليابان فقط. [3]

وبعد أكثر من عشرين سنة من الإصلاح والانفتاح وبناء التحديثات، تحول الإقتصاد الصيني من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد سوق إشتراكي من حيث الأساس، وتشكل نظام إقتصاد السوق الإشتراكي ويستكمل بصورة تدريجية. وانسجاماً مع ذلك، تستكمل القوانين واللوائح الصينية ويتوسع مدى انفتاح السوق الصينية على الخارج وتتحسن البيئة الاستثمارية باستمرار، وتجرى عملية إصلاح النظام النقدي بخطوات ثابتة، ووفر كل ذلك ضماناً ثابتاً قوياً لمواصلة نمو الاقتصاد الصيني.

---

(1) إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص 30.

(2) شارما، روشير (2008). **الصين: النمو المطرد يصل إلي نهايته بسرعة**، صحيفة نيويورك، ص 18.

(3) شينكار، أوديد، مرجع سابق، ص 101.

الفصل الثالث

العلاقات العربية الصينية

كانت زيارة الرئيس الصيني "هوجينتاو" الأخيرة لواشنطن في إبريل نيسان 2006 مناسبة لكثير من المعلقين في أوروبا ومختلف أنحاء العالم لتأكيد أن الصين هي الدولة العظمى الجديدة، ولهذا جاء مانشيت صحيفة الإندبندنت البريطانية على الصفحة الأولى "أمريكا تقابل الدولة العظمى" إضافة إلى مانشيت بحرف أصغر "زيارة الرئيس هو لواشنطن تؤكد هزيمة أمريكا المحتملة أمام التفوق الاقتصادي الصيني"[1].

لهذا فإن من الطبيعي أن يهتم العرب بالبحث عن دور الصين المستقبلي وتعاظم هذا الدور، بعد أن شهد العالم شبه إجماع على أن الصين تملك كل المقومات التي تؤهلها لهذه المكانة، فمن الناحية البشرية يقارب عدد سكان الصين ملياراً ونصف المليار من البشر وهو ما يوازي خمسة أضعاف سكان الولايات المتحدة الأمريكية ومن الناحية العسكرية يعتبر الجيش الصيني أكبر جيش في العالم الذي يزيد تعداده على مليونين ونصف المليون جندي، كما تحتل المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري وتمتلك أسلحة ذرية وصواريخ عابرة للقارات.

ومن الناحية الاقتصادية يعتبر الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقق نمواً في التاريخ المنظور وقد تضاعف دخل الفرد الصيني أربع مرات، وهي تملك أول احتياطي عالمي من العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأمريكي، وأصبحت بضائع الصين مصدر قلق للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة.

يتناول هذا الفصل تحليل لواقع وتطور ومجالات العلاقات العربية الصينية من خلال المباحث التالية:-

المبحث الأول : جذور العلاقات العربية الصينية:

تأتي الصين في مقدمة الدول العظمى التي ليس بينها وبين الدول العربية خلافات سياسية قديمة، وبحكم موقع الدول العربية كهمزة وصل بين الشرق والغرب بدأت علاقات الصين مع البلاد العربية قبل عدة قرون قبل الميلاد، وقد قدمت الثقافة العربية العديد من التصورات حول الصين

(1) وكالات، زيارة الرئيس الصيني هو جنتاو تثير مخاوف الأمريكيين، نقلاً عن الرابط التالي: http://aljaml.sandbox.eghna.com/node/881

منها ما تداوله المصنفون العرب، متخيلاً عن العالم نسب لعبدا بن عمرو بن العاص، يبدو فيه العالم على صورة طائر، فرأس الدنيا الصين والجناح الأيمن الهند، وصدر الدنيا الشام والحجاز والعراق ومصر. (1)

ونقل بعض الرحالة العرب صوراً مختلفة تؤكد عظمة الصين فبعضهم قسم العالم إلى أربعة أقاليم أحدها الصين، وقدم المسعودي صورة أخرى إذ قسم الأمم العظمى إلى خمسة ملوك وجعل "ملك الصين هو ملك الأثاث" وهو كناية عن إتقان أهل الصين للصناعات الحرفية، وظن كثير من العرب أن بحر الصين هو نهاية العالم.

وينفرد ابن خلدون في وضع الصين والهند في الإقليمين الرابع والثالث اللذين تقع بهما أغلب بلاد العرب والمسلمين وتقع عليهما ما يقع على أهل هذين الإقليمين من صفات ومزايا إذ يقول: "وأهل هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة أهل الاعتدال في خُلُقِهم وخَلْقِهم.. لديهم من المعاش والمساكن والصنائع والعلوم والرئاسات والملك".(2)

وكان الحرير الصيني ينقل إلى الدول العربية واليونان وروما عن طريق بلاد فارس في القرن الخامس قبل الميلاد، وفي عهد أسرة هاتان حضرت وفود إلى آسيا العربية والدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط تحمل معها الحرير والأواني الخزفية والشاي وغيرها من السلع الصينية، ووصل التجار العرب إلى الصين حاملين معهم كميات كبيرة من المنتجات الحيوانية والنباتية. (3)

ويعتبر طريق الحرير بمنزلة دليل ثابت على الصداقة بين الشعب الصيني وسائر شعوب آسيا الوسطى وخاصة الشعوب العربية، وقد لعب دوراً هاماً وتاريخياً في رفع التبادلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الصين والدول العربية. (4)

ولكن الصلات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين الصين والدول العربية قد تراجعت بشكل ملموس في أواخر عهد أسرة تشينغ الملكية (1616-1911) نتيجة الحكم الاستعماري الذي مارسته

(1) شمس الدين الكيلاني، **موقع الصين في المتخيل العربي**، مجلة التسامح العدد 12، ص 7.

(2) نفس المصدر، ص 8.

(3)أحمد، جعفر كرار، **الصين والعرب: الواقع والمشكلات (مقال الدبلوماسية الشعبية والعلاقات العربية - الصينية)**، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، القاهرة، مصر العربية، 2007

(4)أبو طالب، حسن (2008). **الصين والشرق الأوسط :رمزية السياسة و تكامل الاقتصاد** ، مجلة السياسة الدولية ,العدد 173 2008 ,القاهرة ,مصر العربية، ص7.

الدول الغربية الكبرى على الصين بعد حرب الأفيون التي اندلعت عـام 1840، وتفـشي أعمـال القرصنة على طول "طريق البخور" إلى جانب فساد حكام أسرة تشنغ الملكية، وبعـد ثـورة 1911 انهمكت الصين بمعالجة شؤونها الداخلية مما جعلها تعجز عن تعزيز التبادلات مع الدول العربية. [1]

وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية شهدت العلاقات منذ مراحل مبكرة تفـاعلاً إيجابيـاً، وأسفرت عن عملية تفاعل حضاري وعمراني، وامتد هذا الانسجام في التاريخ الحديث التي وقفـت بعد توحدها وتحررها عام 1949 إلى جانب العرب بعد العدوان الثلاثي على مـصر[2]، وأقامـت علاقات دبلوماسية واقتصادية مبكرة مع مصر وسورية واليمن عام 1956 ثم توالت علاقات الصين مع الدول العربية العراق والمغرب والجزائر في عـام 1958 والـسودان 1959 وتـونس 1964 والكويت ولبنان 1971 والأردن عام 1977 وليبيا عام 1978 والإمارات العربيـة المتحـدة عـام 1984 وقطر وفلسطين 1988 والبحرين 1989 والمملكة العربية السعودية عام 1990 [3] إضـافة إلى مساهمة الصين في إقامة علاقات تجارية ومشروعات اقتصادية في العديد من الـدول العربيـة على ضوء ذلك يتوقع كثير من العرب أن تصبح الصين مستقبلاً، ومع مزيد الجهود العربية لكـسب الصين لجانب العرب للوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية والغربية بشكل عام، فـضلاً عن الإمكانات التجارية التي تتمتع بها بسبب عدد السكان وحجم السوق ومـستوى النمـو المرتفـع وانجازاتها العلمية في مختلف المجالات[4].

شهد الوطن العربي خلال القرن الماضي وجود استعمارية تعاقبت عليـه بهـدف تجزئتـه واستثمار خيراته واستغلال أبنائه، فابتداءً بالاستعمار البرتغالي الذي ليس لجشعه حدود قـدم إلـى الوطن العربي المستعمرون الهولنديون والفرنسيون والإيطاليون والإنجليـز وأخيـراً الأمريكيـون والصهاينة، وقد عاثوا جميعاً في الأرض فساداً، وقد هدموا صـرح الحـضارة العربيـة وأورثـوا الحروب وخلقوا المنازعات بين الأخوة وأذكوا نار الفتنة والأحقاد التي كانت دفينة. [5]

---

(1)الحمد، جواد، **اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية، 2005-2010** , , ندوة حوار العلاقات العربية-الصينية , بكين 12-13 كانون أول/ديـسمبر 2005 , منتدى التعاون العربي-الصيني، ص5.

(2) بسام العسلي، مرجع سابق، ص 42.

(3) سيد نوفل، كتاب الخليج العربي، دار الطليعة، ص 52.

(4) الحمد، جـواد، مرجع سابق، ص 15.

(5)كاخيا، إبراهيم ، مرجع سابق، ص 36.

وفي مطلع القرن الماضي كانت الدول الاستعمارية قد أكملت احتلالها للجزء الإفريقي مـن الوطن العربي، حيث احتلت فرنسا المغرب وتونس والجزائر واحتلت إسـبانيا الريـف المغربـي واحتلت إيطاليا ليبيا والصومال واحتلت بريطانيا مصر والسودان.

أما الجزء الآسيوي من الوطن العربي فقد خضع للاحتلال والهيمنة البريطانيـة والنـصف الأول من القرن الماضي، حيث جاءت في مطلع القرن الثامن الفرصة المواتية للإنجليز للانقضاض على الهند وقد انسحب الفرنسيون والهولنديون منها، وانفرد الإنكليز باستغلال خيرات المنطقة، وهم الذين كانوا قد أنشئوا في مطلع القرن السادس عشر شركة الهند الشرقية التي أصبحت تدير شـؤون الهند الاقتصادية والسياسية، وافتتحت شركة الهند الشرقية وكالة لها في إيران ثم في البصرة 1763 ثم تبين للإنكليز أهمية عدن لهذا سارعوا لاحتلالها في عام 1839[1].

المبحث الثاني:تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية:

مرت السياسة الصينية منذ عام 1949م وحتى الآن بمرحلتين أساسيتين هما:المرحلة الأولى: من عام 1949م وحتى عام 1978م المرحلة الثانية: من عام 1978م وحتى 2009.

المرحلة الأولى

تصرفت الصين مع العالم العربي خلال هذه الفترة الزمنية. وفقاً لما أملته رؤية الصين في هذه الحقبة للبيئة الدولية، فقد حرصت في سياستها الخارجية على أن لا تكون دول المنطقـة مكانـاً تنفذ منه القوى العظمى المناوئة لها، فيزداد الحصار على الدولة الصينية وتحرم من حقها في فرض سياستها على جزيرة (تايوان) وفي هذا الإطار حرصت الصين دوماً على أن تحظـى بمزيـد مـن الاعترافات بها كدولة جديدة دون أن ينسحب هذا الاعتراف على الجزيرة المتمـردة, وكـان مـن الطبيعي أن تعوّل الدولة الصينية على هذا الأمر، خاصة أنها كانت تنظر إلـى معظـم دول العـالم العربي باعتبارها دولاً تشبهها في كفاحها من أجل الاستقلال والتحرر[2].

أن الرؤية الصينية هذه التقت بالفعل مع تصورات عدد من الدول العربيـة التـي شـاركت الصين حينذاك الخطوط العامة لرؤيتها العالمية، وخاصة التي تتعلق بالنظرة إلى الولايات المتحـدة وإلى دورها الاستعماري (وفق المنظور الصيني) وكان هذا الاتفاق الموضوعي مقدمة لحقبة اتسمت

(1) الحمد، جـواد. مرجع سابق، ص 52.

(2)سليمان، أمجد سليمان، مرجع سابق، ص 115.

بدور صيني نشط تجاه تلك الدول خاصة عندما سارعت الأخيرة إلى الاعتراف بالصين الشعبية بدءاً من عام 1956 وكان على رأس القائمة كل من: مصر سورية واليمن[1].

قدمت الدول الصينية مساندتها الدبلوماسية والسياسية للدول العربيـة فـي كفاحهـا ضـد الإمبريالية والاستعمار، وإلى جانب وساطتها لإتمام صفقة الأسلحة التشيكية لمصر سـاندت القيـادة الصينية, القيادة المصرية (الناصرية), في حرب السويس 1956 كما وقفت بقوة إلى جانـب القـادة الجزائريين في معركتهم ضد الفرنسيين من أجل نيل الاستقلال ولم تبخل علـيهم بمـال أو سـلاح يلزمهم في حربهم العادلة ضد الاستعمار الفرنسي[2].

كما أقامت الصين علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية ومنحتها مكتباً في (بكين), في عام 1960. كما استقبل الزعيم الصيني (ماوتسي تونج), وفد المنظمة في نفس العام ويومها رأت الصين أن تأييدها للحركة الكفاحية من شأنه أن يخدم أهداف سياستها إلى حد كبير, فمن ناحية كانت منظمة التحرير الفلسطينية معادية للولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى لم تكن علاقاتهـا طيبـة بالاتحـاد السوفييتي (السابق) في وقت نشأتها، وأخيراً كانت المنظمة المذكورة قد نـشأت بموافقـة وإجمـاع عربيين، فكان معنى هذا أن يكون التأييد الصيني لحركة التحرير سبباً فـي المزيـد مـن التوطيـد للعلاقات العربية الصينية.

المرحلة الثانية

تغيرت فيها الرؤية الصينية للعالم الخارجي في هذه المرحلة لتفسح الطريق أمـام نظـرة جديدة بدأت إرهاصاتها في الظهور مع حلول عام 1972 وكان هذا حين قبل (ماوتسي تونغ) فـتح صفحة جديدة من العلاقات مع الولايات المتحدة[3]، لتكون حليفاً له ضد السوفييت, وعنـدما رحـل (ماوتسي تونغ) عن الحياة عام 1976 وجرى إبعاد أنصاره عن الحكم في عام 1978م ودشن القائد الصيني الجديد "دنج شياوبنج" قواعد الرؤية الصينية الجديدة التي استغرقت من عـام 1978 حتـى اليوم، وكانت العلاقات مع الولايات المتحدة أحد أبعادها. وقد نهض التطور الصيني الجديد على عدة قواعد رئيسية هي:

---

(1)إبراهيم، فقيه محمد، مرجع سابق، ص 25.

(2) الدجاني، أحمد صدقي، ص 12.

(3) وليد، عبد الناصر، مرجع سابق، ص 43.

(أ) أصبح تحديث الاقتصاد الصيني الهدف الأعلى للدولة الصينية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف كان يتعين على الصين توثيق العلاقات مع الدول المختلفة التي يمكن أن تـساعد بلادهـم علـى بلـوغ مطامحهم وعلى رأس هذه الدول بالطبع الولايات المتحدة و أقطار غرب أوروبا[1].

(ب) اختطت قيادة (دنج شياوبنج) الجديدة سياسة خارجية تقوم على تنحيـة (إبعـاد) الاعتبـارات الأيديولوجية لتحل محلها الأساليب العملية في التعامل مع مختلف دول العالم.

(ج) آلت القيادة الصينية على نفسها أن تنهض تعاملاتها الدولية على أساس مبدأ احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية مع الإعلاء من مبدأ التعاون واعتماد أسـلوب التفـاوض طريقـاً أساسياً لحل الصراعات الدولية أو تهدئتها[2].

وكان معنى السياسة الجديدة ببساطة أن تتبع الصين مع العالم أسلوب يقوم على تبادل المنافع دون التورط في صراعات تستنزف مواردها ومكانتها الدولية كما كان الحال في الماضي. وبالنسبة للدول النامية (من بينها دول العالم العربي) فإنها لم تكن استثناء يخرج عن هذا الإطار. وبالرغم من استمرار القيادة الصينية في الإعلان عن حرصها على التضامن مع شعوب العالم الثالث (الناميـة) وتأييد كفاح الأمم المضطهدة مع نضالاتها العادلة والمشروعة في سبيل الاستقلال الـوطني وتنميـة الاقتصاد, على الرغم من هذا فإن الأحداث اللاحقة على هذه التصريحات ما لبثت أن أسفرت عـن وجه جديد للصين لا يلقي بالاً لما قد يتسبب في أدنى ضرر للأهداف العليا التـي رسـمتها الدولـة الصينية لنفسها، وهذا ما سوف نراه لاحقاً عندما ندرس المشكلات (أو المعوقات) التي طرأت علـى العلاقات الصينية – العربية[3].

ولا ترجع العلاقات الصينية-العربية إلى بداية التسعينات فقط، لكنها تتجاوز ذلك إلى فتـرة الخمسينات حيث العلاقات الصينية-المصرية التي بدأت عام 1956 والدفاع عن حركات التحرر في العالم الثالث، وهي العلاقات التي حددتها في ذلك الوقت التوجهات الأيديولوجية للحـرب البـاردة، حيث الصراع الحاد بين النظم الرأسمالية والنظم الشيوعية، ومـساندة الـصين لحركـات التحـرر المختلفة في العالم الثالث بشكلٍ عام، وفي العالم العربي وإفريقيا بشكلٍ خاص. فقد كانت الصراعات

(1)عبد ا صالح ، مرجع سابق، ص 164.

(2)عثمان كامل (1999)، **العلاقات الأمريكية الصينية في ظل النظام العالمي**، الدفاع، العدد (157)، ص 24.

(3)هناء عبيد (1994)، **العلاقات الأمريكية-الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان**، السياسة الدولية، العدد (117)، ص 17.

في ذلك الوقت محكومة بالتوجهات والتحيزات الأيديولوجية المسبقة أكثر من المصالح الاقتصادية والنظرة البراغماتية، رغم عدم غيابهما عن مجرى الصراعات الدولية الحادثة في ذلك الوقت.

وبنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة بمجريات ومصائر العالم، تحولت الأيديولوجيات التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة إلى صراعات اقتصادية حادة. كما تحولت الاقتصاديات المركزية إلى اقتصاديات السوق ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تطبيق الاقتصاد الرأسمالي دون غيره. وفي هذا السياق لم يكن أمام الصين سوى أن تتسلح بالنظرة البراغماتية في تعاملاتها الخارجية سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية على السواء. لقد سمحت هذه النظرة البراغماتية المتحررة من قيود الأيديولوجية للصين أن تنفتح على كافة بقاع العالم المختلفة مفسحة المجال للمصالح الاقتصادية على حساب كافة المتغيرات الأخرى. فالسياسات الخارجية الصينية المعاصرة قد نبذت الخط الراديكالي القائم على التبني الماركسي الراديكالي أو التخفيف من حدته، والتحول المتدرج نحو تبني سياسات أكثر اعتدالاً أو أكثر توافقاً مع التحولات الكونية الراهنة. وربما يمثل هذا التحول مظهراً جذاباً للسياسة الصينية الخارجية الجديدة بجعلها أكثر قبولاً بالنسبة لكثير من دول العالم، ومن بينها الدول الخليجية[1].

لقد اتسمت السياسة البراغماتية الصينية بالعديد من المواقف تجاه منطقة الشرق الأوسط بعامة، وتجاه منطقة الخليج بخاصة. وهناك العديد من مظاهر هذه البراغماتية الصينية الجديدة مثل الحيادية تجاه الحرب العراقية-الإيرانية والاستفادة في الوقت نفسه من مبيعات الأسلحة لكلا الطرفين، والموقف المعتدل من القضية الفلسطينية الذي يجمع بين تدعيم القضية الفلسطينية مع إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل، والاستفادة من الخبرات العسكرية الإسرائيلية في الوقت نفسه، وأخيراً سحب تدعيم الحركات الراديكالية في العالم العربي. واللافت للنظر هنا أن الصين بادعاء الحيادية هذا تستفيد من كافة أطراف النزاع سواء من خلال مبيعات السلاح أو من خلال الإرضاء النسبي لأطراف الصراع وكسب ودهم[2].

وفي هذه الأجواء والتحولات المختلفة يمكن للمرء أن يفهم طبيعة العلاقات الصينية-الخليجية التي تطورت خلال العقدين الأخيرين بدرجة كبيرة محققة قدراً كبيراً من المصلحة لكلا

---

(1)صالح، عبد ا ، مرجع سابق، ص 23.

(2) عبد الحي، وليد سليم، مرجع سابق، ص 19.

الطرفين، حيث جاءت العلاقات الصينية-الخليجية تتويجاً لهذه التحولات الصينية، كما جاءت أيضاً نتاجاً لرغبة الدول الخليجية بشكلٍ عام في تنويع علاقاتها الخارجية، والتحول بعيداً عن استئثار الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، وهيمنتها المفرطة عليها[1].

ويمكن القول إن حربي الخليج الأولى والثانية مثلتا الإطار الذي وجدت الصين نفسها من خلاله في قلب التحولات الكونية الجديدة، بالإضافة إلى بداية حضورها الأولي في منطقة الخليج العربية. فمن خلال حرب الخليج الأولى والتي استمرت ثماني سنوات من عام 1980 إلى 1988 باعت الصين ما قيمته 2,6 مليار دولار أسلحة للعراق. ومن اللافت للنظر هنا أن المستوردين الرئيسيين للسلاح الصيني في الفترة من 1986 إلى 1990 كانوا العراق وإيران والسعودية.

إذا كانت حرب الخليج الأولى قد مثلت فاتحة لتصدير السلاح إلى منطقة الخليج، فإن حرب الخليج الثانية مثلت فاتحة لدخول الصين كفاعل جديد في القرارات الكونية التي تمس المنطقة، وتحدد درجة استقرارها. ففي حرب الخليج الثانية 1990 وفي أعقاب غزو الكويت، استخدمت الصين البراغماتية السياسية بدرجة كبيرة من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية النامية في المنطقة.

فلم تعارض الصين القرارات الدولية المتخذة من قبل مجلس الأمن ضد غزو الكويت، لكنها أصرت بدرجة كبيرة على توخي سلامة العراقيين والحفاظ على أرواح المدنيين منهم. وعلينا هنا ألا ننسى أن الصين من الدول التي لديها حق استخدام (الفيتو) وتعطيل قرارات مجلس الأمن. لقد مثلت حرب الخليج الثانية، بدرجة غير مسبوقة بالنسبة للصين فرصة، لفرض نفسها على ساحة القرارات الدولية، وإن كان بطريقة ترضي جميع الأطراف بنسب مختلفة، الأمر الذي مثّل ملمحاً عاماً من ملامح السياسيات الخارجية الصينية في المنطقة بعد ذلك. وربما مثّل الامتناع عن التصويت ملمحاً أساسياً في السياسة الخارجية الصينية في العديد من القضايا التي استدعت اجتماع مجلس الأمن والتي ارتبطت بالأمن الخليجي من ناحية، وبأمن المنطقة العربية من ناحية أخرى.

وليس بعيداً عن ذلك الامتناع عن القرارات المتخذة ضد إيران من خلال هيئة الطاقة الدولية، حيث تحتفظ الصين بعلاقات قوية مع إيران، كما أنها لا تعطل القرارات الدولية المختلفة في

---

(1) الأخرس، إبراهيم، مرجع سابق، ص 132.

الوقت نفسه، وهو الأمر الذي قامت به الصين أيضاً في التخفيف من القرارات المتخذة ضد السودان.

ففي عام 2004 خفف مجلس الأمن من حدة القرارات الصادرة ضد الانتهاكات الحادثة في دارفور خوفاً من الفيتو الصيني، الذي مثل عاملاً مهماً من عوامل قوة السياسات الخارجية الصينية من جانب، كما مثل عاملاً مهماً في أهمية الصين بالنسبة للعديد من الدول التي تواجه مشكلات مع النظام العالمي، مثل إيران[1].

لقد ارتبطت الصين منذ حرب الخليج الأولى بمثل هذه النوعية من السياسات البراغماتية التي لا تريد أن تغضب أحداً، بشكلٍ مطلق، وإن كانت تُغضب بعض الأطراف بشكلٍ متفاوت يسمح باستمرارية العلاقات، وإعادة تأسيسها بشكلٍ قوي وفعال، وهو ما يمكن تفسيره بدرجة كبيرة في ضوء غياب تلك الارتباطات الأيديولوجية السابقة التي ارتبطت بها الصين إبان فترة الحرب الباردة، وربما أعاقتها عن تحقيق قدر ما من المرونة في تعاملاتها السياسية الخارجية. فالهدف الرئيسي الموجه للسياسات الصينية الخارجية يتمثل في الحفاظ على الاستقرار العالمي، وبشكلٍ خاص في تلك المناطق البالغة الأهمية بالنسبة للنهضة الاقتصادية الصينية، مثل منطقة الخليج العربي[2].

وما يميز علاقة الصين بالمنطقة العربية، أنها لم تنطوِ على عداءات مسبقة مثلما هي الحال مع الوجود الأمريكي في المنطقة، الذي هو محط استهجان وعداء سواء على المستوى العربي الرسمي الخاص أو على المستوى العربي الشعبي العام. وينبع هذا العداء للوجود الأمريكي في المنطقة من خلال المساعدات المباشرة لإسرائيل والتحيزات الأمريكية السافرة لها أو من خلال الاحتلال المباشر للأراضي العربية مثلما هي الحال في العراق. وعلى العكس من ذلك تحوز الصين قدراً كبيراً من الاحترام والتقدير في المنطقة العربية سواء من خلال مواقفها المعتدلة المعاصرة أو من خلال مواقفها المسبقة الباكرة من مناهضة وجود القوى العظمى في المنطقة في مرحلة الحرب الباردة[3].

---

(1) كرار، جعفر، مرجع سابق، ص 109.

(2) الحمد، جواد، مرجع سابق، ص 61.

(3)سليمان، أمجد سليمان، مرجع سابق، ص 83.

الصين قوة متنامية، تسعى للاستفادة من كل الفرص التي يتيحها النظام الدولي في سبيل تعزيز مكانتها الدولية وتجربتها التنموية في إطار توجه سلمي عام للحيلولة دون المواجهة العسكرية مع أي طرف دولي، حتى لا تبدد جهودها وتعجز عن تحقيق أهدافها التنموية, في المقابل فإن قوة النظام الدولي الأخرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ترى في الصين تهديداً محتملاً لمكانتها ونفوذها العالمي. وذلك لتقدم الصين الهائل اقتصادياً وتكنولوجياً وعالمياً فضلاً عن دبلوماسيتها النشيطة التي تقوم على مفاهيم أكثر قبولاً على المستوى الدولي[1].

وترى الصين في الدول النامية، ومنها الدول العربية، ميداناً حيوياً لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها في طرح (مفهوم جديد للأمن) New Security Concept الذي يؤمن الصعود السلمي للصين كقوة عالمية يمنحها صك الشرعية في المجتمع الدولي، بالإضافة إلى تحقيق هدفها طويل المدى بإقامة نظام دولي ديمقراطي، متعدد الأقطاب، ويحقق العدالة والمساواة بين أطرافه، وفي الآونة الأخيرة – منذ بداية التسعينات في القرن الماضي – يعد الشرق الأوسط إحدى أكثر مناطق العالم تأثيراً في عملية التنمية الصينية، ويمكن تحديد أهمية الشرق الأوسط للسياسة الصينية في كونه المصدر الرئيسي للنفط العالمي من جهة واردات الصين النفطية المتزايدة من جهة أخرى، وكونه من الأسواق الكبيرة للمنتجات الصينية المتنوعة فضلاً عن صادرات السلاح الصينية التي تذهب إلى العديد من دول هذه المنطقة، وتتبنى الصين المبادئ التالية في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية..

1- تدعوا الى الحل السلمي في النزاعات الدولية، وذلك عن طريق الحوار والتشاور والوسائل السلمية الأخرى على أساس المساواة والتفاهم بعيداً عن استخدام القوة أو التهديد بها.
2- تأكيد ضرورة دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط واحترام جميع الدول للقواعد والأنظمة والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الاخرى.
3- تأكيد ضرورة احترام وتفعيل دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين ومعالجة القضايا الدولية والإقليمية.

(1)سليمان، أمجد سليمان، مرجع سابق، ص 112.

4- تأكيد حاجة المجتمع الدولي إلى بذل جهود متضافرة لتنشيط الحوار بين الجنوب والشمال وإضفاء المزيد من المضامين الجوهرية على التعاون القائم بغية تضييق الفجوة بينهما بما يدفع عملية العولمة نحو تحقيق الازدهار المشترك ودعوة الدول النامية إلى تعزيز التضامن والتعاون في صفوفها للتعامل مع التحديات الناجمة عن العولمة بصورة إيجابية وفعّالة.

5- احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب المختلفة والعمل على حماية تعددية الحضارات الإنسانية والدعوة إلى الحوار والتواصل بين الحضارات من أجل خلق بيئة دولية يسودها التعاون والوئام بما يساهم في تحقيق السلام والتنمية للبشرية بأسرها.

6- التصميم على تعميق الحوار وتوسيع التوافق وتكثيف الاتصال والتشاور والتنسيق بينهما حول القضايا الدولية والإقليمية بما يصون الحقوق والمصالح المشروعة للطرفين.

7- ضرورة تفعيل التعاون الصيني العربي بشكل كامل في كافة المجالات على أساس الأهداف والمبادئ الواردة في "الإعلان" و "برنامج العمل" والذي سيعتمد لاحقاً من الطرفين، وذلك بهدف تدعيم التنمية المشتركة بينهما[1].

يسعى المنتدى العربي الصيني إلى تعزيز العلاقات الصينية- العربية في المجالات كافة، ويعمل على وجه الخصوص من أجل تحقيق الأهداف التالية[2]:

1- العمل على إرساء الأمن والسلام الدوليين.

2- السعي من أجل تحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية.

3- تنسيق السياسات والمواقف بما يخدم القضايا المشتركة في مختلف المؤسسات والمحافل الدولية.

4- تنسيق الجهود لتمكين الطرفين من التعامل بصورة إيجابية وفعّالة مع قضايا العولمة.

5- تمكين الطرفين من إجراء حوار الحضارات بما يخدم تعميق التفاهم بين شعوب العالم.

6- تكثيف الجهود المشتركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لدى الطرفين.

---

(1)قنديل، حنان، مرجع سابق، ص137.

(2)كاخيا، إبراهيم، مرجع سابق، ص 60.

7- دعم وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي بين الطرفين.

8- تشجيع الاستثمارات المشتركة والمتبادلة وتوفير سبل حمايتها.

9- دعم التعاون في مجالات التعليم والثقافة وتنمية الموارد البشرية.

10- دعم وتطوير علاقات التفاهم والحوار بين الطرفين.

11- تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي في المجالات كافة، خاصة في مجال البحوث التطبيقية.

12- التنسيق في مجال حماية البيئة والمحافظة على التراث.

13- التنسيق المتبادل حول القضايا الأخرى التي تهم الطرفين.

أقيمت في كانون الأول 2005 في بكين ندوة هامة حول سبل تطوير العلاقات الصينية العربية من خلال منتدى التعاون العربي الصيني وقد أشارت أبحاث هذه الندوة إلى أن العرب ألفوا أن تكون الصين صديقهم، إلا أن الصين تراجعت عن استخدام السياسة الخارجية لنشر الفكر والأيديولوجيا الشيوعية بعد أن أصبح هم الصين الجديد هو التنمية الاقتصادية من أي مصدر وبأي وسيلة، ومع ذلك فقد أعلنت الصين بكل صراحة ووضوح رفضها لموضوع انفراد أمريكا بسياسة العالم وسط معاناة العرب من انحياز أمريكي صريح لإسرائيل واحتلال العراق بهدف السعي نحو إعادة التوازن إلى العالم. (1)

ولهذا نظر العرب بكل جدية لتقوم الصين بدور فاعل في دعم قضاياهم على المستوى الدولي، في حين حافظت على وتيرة هادئة في دعم القضايا العربية دون أن تتمسك بسياساتها السابقة القائمة على الموقف الساخن(2).

ومن اللافت أن تبدلاً جوهرياً قد وقع في السياسة الصينية حيال إسرائيل ففي مرحلة الحقبة الناصرية كانت الصين ترفض الاعتراف بإسرائيل وتنظر إليها كعدوان دائم لا يمكن قيام تعايش سلمي معه، حتى انتهاء مرحلة الثورة الثقافية 1976، وقد عبرت برقية السيد / شو إن لاي/ رئيس وزراء الصين الشعبية إلى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب عام 1960 عن تأييد الصين لاستعادة

---

(1)جعفر كرار، أحمد (2007). **الصين و العرب : الواقع ,المشكلات** , الفرص، مقال (الدبلوماسية الشعبية و العلاقات العربية – الصينية .) مجلة السياسة الدولية , العدد 167, القاهرة ,مصر، ص 30.

(2)مصطفى الحمارنة (1994)، **العرب في الاستراتيجيات العالمية**، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ص 51.

الشعب العربي لأرضه المغتصبة، ولكن الموقف الصيني لم يأت إلا بعد تغير مواقف العديد من الدول العربية من موضوع الاعتراف بإسرائيل، إذ لا يعقل أن يبقى الموقف الصيني على حاله في الوقت الذي غيرت فيه الدول العربية نفسها موقفها من إسرائيل، وهو الأمر الذي أضعف التحالفات العربية على الصعيد الدولي لمصلحة القضايا العربية وكشف ظهر الموقف العربي في الأمم المتحدة أمام الضغوط والإملاءات الأمريكية والتجاوزات العدوانية، الإسرائيلية المتصاعدة، الأمر الذي يفرض البحث عن وسائل لرفع مستوى التشابك بين المصالح الصينية العربية وهو الأمر الذي كان خاف إنشاء فكرة المنتدى العربي الصيني. [1]

وحاول منتدى التعاون العربي الصيني تلخيص المصالح العربية التي يسعى العرب لتحقيقها خلال السنوات العشر القادمة والتي نتوقع فيها الدعم الصيني[2] وهي تشجيع ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير دور العرب في رسم مستقبل الشرق الأوسط لبناء نظام دولي يتمتع بالنزاهة والعدالة وحصول العرب على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، ودعم الموقف العربي والفلسطيني بالضغط على إسرائيل للتجاوب مع الحقوق الفلسطينية والعربية وتطوير التعاون العربي الصيني في مجالات الأمن في الخليج بما يحقق التوازن مع الوجود الأمريكي والأوروبي ويحقق الأمن لدول الخليج ويحمي مصادر الطاقة والتطور والنماء الدولي، والمساعدة في تطوير الصناعة والتكنولوجيا في الوطن العربي والاستفادة من القدرات والخبرات العسكرية الصينية في تطوير القدرات العسكرية العربية لدعم اتجاه التوازن الاستراتيجي للعرب مع إسرائيل. [3]

وعلى صعيد مواجهة الإرهاب الدولي والتمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال على غرار مقاومة الصين للاحتلال الياباني في منشوريا والتي أيدتها مصر في عصبة الأمم المتحدة عام 1937 وعدم ربط موضوع الإرهاب بالدين.

أما المصالح الصينية التي مكنت للجانب العربي أن يسهم في تحقيقها فهي تتلخص في التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق العربية وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين واستفادة الصين من النفط والغاز العربي "الطاقة" مباشرة دون العبور على الوسائط الأمريكية والأوروبية ودعم العرب للصين كقوة دولية عظمى اقتصادياً وسياسياً وفتح المجال للتبادل

(1)الحمد، جواد، مرجع سابق، ص 61.

(2)الدجاني، أحمد صدقي، مرجع سابق، ص 33.

(3)هاني الياس وخضر الحديثي (1999)، **مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي**، شؤون الأوسط، العدد (89)، ص 26.

والتلاقح الثقافي بين الصين والعرب والإسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحـضارات وفك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي من قيود الحضارة الغربية.[1]

وأشار المنتدى إلى بعض الإشكالات القائمة في العلاقات الصينية العربيـة وفـي مقـدمتها تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية على حساب العلاقات مع الدول العربية وصعوبة اللغة الـصينية ما يحول دون انتشارها في الأوساط العربية واستمرار اعتماد الطرفين العربـي والـصيني علـى مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر وهو ما يتسبب في نقـل صور مشوهة إضافة إلى ضعف الأثر الصيني في السياسات الدولية الخاصة بالشرق الأوسط ممـا يحد من تأثيرها في الصراع العربي الإسرائيلي[2].

كما أشارت أبحاث المنتدى إلى محددات السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط ومن أهمهـا سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة إضافة إلى تطور العلاقات الصينية الأمريكية وتزايد التبادل التجاري بينهما مما يحد من الأزمات بينهما ويدفع الصين لتجنب الصدام مع السياسة الأمريكية فـي الشرق الأوسط وارتباط العديد من الدول العربية سياسياً واقتصادياً مع الولايات المتحـدة والاتحـاد الأوروبي وتنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية واستمرار عملية السلام في الشرق الأوسـط تحـت الرعاية الأمريكية[3].

الملامح المميزة للسياسة العربية تجاه الدولة الصينية

أبرز الملامح التي ميزت السياسة العربية عموماً تجاه الدولة الصينية هي:

1 – لعل الأمر الأوضح في تلك السياسة العربية كان ذلك الانحياز الذي حولهـا صـوب القـوتين العظميين في أثناء الحرب الباردة (1949 – 1990) ثم تجاه الولايات المتحدة بعد أن وضعت تلـك الحرب الباردة أوزارها، وفي كلتا الحالتين كانت النتيجة النهائية هي استبعاد الـصين فعليـاً مـن الارتباط بالمنطقة وقضاياها[4].

---

(1)الكيلاني، شمس الدين ، مرجع سابق، ص 22.

(2)نفس المصدر، ص 24.

(3) الحـمد، جـواد (2005). مرجع سابق، ص 59.

(4)هناء عبيد، مرجع سابق، ص19.

2 – الموقف العربي من الصين لم يبلور تحركات مشتركة إزاء هذه الدول، ولعل ذلك يعود إلى أن الدول العربية اختارت في معظم الأوقات أن تنحو منحى يقوم على تحقيق المصالح الخاصة بكل دولة عربية بصرف النظر عن الأقطار العربية الأخرى, إضافة إلى أن العالم العربي كان يعج بالصراعات بين دوله، بشكل يفوق صراعاته مع الآخرين. هذه الصورة لم تكن مما يقنع الصينيين بتوريط أنفسهم في قضاياه, خاصة وقد اختار الوطن العربي ذاته أن ينأى عن الصين ليلقي بأثقاله لدى القوى العظمى في ذات الحين[1].

3– إن أياً من الدول العربية لم تعن في أي وقت من الأوقات بالتطوير المستمر و(الدؤوب) للعلاقات مع الصين، بحيث لم تكن هناك استراتيجية لدعم وتنمية هذه العلاقات في السياسات الخارجية العربية حتى وقت قريب للغاية[2].

4 – هناك بعض الدول العربية لا تزال عاجزة عن تفهم حساسية بعض القضايا المصيرية بالنسبة للصين، فيتعامل معها من منطق المصلحة الذاتية دون أن يأخذ بالاعتبار ما تمثله تلك القضايا من خطوط حمراء لا ينبغي العبث فيها تحت أي ظرف بالنسبة للصينيين، كاستقبال مسؤولين كبار من جزيرة تايوان, لأن ذلك كان يؤذي الصين ويعتبر خرق لخطوط حمراء وضعتها لنفسها وفق سياستها الخارجية، وخاصة في المرحلة الأولى من تطور العلاقات الصينية – العربية [3].

مرتكزات السياسة العربية تجاه الصين

تربط بين الدول العربية والصين علاقات ودية وتعاونية منذ القدم ويكن الشعب العربي شعورًا طيبًا للشعب الصيني وتتبع الدول العربية سياسة ودية تقوم على التآزر والتعاطف والتعاون مع الصين وترتكز على مايلي:

- دعم التعاون السياسي مع الصين:

من المعروف أن الصين دولة كبيرة من حيث قوة الدولة الشاملة، لها وزن وثقل في الشؤون الدولية والعلاقات الدولية فهي دولة مؤسسة للأمم المتحدة وعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقف الصين دائمًا إلى جانب القضايا العادلة، وتدعو إلى إقامة نظام عالمي جديد متعدد

(1)هاني الياس وخضر الحديثي، مرجع سابق، ص 59.

(2)أبو طالب، حسن، مرجع سابق، ص 28.

(3) الحمد، جواد، مرجع سابق، ص 161.

الأقطاب. فكانت الدول العربية تدعم تعاونها مع الصين في الحرب الباردة لتدعيم القضايا العربيـة العادلة ولمقاومة الاستعمار والامبريالية وهيمنة القوى الكبرى واحتكارها. [1]

- دعم التعاون العسكري مع الصين:

إن الصين دولة عسكرية كبيرة مع أنها ليست على مستوى الولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الأوروبية، لكنها تملك قوة نووية وصواريخ مختلفة وأسلحة تقليدية جيدة، ولا تفرض شروطًا على أية دولة ترغب في شراء أسلحتها على ضوء المعاهدة الدولية المعنية، فترى الدول العربية في الصين مصدرًا من مصادر الأسلحة، فتنمي تعاونها مع الصين للحـصول علـى بعـض الأسـلحة الإضافية لدعم قوتها الدفاعية ولكسر احتكار الدول الغربية والدول الكبرى، وسـيطرتها ولمواجهـة الحالة المفاجئة. فمثلاً: ورد في الأخبار أن الكويت صمدت أمام الـضغوط الأمريكيـة فـي عـام ١٩٩٧وقررت في النهاية شراء بعض المدافع الصينية بدلاً من المدافع الأمريكية والغربية. [2]

يرى بعض الباحثين العرب أن أهم أسباب تراجع العلاقات العربية الصينية هي: [3]

- عدم التقاء الرؤية الصينية مع نظيرتها العربية (حتى الثورية منها) في ذلـك الجانـب المتـصل بتحديد الأعداء والأصدقاء في البيئة الدولية، فالصراع الصيني مع الاتحاد السوفييتي (الـسابق) لـم يكن يتوافق مثلاً مع الدور الكبير الذي أسندته بعض النظم العربية للأصدقاء, السوفييت فـي ذلـك الحين.

- إصرار الصين في الفترة (أو المرحلة) الأولى من العلاقات مع العالم العربـي, علـى تـشجيع المبادئ اليسارية في العالم لم يكن يصادف هوى في نفس القوميين العرب, أو الإسلاميين منهم.

الإشكالات التي عرضت خطوات قيام أواصر الصداقة بين الصين والعرب وتطويرها:

أ – لم تظهر الصين حرصاً في فترة الثمانينيات من القرن الماضي علـى إقامـة علاقـات منفعـة (متبادلة) مع دول العالم العربي، حيث توجهت الصين خلال تلك الفترة إلى توجيه كل جهدها نحـو الغرب والمؤسسات الاقتصادية العالمية واللذين يملكان مفاتيح التطور الاقتصادي في الصين. كمـا

---

(1) كرار، أحمد جعفر، مرجع سابق، ص 104.

(2) العسلي، بسام، مرجع سابق، ص 53.

(3) الكيلاني، شمس الدين، مرجع سابق، ص 27.

أنها استمرت في توريد السلاح الصيني في تلك الفترة دون إعارة اهتمام كبير لما قـد تثيـره هـذه الصفقات من مشكلات مع دول المنطقة[1].

ب – خلال الحرب العراقية – الإيرانية باعت الصين السلاح لكل من العراق وإيران في وقت واحد مستغلة رغبة القوتين العظميين في إبقاء الأوضاع على ما هي عليه في منطقة الخليج. ولـم تأبـه الصين – في ذلك الحين – كثيراً لمظاهر الامتعاض والاحتجاج التي تصاعدت ضدها فـي الـدول العربية التي يبدو أنها فوجئت بالسلوك الصيني الجديد[2].

ج – لم تقدم من الصين مبادرات فعلية للتدخل بما يساعد على حل أو تهدئة الـصراعات الإقليميـة القديمة في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي حيث تبنت الـصين (وفقـاً لمصالحها) مواقف لا ترفض ولا تقبل بوضوح المبادرات الأمريكية أو السوفييتية لحل الصراع وفي المقابل مثلاً أعلنت السلطات الإسرائيلية في عام 1984م بعد عامين من الاجتياح الإسرائيلي للبنـان عام 1982م – عقد أول صفقة كبرى لتصدير السلاح، وتبادل الخبراء بـين الـصين و إسـرائيل وليصبح مجال تكنولوجيا السلاح هو القاعدة الصلبة لتوثيق العلاقات بين الصين و إسرائيل[3].

د – في حرب الخليج الثانية عام 1991م امتنعت الصين عن التصويت لصالح القرار رقـم (678) وهو الذي سيترتب على تنفيذه تدخل المجتمع الدولي عسكرياً تحت قيادة الولايات المتحدة لمعاقبـة العراق في حال عدم انسحابه من الأراضي الكويتية، ولم يكن الموقف الصيني مرضياً على الإطلاق بالنسبة لدول الخليج العربي التي استشعرت خطراً عراقياً داهماً على سلامة أراضيها.

ه – رغم التطور في العلاقات الصينية – العربية في التسعينيات، وكان أبرزها مثلاً: إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين والمملكة العربية السعودية عام 1990م, وكذلك مشاركة الصين فـي خمـس لجان عمل لخفض هذه التوترات بين إسرائيل والعرب بالنسبة لقـضية الميـاه، غيـر أن الـدور السياسي – كما يراه بعض الباحثين– الذي يبدو أنه يشهد تغييرات هامة ظل هامشياً إلى حد كبير إذا قُورن بالدور الاقتصادي الذي بات يمثل هاجساً حقيقياً للصينيين منذ ذلك الموقف، وهو سعي الصين

---

(1) الأخرس، إبراهيم، مرجع سابق، ص 80.

(2) الكيلاني، شمس الدين، مرجع سابق، ص 29.

(3)شارما، روشير، مرجع سابق، ص 16.

للحصول على النفط (وخاصة من دول الخليج العربي) حيث كان يشكل الوجهة المثلى للصين في هذا الخصوص.

و – نشط الصينيون وعملوا بهمة كبيرة لتأمين مصادر النفط الرخيص اللازم لمسيرتهم التنموية واشتملت إستراتيجيتهم نحو العالم العربي على ثلاثة أبعاد:

البعد الأول :- تمثل في تكثيف العمل الدبلوماسي الصيني على دول الخليج المصدرة للنفط ولتصبح أهم مظاهر هذا الهجوم هو تلك الزيارات المتعددة التي قام بها كبار القادة الصينيين إلى المنطقة كزيارة الرئيس الصيني السابق (جيانغ زيمين) للمملكة العربية السعودية عام 1999م وزيارة الرئيس الصيني الحالي (هو جينتاو) للمملكة العربية السعودية في عامي 2004 و 2006 على التوالي[1] .

البعد الثاني: تجسد في اندفاع شركات النفط الصينية إلى الحصول على حقوق للاستثمار في حقوق البترول الموجودة في العالم العربي وكذلك للمساهمة في تطوير هذه الحقول[2].

البعد الثالث: تشجيع الصين دول البترول الخليجية للاستثمار في قطاعي تنمية البترول وتسويقه وكان الهدف من ذلك تقديم الفرصة لدول الخليج من أجل الوصول إلى الأسواق الصينية[3].

لكن هذه الأبعاد الثلاثة – رغم إيجابيتها – كانت على حساب العلاقات الصينية – العربية من حيث التنسيق السياسي وخاصة على الصعيد العالمي وفي المحافل الدولية.

ز – وفيما عدا هذه الاهتمامات الاقتصادية – وخاصة في مجال الطاقة – لا يبدو أن العالم العربي يمثل منطقة جذب للدولة الصينية بحيث يغريها بلعب دور أكثر ما هو قائم بالفعل، من ذلك على سبيل المثال: أن غزو الأمريكان للعراق عام 2003 لم يدفع الصين إلى اتخاذ مواقف مخالفة لما سبق أن اختطته لنفسها في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية[4].

ح – ثمة عنصر جديد قد أضيف في الأعوام الأخيرة إلى سياسة الصين إزاء قضايا الصراع الإقليمي في العالم العربي ويقصد هنا إحجامها التدريجي عن عقد صفقات سلاح مع دول المنطقة

---

(1)شبكة الصين: WWW.China.Org.Cn

(2)وزارة التجارة الصينية، www.Ministry Of Trade & Fund دائرة الإحصاءات، 2009.

(3) زرنوقة، صلاح سالم، مرجع سابق، ص 81.

(4)هويدن، محمد(2007).**السياسة الصينية تجاه العراق**، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، القاهرة, مصر، ص 91.

التي كانت تقبل على شراء السلاح الصيني في الماضي. وقد يكون الدافع إلى هذا التـصرف هـو خشية القيادة الصينية من أن تؤدي مبيعات سلاحها إلى إثارة الغرب ضدها أو – وهو الأمر الأهم – إلى إشعال التوترات الإقليمية بما يؤثر على الإمداد المستمر والمستقر للنفط من المنطقة(1).

في عصر الهيمنة الأمريكية على العالم، وغياب القطب الآخر الذي يحـدث التـوازن بعـد سقوط الاتحاد السوفيتي بداية التسعينيات من القرن العشرين، تتجه الأنظار للبحث عمـن يمكـن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي، ويكاد يكون هناك شبه إجماع على أن الصين حتى الآن هي الدولة التي تملك المقومات التي تؤهلها لكي تتبوأ هذه المكانة، فمن الناحية البـشرية يبلغ عدد سكان الصين ملياراً وثلاثمائة مليون نسمة وهو يوازي أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الناحية العسكرية يعتبر الجيش الصيني أكبر جيش في العالم، إذ يبلغ تعداده مليونين ونصف المليون جندي، كما تحتل الصين المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري بعد الولايـات المتحدة وروسيا وذلك حسب التقارير الأمريكية . (2)

ومن الناحية الاقتصادية، يعتبر الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقـق نمـواً فـي التـاريخ المنظور خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية حيث حقق بشكل سنوي نمواً 8-9%، واسـتطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات تخليص ثلاثمائة مليون صيني من الفقر، وأن تضاعف دخـول الأفراد أربع مرات، كما أن الصين تحتفظ بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية وعلـى رأسها الدولار الأمريكي، وأما من الناحية التجارية فقد أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقاً للـدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة . (3)

المصالح العربية التي يتوقع العرب أن تدعمها الصين

برغم التحفظات الأيديولوجية التي كانت لبعض العرب على انتشار الأيديولوجية الـشيوعية في الوطن العربي فإن ذلك لم يحل دون تنامي هذه العلاقات على مختلف المـستويات. ففـي ظـل

---

(1) هويدن، محمد، مرجع سابق، ص 93.

(2)وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص 22.

(3)شارما، روشير، مرجع سابق، ص 18.

تراجع الصين عن استخدام السياسة الخارجية لنشر الفكر والأيديولوجيات الشيوعية خلال العقود الثلاثة الماضية، وتركيزها على التنمية الاقتصادية. [1]

وفي ظل انتهاء الحرب الباردة منذ عام 1990 وتزايد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، فقد نظر العرب لقيام الصين بدور فاعل في دعم قضاياهم على المستوى الدولي، لكن الصين التي خرجت من الحرب الباردة لتواجه الانفتاح والعولمة كما هو حال العالم العربي حافظت على وتيرة هادئة في دعم القضايا العربية دون أن تتمسك بسياساتها السابقة القائمة على الموقف الساخن، وأصبحت الصين تبدي اهتماماً متزايداً بدعم اقتصادها وحل مشاكلها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على الوطن العربي لخدمة سياستها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة[2].

تتعدد المصالح العربية التي يسعى العرب لتحقيقها خلال السنوات العشر القادمة على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات، ولكن على صعيد توقع الدعم الصيني فإن أبرز هذه المصالح يتمثل بما يلي:

1- تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق استقراراً سياسياً ويعالج نسبة كبيرة من مشاكل الفقر والبطالة في معظم البلاد العربية. [3]

2- تطوير دور العرب في رسم مستقبل الشرق الأوسط وسياسات النظام الدولي، لبناء نظام دولي يتمتع بالنزاهة والعدالة، وأن يتحقق للعرب مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. [4]

3- دعم الموقف العربي والفلسطيني بالضغط على إسرائيل للتجاوب مع الحقوق الفلسطينية والعربية وخاصة تلك المتعلقة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف عدوانه على الشعب الفلسطيني.

4- تطوير التعاون العربي-الصيني في مجالات الأمن في الخليج بما يحقق التوازن مع التواجد الأمريكي والأوروبي، ويحقق الأمن لدول الخليج، ويحافظ على حماية مصادر الطاقة فيه

---

(1)هاني الياس وخضر الحديثي (1999)، **مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي**، شؤون الأوسط، العدد (89)، ص 100.

(2)الحمد، جواد،مرجع سابق، ص 93.

(3)الكيلاني، شمس الدين، مرجع سابق، ص 26.

(4)شينكار، أوديد، مرجع سابق، ص 69.

لحماية الحضارة الإنسانية والتطور الصناعي الدولي، وبما يحقق النماء والاستقلال في دول الخليج. [1]

5- الاستفادة من تطور القوة الاقتصادية الصينية ونفوذها السياسي في تحجيم اتجاهات الهيمنة في السياسة الأمريكية المعاصرة، خاصة في سياسات النظام الدولي تجاه الشرق الأوسط[2].

6- المساعدة في تطوير الصناعة والتكنولوجيا في الوطن العربي، بما يحقق اقتصاداً صناعياً متنامياً، ويطور استخدامات التكنولوجيا فيها، ويوطن الصناعات التكنولوجية.

7- الاستفادة من تجربة الصين في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة في الوطن العربي[3].

8- الاستفادة من القدرات والخبرات العسكرية الصينية في تطوير القدرات العسكرية العربية التقليدية منها وغير التقليدية لدعم اتجاه التوازن الإستراتيجي للعرب مع إسرائيل وكذلك في مجال تكنولوجيا التصنيع العسكري. [4]

9- تطوير التعاون العربي-الصيني لبلورة موقف حضاري لسياسة حكيمة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب الدولي تستند إلى شرعية المقاومة ضد الاحتلال العسكري بكافة الوسائل، ومحاربة أعمال الإرهاب المنظم ضد الأبرياء والمدنيين دون تمييز مهما كان مصدرها، ووضع إستراتيجية مشتركة مع العرب لإقرار هذه التوجهات في الأمم المتحدة، حيث أصبحت قضية الإرهاب الدولي القضية المحورية على أجندة السياسة الدولية بعد أحداث 11 أيلول 2001، وقد اهتم العرب والصينيون بقضية مكافحة الإرهاب، لكن المعضلة تكمن في سعي بعض الدول للخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال. لقد قاوم الصينيون الاحتلال الياباني لمنشوريا وأيدت مصر تلك المقاومة بمجرد دخولها عصبة الأمم سنة 1937، وهو أمر يجعل الصين في مركز المتفهم لضرورة دعم المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، حيث تختلف المقاومة المشروعة للاحتلال عن الإرهاب الذي يستهدف الأبرياء دون تمييز، كما يمكن أن يتم

(1)شارما، روشير، مرجع سابق، ص 72.

(2)الكيلاني، شمس الدين، مرجع سابق، ص 63.

(3) شارما، روشير، مرجع سابق، ص 73.

(4)شينكار، أوديد، مرجع سابق، ص 70.

التعاون على تحييد الإسلام من الاتهام لأن ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية يمارسها الناس من أتباع مختلف الديانات لاعتبارات إرهابية لا علاقة لها بالدين . [(1)]

على مستوى التعاون والتبادل والدعم فإن العرب يمكن لهم أن يقدموا خدمة للصين في تحقيق العديد من مصالحها، ومن أبرز ذلك: [(2)]

1- التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق العربية وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع الصين.

2- استفادة الصين من النفط والغاز العربي (الطاقة) دون المرور عبر معبر السياسة الأمريكية أو الغربية.

3- دعم الصين كقوة دولية اقتصادياً وسياسياً في منظومة النظام الدولي خاصة في ظل النفوذ الهائل لتكتل الدول الصناعية الثمانية في التجارة والاقتصاد والسياسة الدولية حيث ليس للصين فيها أي دور.

4- فتح المجال للتبادل والتلاقح الثقافي بين الصين والعرب وتحقيق الإسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات، ودفع العالم نحو توفير قواعد التنافس والتعاون والحوار الحضاري بعيد المدى كإستراتيجية إنسانية عامة.

5- فك العزلة الثقافية للصين في النظام الدولي في ظل هيمنة الحضارتين الأمريكية والأوروبية (الحضارة الغربية) على السياسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية للنظام الدولي ومؤسساته المختلفة. [(3)]

محددات السياسة الصينية المعاصرة تجاه الدول العربية:

1. سياسات الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط وفي النظام الدولي، وآفاق مستقبلها ودورها في الشرق الأوسط، إضافة إلى تطور العلاقات الصينية الأمريكية وتزايد التبادل

---

(1)عبد الحي، وليد سليم، مرجع سابق، ص 102.

(2)قنديل، حنان، مرجع سابق، ص 101.

(3)إبراهيم، فقيه محمد، مرجع سابق، ص 81.

التجاري بينهما مما يحول دون تفاقم الأزمات بينهما، ويدفع الصين لتجنب أي صدام مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط [1].

2. ارتباط العديد من الدول العربية سياسياً واقتصادياً مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

3. تنامي العلاقات الصينية مع إسرائيل بدرجة تمنعها من انتقادها أو التصويت ضدها في الأمم المتحدة. [2]

4. اعتماد السياسة الصينية الحالية على المصالح الاقتصادية، والتي يلزمها الأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً حسب الكثير من الإستراتيجيين الصينيين، وتأثر المصالح الصينية بأي إجراءات أو سياسات تتسبب في عدم الاستقرار.

5. استمرار عملية السلام في الشرق الأوسط، ومشاركة العرب فيها تحت الرعاية الأمريكية، وما يشكله ذلك من إطار للاستقرار النسبي في المنطقة.

المبحث الثالث: التعاون الاقتصادي العربي الصيني

عقد في بكين في إبريل/ نيسان 2005 مؤتمر لرجال الأعمال في البلدين أكد في ختام جلساته الثقة والتفاؤل بمستقبل التعاون بين الصين والدول العربية وبدء مرحلة جديدة من التنمية على صعيد التعاون الاقتصادي بين الجانبين، وأظهر المؤتمر نمواً متواصلاً في حجم التجارة الصينية العربية والتي بلغت حتى نهاية عام 2004 نحو 36,7 مليار دولار وفق توقع بأن ترفع الرقم إلى 100 مليار دولار بعد خمس سنوات. [3]

وأعلن وزير التجارة الصيني بأن الطلب الصيني البعيد الأمد على النفط الخام والمنتجات البتروكيماوية من المنطقة العربية سيستمر في حين يزداد الإقبال من المستهلكين العرب على الصادرات الصينية من بعض المنتجات ولاسيما الأنسجة والآلات بفضل جودتها وأسعارها المعقولة.

(1)الساكت، محمد عبدالوهاب (1985)**، مشكلة تايوان بين الولايات المتحدة والصين الشعبية**، السياسة الدولية، العدد (79)، ص 33.

(2)زرنوقة، صلاح سالم، مرجع سابق، ص 68.

(3)سابا, إلياس (2009). **الأزمة المالية العالمية.. أسبابها وإنعكاساتها**, المستقبل العربي، العدد 360, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 61.

وبلغت جملة الاستثمارات الصينية في الـدول العربيـة نحـو 5 مليـارات دولار مقابـل استثمارات عربية في الصين بلغت 800 مليون دولار وتم خلال المؤتمر التوقيع على سبع اتفاقيات للاستثمارات تجاوز حجمها 470 مليون دولار وكان هذا المنتدى باكورة ثمـار منتـدى التعـاون العربي الصيني الذي اتفق على إنشائه خلال زيارة الرئيس الصيني / هو جينتاو/ في كانون الثـاني 2004 إلى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة. (1)

وفي إطار المعرض الخامس للتجارة والاستثمار الذي نظمتـه وزارة التجـارة الخارجيـة والتعاون الاقتصادي الصيني بين 8-12 أيلول 2001 في مقاطعة فوجيان عقـد الملتقـى الـدولي للتجارة والاستثمار الذي تضمن ندوة عن زيادة الاستثمارات المتبادلة بين الصين والـدول العربيـة قدمت خلاله أربع عشرة ورقة عمل قدمها ممثلو دولة الإمارات والسودان والشارقة والأردن واليمن وسورية وسلطنة عمان ولبنان والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومن الجانب الصيني نائب وزير التجارة الخارجية والتعاون الدولي وممثلو الأقاليم والمدن الاستثمارية التي تتنـافس علـى جـذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد أشار الجانب الصيني إلى عدم تأثير الصين بمحنة التدهور الاقتصادي التي أصابت دول جنوب شرقي آسيا وتداعياتها السلبية والمعدل المرتفع الذي حققته الصين والذي وصل إلى 8 بالمائة على مدى عشرين عاماً وأبرز مزايا الاستثمار في أقاليم الصين ومدنها.(2)

في حين استعرض الجانب العربي تحسن الوضع في مناخ الاستثمار في الدول العربية مـن حيث ارتفاع معدلات النمو وانحسار عجوزات الموازين والسيطرة على التضخم واستقرار العملات الوطنية والجهود المبذولة في مجالي تحديث الأجهزة المؤسسية وتنمية الموارد البشرية. (3)

وأشارت ورقة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى توافر فرص الاستثمار فـي الـدول الخليجية في قطاع الطاقة والتوسع في الخدمات النفطية ومشروع مناجم الجلاميد الذي يحوي أكبـر مخزون للفوسفات في العالم، واستغلال خامات الحديد والزنك والنحاس والبوكسايت والمنغنيز ومـا يرتبط بذلك من استثمارات في خطوط السكك الحديدية ومـشاريع التوسـع والتحـديث الزراعـي

---

(1)زايتس، كونراد، مرجع سابق، ص 71..

(2)أبو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص 71.

(3)أبو دهب, فتوح،مرجع سابق، ص 75.

والصناعة التحويلية والمعلوماتية والتطوير التقني والإدارة الإلكترونية لتوفر فرص للاستثمار في منشآت الري والطاقة الكهربائية المائية والتوسع في الخدمات النفطية والصناعات الهندسية وصناعة النسيج في السودان وبرامج الإعمار في المناطق الجديدة في مصر وتصنيع الغاز وتنفيذ عدد من مشاريع الإسكان البري في الجزائر وليبيا واستكمال برامج السدود والمناطق الصناعية في تونس وتنمية الثروة السمكية في المغرب وتصنيع الحديد في موريتانيا وتحديث صناعة النسيج في سورية واستغلال ثروات البحر الميت في الأردن.

مشاريع التخصيص المعتمدة في دول المنطقة وبرامج إعادة تأهيل البنى التحتية وركائز القاعدة الصناعية والفرص التي توفرها الشركات العربية المشتركة في مجال الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي وفي قطاع التعدين واستغلال المناجم وفي الصناعات البترولية والأدوية.

وقد أبدى ممثلو المؤسسات الصينية اهتماماً بمختلف هذه المشروعات والتي يتوقع أن تأخذ شكل استثمارات مباشرة في العديد من الدول العربية[(1)].

وقد أظهرت أرقام التبادل التجاري بين الصين والدول العربية قفزة كبيرة في عام 2005 عن عام 2004، فقد ارتفع حجم المبادلات من نحو 37 مليار دولار على 50 مليار دولار بنسبة 40%، وهو الأمر الذي يؤكد مدى نجاح المنتدى العربي الصيني، حيث أكد السيد عمرو موسى أن المنتدى أعطى دفعة قوية للعلاقات العربية الصينية في مختلف المجالات وأن العمل المشترك مع الصين انتقل من مرحلة التعاون على مرحلة بناء شراكة جديدة نأمل أن تعزز أسسها، وقد أعلنت هذه التطورات في أيار 2006. [(2)]

(1)أبو دهب, فتوح، مرجع سابق، ص 77.

(2)بسام العسلي، مرجع سابق، ص 66.

حجم التبادل التجاري بين الدول العربية

وجمهورية الصين الشعبية خلال عام 2008

(الواحدة: مليون دولار أمريكي) (1)

م	اسم الدولة	الصادرات والواردات	الصادرات	الواردات	نسبة المقارنة مع نفس الفترة في السنة الماضية%		
					الواردات والصادرات	الصادرات	الواردات
.1	السعودية	16.070.39	3.824.67	12.245.72	56.1	37.8	62
.2	الإمارات	10.775.77	8.730.16	2.045.61	32.3	72.6	56
.3	عمان	4.329.91	190.99	1.13891	-1.4	72	-3
.4	السودان	3.908.06	1.293.60	2.614.46	55	58.6	53.3
.5	اليمن	3.214.85	547.16	2.667.69	67.8	19.5	82
.6	مصر	2.145.54	1.934.10	211.14	36.1	39.3	12.3
.7	الجزائر	1.768.98	1.405.25	363.37	42.7	43.3	40.4
.8	الكويت	1.648.84	628.34	1.020.50	32.1	29.8	33
.9	المغرب	1.483.86	1.206.41	277.45	28.2	27.9	29.6
.10	ليبيا	1.302.22	360.50	941.72	93.9	41.4	126
.11	الاردن	910.63	831.76	78387	28.1	33.7	-10
.12	سورية	906.34	888.60	17.74	25.8	28.3	-36
.13	العراق	823.79	408.11	415.68	75.3	172.9	29
.14	قطر	676.43	203.67	472.76	54.5	96.7	41
.15	لبنان	476.25	472.06	4.19	-3.5	-2.4	-56
.16	تونس	339.68	295.59	44.09	21.7	20.6	29.2
.17	البحرين	255.91	186.97	68	20.2	55.1	-25
.18	جيبوتي	112.00	111.46	0.54	54	54.3	4.2
.19	موريتانيا	78.35	74.30	4.06	-31.7	15.5	-91.9
.20	فلسطين	23.87	23.64	22.90	140.6	140.1	207
.21	الصومال	19.64	16.57	3.07	13.3	74	60.6
.22		1.83	1.83	0.10	41.1	34.1	45
الإجمالي		**51.272.84**	**23.635.74**	**27.659.87**	**39.7**	**34.1**	**45**

شهدت العلاقات العربية الصينية خلال العامين الماضيين ثلاثة تطـورات إيجابيـة علـى الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

الأول: استفادة الصين من الموقع الجغرافي لكل من سورية والمغرب في إقامة مدن صناعية صينية وصناعات منافسة ومراكز توزيع تجاري، وقد أقيمت المدينة الصينية الصناعية فـي عـدرا

(1)وزارة التجارة الصينية، www.Ministry Of Trade & Fund دائرة الإحصاءات، 2009، ص12.

قرب دمشق، وسوف تضمن نحو 600 مصنع يوزع إنتاجها على 17 دولة في أوروبـا والـشرق الأوسط.[1]

في حين اتفق المغرب على إقامة مدينة صينية وميناء لتصدير منتجات عشرات المصانع في منطقة قريبة مع أوروبا، وهو ما يوفر للصين فرصة تنافسية ملائمة لمنازلة الصناعات الأوروبيـة في عقر دارها[2].

وتمت هذه الخطوة خلال زيارة الرئيس الصيني في نيسان إبريل 2006 وبعد مباحثات مـع العاهل المغربي وعدد من المسؤولين والوزراء أسفرت عن توقيع اتفاقات في مجال التعـاون فـي السياحة والاقتصاد والتجارة والبحث العلمي والصحة والثقافة وأبرمـت الـصين اتفاقـاً لاسـتيراد الفوسفات من المغرب[3].

أما التطور الثاني فكان في سرعة توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والصين فقد عقد لقاء قمة بين القيادتين السعودية والصينية مرتين في فترة ثلاثـة شـهور وهو أمر نادر الحدوث على مستوى العلاقات الدولية، ويلاحظ أن الجـانبين الـصيني والـسعودي يريدان تعويض تأخر العلاقات بينهما إلى درجة أصبحت معها العلاقات التجارية الأولى بين الـدول العربية إضافة على ما أعلنه الرئيس الصيني خلال زيارته الأخيرة للمملكة العربية السعودية عـن إقامة بلاده بالتعاون مع السعودية مخزون استراتيجي ضخم للنفط تستخدمه عند الضرورة، وهو أمر يربط بين الاستقرار والسلام العالمي وأمن الطاقة العالمي، وربما جاءت هذه الخطوة بعد استـشعار الصين مخاطر حقيقية تهدد سوق الطاقة العالمية وهو ما دفعها إلى إقامة مخزون إستراتيجي فيها[4].

وقد وقعت عدة اتفاقات أولها نفطي وشمل تعاون شامل بين شـركة "تـشاينا بتروكيميكـا كوربوريشن" الصينية وشركة الزيت العربية السعودية "أرامكو" إضافة إلى اتفاقات أمنية ودفاعيـة وصحية.

وشهدت العلاقات العربية الصينية تطوراً ثالثاً على قدر كبير مـن الأهميـة تركـز علـى الجوانب السياسية والدفاعية يرتقي إلى مرحلة بناء علاقات إستراتيجية بين الصين والدول العربية،

---

(1) هلال، رضا محمد (2008). **العلاقات الصينية بالدول النامية : المنطلقات والأبعاد**، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، المجتمع: القاهرة , مصر، ص147.

(2) نفس المصدر، ص 148.

(3) شارما، روشير، مرجع سابق، ص78.

(4) شارما، روشير، مرجع سابق، ص 79.

حيث وصف وزير خارجية الصين خلال لقاء مع السفراء العرب علاقة الـصين بالـدول العربيـة "بالصداقة الأدبية" وأعلن وقوف الصين بثبات مع الدول العربية وقال إن التاريخ سيثبت أن الـصين ستبقى صديقاً وفياً للعرب[1].

وفي كلمة للرئيس الصيني هو في زيارته للسعودية قال في جلسة لمجلس الشورى: "رغـم بعد المسافة بين الصين والسعودية إلا أن جذور التواصل الودي بين الشعبين تضرب فـي أعمـاق التاريخ إذ كان طريق الحرير يربط بين الصين والجزيرة العربية قبل أكثر من ألفي سنة" وقـال إن كلاً من الأمتين الصينية والعربية أبدعت حضارة باهرة، وكان بـين الحكمـاء القـدماء الـصينيين والعرب تآلف فلسفي في طرح مفهوم الانسجام الاجتمـاعي علـى أسـاس الاعتـراف بالتعدديـة والتنوع[2].

في أيلول 2004 انتقل التعاون العربي الصيني من مرحلة التعاون الثنـائي بـين الـصين والدول العربية الأخرى إلى إطار جماعي ومبرمج وفق إستراتيجية مشتركة، وتمت هذه الخطوة من خلال التوقيع في القاهرة على اتفاقية عربية – صينية وقعها عن الصين وزير الخارجية "لي تـشاو شينغ" وعن الجانب العربي أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، وشملت هذه الاتفاقية إنشاء منتدى التعاون العربي الصيني وتم هذا التوقيع على هامش اجتماعات وزراء الخارجيـة العـرب، واعتبرت الاتفاقية بداية لمرحلة جديدة من التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري والثقـافي بـين الدول العربية والصين كما اعتبرت وثيقة مرجعية لخطوات التعاون العربية ومبـدأ الأرض مقابـل السلام، ودعم الدول العربية لمبدأ الصين الموحدة. [3]

وأشارت الاتفاقية إلى ضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الـدوليين، وضرورة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب بهدف تضييق الفجوة بينهما بما يدفع عملية العولمـة إلى تحقيق الازدهار المشترك[4].

وأكدت الاتفاقية أن الصين والدول العربية ستعمل على تنسيق السياسات والمواقف بما يخدم القضايا المشتركة في مختلف المؤسسات والمحافل الدولية، ويهدف المنتدى حسب الوثيقة إلى تطوير

---

(1)جعفر كرار، أحمد، مرجع سابق، ص 100.

(2)شينكار، أوديد، مرجع سابق، ص 66.

(3)سليمان، أمجد سليمان، مرجع سابق، ص 60

(4)زرنوقة، صلاح سالم، مرجع سابق، ص 36.

التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية وتشجيع الاستثمارات المـشتركة وتـوفير سبل حمايتها[1].

إعلان منتدى التعاون العربي الصيني:

إن جمهورية الصين الشعبية والدول العربية من خلال جامعة الدول العربية وإدراكاً لعمـق الروابط الثقافية والحضارية الوثيقة بينهما على امتداد التاريخ، والمساهمات الجليلة المشتركة لكـل منهما في تقدم الحضارات البشرية وما ينبثق عنها من الصداقة العميقة بينهما، واستعراضاً لمـسيرة تطور العلاقات الصينية العربية على مدى نصف القرن المنصرم، وتعبيراً عن ارتياحهما لما أحرزه التعاون الصيني العربي من نتائج مثمرة بشكل عام وما بذله الطرفان في السنوات الأخيرة من جهود جبارة لتعميق هذه العلاقات بشكل خاص، واعتقاداً بأن التعاون الودي بين الطرفين يتميـز بأسـس متينة وإمكانيات ضخمة وآفاق رحبة، وأن تعزيز هذا التعاون في كافة المجالات يتفق مـع رغبـة الطرفين المشتركة ويصب في مصالحهما القريبة والبعيدة المدى، كما يجسد حرص الـصين الـدائم على تنمية العلاقات مع الدول العربية كإحدى ركائز الدبلوماسية الصينية وحرص الـدول العربيـة على تعزيز وتطوير علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية والمتمثل في قرارات مجلس جامعة الدول العربية، وتأكيداً لحقيقة أن كلا الطرفين ينتمي إلى الدول النامية ويلعب دوراً هاماً في دعم الـسلام والأمن والتنمية المشتركة في العالم، وتطلعاً إلى فتح آفاق جديـدة للتعـاون، تـسهم فـي مختلـف القطاعات الحكومية وغير الحكومية، واقتناعاً بأن الحفاظ على استمرار وتعزيز التشاور والتنـسيق الوثيق بينهما في الشؤون الدولية يكتسب أهمية بالغة لتعزيز التضامن والتعاون بين الـدول الناميـة ويسهم في إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومنصف. [2]

وتقديراً للمساهمات الهامة التي يقدمها الطرفان في سبيل تحقيق الـسلام والاسـتقرار فـي الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، وتقديراً للمواقف المبدئية الثابتة التي تتبناها الصين في دعم القضايا العادلة للشعوب العربية وحقوقها ومصالحها المشروعة، وللجهود الإيجابية التي تبذلها الدول العربية في التصدي لتحديات وتعزيز التضامن والتعاون فيما بينهما وتـدعيم تنميتهـا الاقتـصادية

(1)فضة، محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 41.

(2)شبكة الصين: WWW.China.Org.Cn

والاجتماعية، وانطلاقاً من الاقتناع بأهمية مواصلة تعزيز الحوار بين الطرفين حول القضايا الدولية لتنسيق المواقف وتوسيع التعاون. [1]

بناء على ذلك اتفق الطرفان على ما يلي:

إنشاء المنتدى الصيني العربي كإطار للحوار والتعاون الجماعي بين الطرفين على أسـاس المساواة والمنفعة المتبادلة، وذلك لإثراء مقومات العلاقات الصينية العربية وتوطيد وتوسيع التعاون الصيني العربي على مختلف المستويات وفي كل المجالات وإقامة مستوى جيد من علاقات الشراكة يتميز بالتكافؤ والتعاون الشامل[2].

يعتمد التعاون الصيني العربي على المبادئ التالية[3]:

8- احترام مقاصد ومبادئ "ميثاق الأمم المتحدة" و"ميثاق الجامعة العربية" ومبـادئ التعـايش السلمي وغيرها من قواعد العلاقات الدولية المتعارف عليها، والعمل على تدعيم ديمقراطية العلاقات الدولية، وتكريس مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الـشؤون الداخليـة، تأكيد حق كل دولة في المشاركة في الشؤون الدولية على قدم المساواة مهما كانت كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة مع ضرورة تأييد حقوق الشعوب في نيل حريتهـا واستقلالها وسيادته على كامل أراضيها وفقاً لما ينص عليه القانون الدولي وقواعد العلاقات الدولية المتعارف عليها وقرارات الأمم المتحدة.

9- تأكيد دعم الصين لعملية السلام في الشرق الأوسط ومبدأ الأرض مقابل الـسلام ومبـادرة السلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت.

10- تأكيد دعم الدول العربية لمبدأ الصين الواحدة.

11- السعي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين وتأكيد ضرورة التزام مبدأ الحل

(1)مايكل دي. سوين (1997) ، **الصين عن كتاب التقييم الاستراتيجي** ، تحرير زلمي خليل زاد ، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الاسـتراتيجية، أبـو ظبي.

(2)شبكة الصين: WWW.China.Org.Cn

(3)قنديل، حنان، مرجع سابق، ص ص 130-135.

6. النظرة الخاصة للصين إلى الشرق الأوسط والتي تقوم على: [1]

- أن سياستها تجاه الشرق الأوسط تخضع لسياستها العامة الداعية إلى بناء بيئة استقرار وسلام دولية.
- أن مسألة الشرق الأوسط مسألة معقدة جداً، ولدى العرب وجهات نظر مختلفة.
- تعتقد الصين أن للعرب دوراً مهماً، وهي تسعى لبناء تعاون اقتصادي معهم أكثر من ميلها لتعاون سياسي، حيث أن تطوير وتنمية الاقتصاد الصيني هي السبيل لإرغام العالم على الاستماع إليك.

7. تبني الصين لرؤية خاصة لحل مشاكل الشرق الأوسط تقوم على ما يلي:

- اعتماد التعاون الإقليمي كأساس للسياسة الأمنية.
- عدم الرغبة بالتورط عسكرياً في منطقة الشرق الأوسط.
- قناعة الصين بأن التعاون الثنائي والمتعدد وبناء التنمية الاقتصادية سوف يحد من الأزمات في المنطقة ويعالج مشكلة الإرهاب.
- التزام الصين باعتماد القنوات الدبلوماسية في تطبيق سياساتها في الشرق الأوسط.

المبحث الرابع: مستقبل العلاقات العربية الصينية

إن ثمة دواعي كثيرة، جلها له علاقة بالمستقبل، أن الحديث عن العلاقات العربية الصينية، الذي تعودنا أن يلتفت إلى الماضي أكثر مما يستشرف المستقبل، يتخذ منحى جديدا واقعيا مستقبليا تفرضه التطورات العالمية والظروف الداخلية لكل من الصين والبلاد العربية.

تعتبر التجارة الصلة الأساسية التي ربطت بين العرب والصينيين قديما عبر طريق الحرير البري وطريق البخور البحري، وأن الإرهاصات الأولى للعلاقات العربية الصينية بعد تأسيس الصين الجديدة عام 1949 بدأت عبر بوابة التجارة أيضا، فقد كانت هناك علاقات تجارية (لخدمة أغراض سياسية) بين جمهورية الصين الشعبية وعدد من الدول العربية قبل إقامة العلاقات الرسمية بين

---

(1)الكيلاني، شمس الدين، مرجع سابق، ص 124.

الجانبين عام 1956، التي بدأت بمصر، وسورية واليمن، انتهاء بالعربية السعودية عام 1990. وقد أعفي نفسي من التذكير بالدعم السياسي المتبادل بين الصين والبلدان العربية في فترات مختلفة من تاريخ علاقاتهما، وأركز على جانب، يبدو أنه المحدد الأهم لإطار العلاقات الدولية، ومنها العلاقات الصينية العربية، في السنوات القادمة من القرن الحادي والعشرين، ألا هو علاقات الطاقة والموارد والأسواق في ظل حقائق تدعم وجهة نظرنا بأن تلك العناصر، المتداخلة، التي كانت ومازالت محور صراعات وتحالفات الدول، ستظل هكذا في المستقبل، وأن الصين والدول العربية يمثلان قطبين بارزين، إن لم يكونا الأكثر أهمية في ضبط زوايا اتزان وصياغة إطار تلك الصراعات والتحالفات والشراكات.

بدايتاً لابد من الإشارة الى بعض الحقائق التي أثارت انتباه مؤسسات دولية، ودولا تراقب حركة الدول العربية والصين أيضا، ومن تلك الحقائق ما جاء في التقرير السنوي لعام 2007 لإدارة البحوث بصندوق النقد الدولي عن منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التي تضم الدول العربية والإسلامية، المصدرة للنفط وهي: الجزائر، والبحرين، والعراق، والكويت، وليبيا، وسلطنة عمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسورية، والإمارات العربية المتحدة، وإيران، بأن إجمالي صادرات هذه الدول من النفط في الفترة من عام 2003 وحتى 2008، بلغ أربعة تريليون دولار أمريكي، وأنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة وصلت عائدات النفط إلى تريليونين ومائة مليار دولار أمريكي، (القائمة لم تشمل دولا مثل السودان واليمن ومصر، التي بها استثمارات صينية ليست قليلة في قطاع النفط وملحقاته)، وتوقع التقرير أن يصل العائد النفطي لتلك الدول 850 مليار دولار عام 2007.[1]

مقارنة هذه الأرقام بالعائد الذي حققته الدول العربية كلها من النفط عام 1980 وهو 160 مليار دولار أمريكي، و150 مليار في كل من عامي 1996 و1997، و69,6 مليار في عام 1998، أي قبل عشر سنوات، تضعنا أمام حقائق جديدة، يشير إليها تقرير الصندوق، حيث أن 60% من دخول الدول العربية المصدرة للنفط تذهب إلى تمويل أنواع مختلفة من الواردات، التي وصلت قيمتها عام 2007 إلى 500 مليار دولار أمريكي وتوقع أن تصل إلى 600 مليار عام 2008. ونُذكِر هنا بأن الصادرات هي المصدر الرئيسي لإجمالي الناتج المحلي للصين. ويذهب باقي دخول

(1) حسين إسماعيل ، **الصينيون والعرب أهم شركاء القرن الحادي والعشرين،** 2 شباط 2008 نقلاً عن الموقع التالي: http://chinatoday.maktoobblog.com

الدول العربية من النفط، حسب التقرير، إلى الاحتياطيات النقدية الحكومية، التي يقدر أنها وصلت عام 2007 إلى تريليون وستمائة مليار دولار، وهي احتياطيات تبحث عن أبواب استثمار، والصين هي ثاني أكبر دولة مستقبلة للاستثمارات في العالم، وفي بعض السنوات قفزت إلى المرتبة الأولى. وحسب التقرير، تضاعف نصيب الفرد في هذه الدول منذ ثورة ارتفاع أسعار النفط، كما دفعت حكومات تلك الدول العربية كل ديونها، وتضاعفت أسهمها في البورصات، وانخفض الفقر بمعدل الربع. وينتهي التقرير إلى عبارة بالغة الدلالة في الموضوع الذي نحن بصدده..:"العالم كله حاليا يطرق أبواب هذه الدول، ويجعل منها لاعبًا رئيسيا يقرر مصير الاقتصاد العالمي.

تبرز الصين التي ستكون أكبر مستهلك للطاقة عام 2010، أو بعده بقليل، بسبب التنمية بها، التي وصفها التقرير بالجامحة. وحسب التقرير سيزيد الطلب العالمي على الطاقة أكثر من (50 %) من الآن وحتى عام 2030، وسيأتي (45%) من هذه الزيادة من الصين والهند. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يواجه المستهلكون ارتفاعا في أسعار النفط في السنوات المقبلة، مع احتمال عدم كفاية الإنتاج لتلبية الطلب وتوقعات بأن يصل سعر برميل النفط إلى (159) دولارا في عام 2030. وتشير الوكالة إلى نقطة غاية في الأهمية، وهي: "أنه برغم أن الطاقة الإنتاجية الجديدة الإضافية من مشروعات رائدة من المتوقع أن تزيد على مدى الأعوام الخمسة المقبلة إلا أنه من غير المؤكد ما إذا كانت ستكفي". وقالت الوكالة، في إشارة ذات مغزى للموضوع الذي نحن بصدده: " إن العالم سيبقى أسير الوقود الأحفوري حتى عام 2030". وتوقعت أن يمثل الوقود الأحفوري (84%) من الزيادة الإجمالية في الطلب على الطاقة في الفترة من عام 2005 وحتى عام 2030 عندما يبلغ الاستهلاك العالمي من الطاقة 17,7 مليار طن من مكافئ النفط، مقارنة مع 11,4 مليارا في عام 2005. (1)

الحقيقة الأخرى التي قد نضيفها هنا هي أن سوق الطاقة لم تعد سوق بائع فقط كما أنها ليست سوق مشتر خالصة أيضا، بمعنى أن ضوابط هذه السوق وشروطها لا يحددها أي من الطرفين، البائع أو المشتري وحده. وأحسب أن سعر برميل النفط لن يكون هو بحد ذاته المعضلة، وإنما تأمين إمدادات الزيت الأسود، الذي بدونه تتوقف حركة كل شئ .

والذي يقرأ صفحات العلاقات العربية الصينية خلال السنوات العشرين الماضية، لابد أن يلحظ تحولا، بدأ خجولا، في طبيعتها إلى روابط براغماتية تنزع عنها سمة الالتحاف بالتاريخ

---

(1) حسين إسماعيل ، **الصينيون والعرب أهم شركاء القرن الحادي والعشرين**، 2 شباط 2008 نقلاً عن الموقع التالي: http://chinatoday.maktoobblog.com

النضالي والمواقف المشتركة. ولا غرو أن البعد الاقتصادي، إلى جانب أبعاد أخرى، هو الذي يقف وراء هذا التحول الذي تتسارع وتيرته في السنوات الأخيرة، لاعتبارات تتعلق بالتكاملية الواضحة في اقتصادات الجانبين، فهناك التكاملية السلعية، ذلك أن الصين دولة مصدرة لمعظم الاحتياجات السلعية للمنطقة العربية، وهي منتجات تنافسية من حيث الأسعار. والتكنولوجيا الصينية الرخيصة توفر للدول العربية بديلا مقبولا للتكنولوجيا الغربية المتقدمة (حاليا)، كما أنها في بعض المجالات تحل مشكلات تقنية شبيهة لما تواجهه الدول العربية بالنظر إلى تقارب مستوى التقدم ونمط المعيشة في الجانبين. ثم والأهم ، هناك تكاملية الطاقة التي تؤكدها الحقائق السابق ذكرها، فالصين لكي تحافظ على دوران عجلة نموها الاقتصادي بحاجة إلى تأمين إمدادات الطاقة لها، ولكي يتحقق هذا، لا مندوحة لها عن الاتجاه أكثر إلى المنطقة العربية التي تعتبر الخيار الأمثل لتزويد الصين بالنفط. والصين التي تتبنى نهجا براغماتيا في علاقاتها الخارجية ترى أن المنطقة العربية تمثل فضاء واسعا للتعاون بين الطرفين في مجال مقاولة المشروعات والعمالة والاستثمار والتكنولوجيا.

كما أن الحقائق السكانية توفر إمكانات هائلة للتعاون الاقتصادي والتجاري العربي فعدد سكان الصين والدول العربية معا أكثر من مليار وستمائة مليون نسمة، أي أكثر من ربع سكان العالم، وفي عام 2006 كان إجمالي الناتج المحلي للجانبين العربي والصيني حوالي أربعة تريليون دولار أمريكي، وبلغ حجم التجارة الخارجية لهما أكثر من 2,5 تريليون دولار أمريكي .

وتتزايد احتياجات الصين من النفط بمعدل 15 بالمائة تقريبا كل عام، وهو ما يعني مزيدا من الاعتماد على النفط المستورد الذي يأتي القسم الأعظم منه من الدول العربية، وتتوقع الدراسات التي أنه بحلول عام 2015، ستستورد الصين (70%) من احتياجاتها النفطية من الشرق الأوسط، ومعظمه من الدول العربية، التي تمتلك (60%) من الاحتياطي العالمي للنفط و30 % من احتياطي الغاز .

غير أن النفط ليس هو كل ما يدفع بقوة الصين والدول العربية إلى الاقتراب أكثر، فهناك السوق العربية الهائلة التي تتميز في عدد غير قليل من الدول العربية بارتفاع القدرة الشرائية، وباتت محور اهتمام المنتجين الصينيين، وبالمقابل هناك السوق الصينية، ذات القدرة الشرائية المتنامية أيضا، والتي تمثل سوقا واعدة لصادرات السياحة العربية وصادرات المواد الخام والمواد الأولية، من رخام وفوسفات ومنتجات زراعية. فالصين مرشحة لأن تكون أكبر شريك تجاري لكثير من

الدول العربية بحلول عام 2010 وربما قبله، وحجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية حاليا يفوق حجم تجارة الصين مع كل قارة أفريقيا .

وقراءة أرقام التبادل التجاري بين الصين والدول العربية خلال الخمـس والعـشرين سـنة الأخيرة، يدرك ما وصفناه في موضع سابق بالتحول إلى روابط براغماتية، فمن 2,42 مليـار دولار عام 1992، و5,28 مليار دولار أمريكي عام 1995 إلى نحو 37 مليار دولار أمريكي فـي عـام 2004وإلى 51,27 مليار دولار أمريكي عام 2005 ثم 65,47 مليار دولار أمريكي عـام 2006، مع تقديرات بأن يصل إلى 80 مليار العام الماضي. وعلى الرغم من النمو الكبير في حجم التجـارة العربية الصينية إلا أن واردات الصين من الدول العربية في حدود (4%) من إجمالي حجم وارداتها، وبالمقابل لا تشكل واردات الدول العربية من الصين سوى أكثر قليلا من 3% من إجمالي الواردات العربية .معنى ذلك أن هناك مساحة كبيرة وفراغا هائلا يسمح لهما بالمزيد من توثيق الروابط،.

إن الإنجازات التي تحققت في مجال التبادل الاقتصادي والتكنولوجي بين الجانبين لافتة حقا، أن تكتلا اقتصاديا عملاقا بين الدول العربية والصين تتشكل ملامحه الأولية، وهو تكتل، حال تحققه، يخلق فرصا بلا حدود للاستثمار والنمو الاقتصادي والاستقرار الداخلي في الدول المـشاركة فيـه ويزيد من التقارب السياسي بينها. أن الصين وليست الولايات المتحدة تمثل مستقبل النمو للصادرات البترولية العربية، ويدعم هذا التصور بتوقعه أن تستورد الصين بحلول عام 2025 ثلاثة أضعاف ما تستورده الولايات المتحدة من بترول دول الخليج العربية، مشيرا إلي أن ما يطلق عليه اسم طريـق الحرير الجديد سيكون شريانا للرخاء بين الدول المار بها، وهو نفس ما فعلـه الطريـق التـاريخي القديم. [1]

وقد أضحى الصينيون يؤمنون على نحو متزايد بأنه ليست ثمة صداقة أبدية، وإنمـا هنـاك مصالح دائمة، وعلى ذلك فإن تمتين الصين لعلاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية يهـدف، ضـمن أهداف عديدة، إلى تعزيز وتوثيق روابطها السياسية مع تلك الدول، في إطار اسـتراتيجية صـينية لتعزيز العلاقات مع ما يسمى بدول الجوار الموسع والتي تشمل دول آسيا الوسـطى ودول الـشرق الأوسط، .وعلى الجانب الآخر فإن الدول العربية تحقق فوائد استراتيجية جمة من توثيق علاقاتها مع

(1) حسين إسماعيل ، **الصينيون والعرب أهم شركاء القرن الحادي والعشرين،** 2 شباط 2008 نقلاً عن الموقع التالي: http://chinatoday.maktoobblog.com

الصين، اقتصاديا وسياسيا، فعلاقات عربية صينية أوثق وأعمق تعطي ثقلا ومجال مناورة أرحب يعظم من مكاسب الدول العربية في علاقاتها مع القوى الدولية الأخرى.

والحقيقة أن الدول العربية أدركت منذ فترة مبكرة أهمية الصين المتنامية وفوائد تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية معها، فقد أصدر مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية منذ عام 1998العديد من القرارات التي تدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع الصين.

ليس النفط وحده إذن، وإن كان هو العامل الأكثر ظهورا في النسيج الحالي للعلاقات العربية الصينية وهو نسيج متعدد الخيوط، فهناك حقيقة تحول الصين إلى بلد مصدر للاستثمارات، حيث شهدت الاستثمارات الصينية في الخارج ازديادا سريعا خلال السنوات الأخيرة، وبلغ إجمالي الاستثمارات غير المالية المباشرة للصين في الخارج 16,1 مليار دولار أمريكي في عام 2006، وتجاوز عدد المؤسسات الصينية التمويل في الخارج المسجلة لدى وزارة التجارة الصينية عشرة آلاف مؤسسة ووصلت استثمارات المؤسسات الصينية إلى أكثر من 160 دولة ومنطقة، وتتبنى الحكومة الصينية منذ فترة سياسة مشجعة لشركاتها للاستثمار في الخارج كما خففت من القيود المالية فيما يتعلق بتداول العملات الصعبة وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الاستثمار الصيني داخل البلاد وخارجها. وقد شهدت حركة انتقال رؤوس الأموال بين الطرفين الصيني والعربي زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، ففي نهاية عام 2006، بلغت قيمة الاستثمار الصيني المباشر في الدول العربية مليار ومائة مليون دولار أمريكي، في حين بلغ عدد مشروعات الاستثمار العربية في بر الصين الرئيسي 423، مشروعا .

المجال الآخر هناك مساحة واعدة للتعاون العربي الصيني فيه، هو التكنولوجيا، بمختلف صنوفها. وقد يكون مفيدا التذكير بأن التعاون التكنولوجي بين العرب والصينيين يرجع إلى أزمان بعيدة، إذ تذكر كتب التراث الصينية أن كثيرا من التقنيين العرب والمسلمين قدموا مساهمات تقنية بارزة للصينيين، ونشير هنا إلى الفلكي جمال الدين الذي تقدم سنة 1267م إلى بلاط يوان بتقويم دائم، معتمدا على التقويم العربي، وفي ذات العام أنشأ جمال الدين مرصدا في بكين، وصنع سبعة أنواع من الأجهزة الفلكية، أشهرها الإسطرلاب.

كما أن البلاد العربية كانت المعبر الذي انتقلت من خلاله المخترعات الصينية الأربعة (الورق والبوصلة والطباعة والبارود) إلى أوروبا والغرب. ومن هنا فإن التعاون في مجال

التكنولوجيا له قاعدة تاريخية صلبة، وقد قطعت الصين شوطا طويلا على درب التقدم التقنـي فـي مجالات عديدة أبرزها مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الفـضاء والتكنولوجيـا النووية، وتلك الأخيرة، نحسب أنها قد تكون أحد أهم أوجه التعاون المستقبلي بين الجانبين مع إعلان دول مثل مصر والسعودية والأردن عن عزمها دخول مجال الطاقة النووية. ومما هـو معلـوم أن الدول الغربية، حتى تلك التي أعلنت استعدادها للتعاون مع الدول العربية فـي مجـال المفـاعلات النووية، لن تسمح بنقل تكنولوجيا متقدمة في هذا المجال إلى تلك الدول، لأسباب ليس هنـا مجـال الخوض فيها، وعليه فإن الصين التي بات لديها خبرة جيدة في هذا الحقل هي الشريك الأفضل للدول العربية، خاصة وأن بكين تتبنى سياسة جديدة تقضي بنقل جزء من خبراتها التكنولوجية إلـى دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية، وهناك أمثلة ونماذج عديدة لاستعداد الصين ورغبتها فـي نقـل جزء من خبراتها إلى الدول العربية .[1]

من خلال التحليل السابق نجد أن من المحتمل أن يكون العرب والصينيون من أهم شـركاء القرن الحادي والعشرين، وإن كان ذلك يتطلب من الجانبين وعيا متزايـدا بالأهميـة الاسـتراتيجية لشراكته مع الآخر، وكل منهما مطالب باتخاذ مزيد من الخطوات التي تعضد رؤيتهمـا المـشتركة لعالم متعدد الأقطاب يسوده السلام ولديمقراطية العلاقات الدولية والنهج السلمي في تسوية النزاعات. ويستلزم ذلك اتخاذ إجراءات عملية، فواقع التبادل التقني العربي الصيني، الذي يسير في اتجاه واحد إلى الآن، يقضي بأن يسعى الطرفان إلى المشاركة في البحوث العلمية والتكنولوجيـة، وأن تـسعى الصين بجدية إلى نقل جانب من خبرتها التكنولوجية إلى الدول العربية، وفقا لخطة برنـامج عمـل منتدى التعاون العربي الصيني التي أكدت على أهمية نقل التكنولوجيا الصينية إلى الـدول العربيـة، ووضع آلية محددة لنقل الخبرة التكنولوجية في المجالات المختلفة إلى الدول العربية، وزيادة فـرص التدريب والبحث المتاحة للدارسين والباحثين العرب للاستفادة من الخبرة التكنولوجية الصينية، وإقامة مزيد من المشروعات التكنولوجية المشتركة وتعزيز التعاون بين مراكز البحث العلمي والتكنولوجي لدى الجانبين، وإقامة مشروعات بحثية يشارك فيها علماء من الجانبين .والـصين مطالبـة بتيـسير شروط نفاذ المنتجات والسلع العربية إلى أسواقها، بل ومنحها شروطا تفضيلية من خلال تخفـيض

(1) حسين إسماعيل ، **الصينيون والعرب أهم شركاء القرن الحادي والعشرين،** 2 شباط 2008 نقلاً عن الموقع التالي: http://chinatoday.maktoobblog.com

الرسوم الجمركية وتوجيه الشركات الحكومية لاستيراد المنتجات العربية، كي يساهم ذلك في تقليل فجوة العجز في الميزان التجاري غير النفطي العربي الصيني والذي يميل بشدة لصالح الصين .وهذه الخطوة من جانب الصين سوف يكون لها أثر إيجابي على رواج منتجاتها في الدول العربية وتجنب الانتقادات التي توجه إليها بإغراق الأسواق العربية وتهديد صناعات عربية معينة .[1]

وعلى الجانبين تعزيز التعاون في مجال الاستثمار، وذلك تفعيلا لاتفاقات تشجيع وحماية الاستثمار الموقعة بين الصين ومعظم الدول العربية، حيث أن ذلك يمكن أن يكون عاملا موازنا يخفف من العجز التجاري العربي مع الصين، كما أن الاستثمار الصيني في مشروعات بالدول العربية يمكن أن يمثل قاعدة للمنتجات الصينية تنطلق منها إلى مناطق أخرى، بالاستفادة من المزايا التنافسية للمنطقة العربية واتفاقيات الشراكة والمناطق التجارية الحرة بين الدول العربية والتكتلات الاقتصادية العالمية وخاصة أوروبا والولايات المتحدة. وعلى الدول العربية أن توجه استثماراتها نحو الصين أكثر وتنوع مجالاتها، فمازالت الاستثمارات العربية في الصين محدودة وتحتل نسبة ضئيلة من حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين، وغالبيتها في قطاعات الغاز الطبيعي والأسمدة الكيماوية والعقارات، وقد يكون من المفيد تبنى آليات مؤسسية لتنظيم التعاون الاستثماري ولا سيما بين مؤسسات ومنظمات القطاع الخاص في الدول العربية والصين كمجالس الأعمال المشتركة وغير ذلك من المؤسسات الداعمة والمشجعة على التبادل التجاري والاستثماري وتوفير الأطر المناسبة التي تنظم هذه العلاقات.

إن هذه الرؤية التي لا تتطرق كثيرا إلى العلاقات السياسية تنطلق من قناعة بأن علاقات المصالح الصينية العربية تمثل سياجا قويا يحمي علاقات الجانبين السياسية، والتي هي علاقات أقل ما توصف به أنها جيدة.

تنطلق سياسة الصين الخارجية، ومنها سياستها تجاه الشرق الأوسط، منذ ثمانينات القرن الماضي، على أساس مصالحها وليس على أسس أيديولوجية، وهو توجه مستمر بقدر ما نرى في المستقبل، وعليه يمكن استشراف التوجهات التالية في العلاقات العربية - الصينية: [1]

---

(1) عبد ا ، عبد الصمد سعدون (2007). **الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (15)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

(1) ابوطالب، حسن.الصين والشرق الأوسط...... رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد. السياسة الدولية. يناير 2008.العدد 171.ص 23.

- حيث أنه لا توجد مشاكل جوهرية بين الصين والدول العربية، ومع سعي الصين إلى توسيع نفوذها الدولي، وعلى الرغم من السيطرة الأمريكية على سياسات الشرق الأوسط، فإن إفرازات مرحلة ما بعد حرب العراق تصب في مصلحة القوى الدولية الأخرى ومنها الصين، وعليه فإنه من المتوقع أن تواصل العلاقات العربية الصينية إحراز مزيد من التقدم على الصعيد السياسي.

- سيزداد حجم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين والدول العربية، ومع تضاؤل فرص الصين في الحصول على نفط منطقة آسيا الوسطى تبقى المنطقة العربية أفضل الخيارات المتاحة لأمن الطاقة الصيني، وهذا ما يفرض على الصين تأمين خطوط إمداداتها النفطية في أعالي البحار وهوما يعني حاجة الصين إلى تعزيز علاقاتها العسكرية وتنسيقها مع الدول العربية، التي تحتاج أيضا تأمين أسواق لإنتاجها من النفط الذي يمثل المصدر الرئيسي لعدد كبير منها.

- ستبقى علاقات الصين مع إسرائيل أكبر تهديد لعلاقاتها مع الدول العربية، ولكن هناك أيضا عوامل عدم استقرار ثانوية مثل ظهور خلافات تجارية ممثلة في قضايا الإغراق ومخالفة شروط الجودة مع زيادة التبادل التجاري، وهذا يقتضي من الطرفين إنشاء آلية للفصل في النزاعات التجارية، كما أن هناك ظاهرة تزايد عدد الصينيين الذين يسافرون إلى الدول العربية ويتخلفون بها للعمل في مجال التجارة، وبالمثل العرب الذين يقيمون في الصين، وبخاصة في مدن الجنوب بصورة غير قانونية للعمل في مجال التجارة أيضا. وهذا بحاجة إلى تعاون الجهات المعنية بالعمالة من الجانبين للتعامل مع هذه الظاهرة والسيطرة على التداعيات التي تترتب عليها.

اختتم يوم الجمعة (14 آذار 2010) بمدينة تياجين الساحلية بشمال الصين الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني العربي الذي وقع المشاركون خلاله على العديد من الوثائق الهامة بما فيها بيان إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية المتمثلة في مجالي التعاون الشامل والتنمية المشتركة، وخطة الأعمال للسنتين القادمتين لمنتدى التعاون الصيني العربي. وإن إقامة علاقات التعاون الاستراتيجية بين الجانبين أمر يوضح الاتجاه لتطوير العلاقات

الثنائية، ويعطي لهذا الاجتماع مغزا تاريخيا على حد قول وزير الخارجية الصيني يانغ جيه تـشي. (1)

وعقب الاجتماع التقى يانغ جيه تشي ونظيره الليبي موسى كوسا باعتباره الرئيس العربـي للاجتماع، بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية عمر موسى، مع الصحفيين، حيث أعلن وزير الخارجية الصيني أن الاجتماع قد حقق نجاحا كاملا.

أن الدورة الأولى للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي عقدت عـام 2004، ومنذ ذلك الحين أقام المنتدى العديد من الإطارات والآليات التعاونية في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والثقافة وإلخ تحت رعاية الطرفين، كما نظم المنتدى أنشطة متنوعة ليصبح منبـرا فعـالا لتعزيز الحوار والتعاون بين الصين والدول العربية. ويعد هذا الاجتماع هو الثاني من نوعه الـذي تستضيفه الصين، ومن أبرز ميزاته إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي الصيني العربي. وفي هـذا الصدد، قال وزير الخارجية الصيني يانغ جيه تشي:

"أشاد الجانبان خلال الاجتماع بالتقدم الإيجابي للشراكة الصينية العربية الذي تحقق بعـد الاجتمـاع الوزاري الثالث، وقام الجانبان بالمناقشات المعمقة حول مستقبل العلاقات الصينية العربية وقـضية بناء المنتدى، وتوصلا إلى أرضية مشتركة واسعة حتـى وافقـا علـى إقامـة علاقـات التعـاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية المتمثلة في التعاون الشامل والتنمية المشتركة فـي إطـار المنتدى."

إن "التعاون الاستراتجي" عبارة عن تعاون عميق مبنى على أساس المـصالح المـشتركة، ويخدم المكاسب المتبادلة الطويلة الأجل. ولتحقيق هذا الهدف، سيقوم الطرفان بتكثيـف التبـادلات الرفيعة المستوى، وتعزيز التشاورات الاستراتيجية، ومواصلة التأييد المتبادل في الشؤون المتعلقـة بالمصالح المحورية، وتعميق التعاون في كافة المجالات إضافة إلى دفع الاتصالات والتنـسيق فـي الشؤون الدولية والإقليمية. وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية عمر موسى على إدراج كل هذه الإجراءات ضمن خطة أعمال المنتدى للسنتين القادمتين، حيث قال: (2) "يتعين بالإشارة إلى توضيح

(1) إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي الصيني العربي المتمثلة في التعاون الشامل والتنمية المشتركة ، 2010/5/14، نقلاً عن الموقع التالي: /arabic.cri.cn

(2) إقامة علاقـات التعـاون الاسـتراتيجي الـصيني العربـي المتمثلـة فـي التعـاون الـشامل والتنميـة المـشتركة ، 2010/5/14، نقـلاً عـن الموقـع التـالي: /http://arabic.cri.cn/741/2010/05/14/321s130027.htm.

هذه المجالات جميعا حتى تستطيعون في الوسط الإعلامي متابعة تنفيذ هذه الالتزامات التي حوت 12 قسما كاملا للتعاون الثنائي العربي الصيني في جميع المجالات. أنا أعتقد أن النجاح الذي أحرزته هذه الدورة سوف يكون مشجعا على الاستمرار في الإضافة إلى بناء التعاون العربي الصيني ونحن نتطلع ولاشك أنتم أيضا تتطلعون إلى استمرار وتكثيف وتصاعد منجزات هذا المنتدى."

- البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2010-2012

إن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية ، إذ يستعرضان بارتياح ما قدمه منتدى التعاون الصيني العربي (المشار إليه فيما بعد بـ"المنتدى") من مساهمات إيجابية منذ إنشائه في تعزيز الصداقة التقليدية وتعميق الثقة السياسية المتبادلة بين الصين والدول العربية ودعم الحوار والتعاون بين الجانبين والارتقاء بمستوى العلاقات الصينية العربية. (1)

وإذ يقيم الجانبان تقييماً عالياً مدى تنفيذ بيان الدورة الثالثة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي والبرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2008-2010، ويقدران النتائج الإيجابية التي حققتها الفعاليات في إطار المنتدى في تطوير العلاقات الصينية العربية مثل الدورة السادسة والدورة السابعة لاجتماع كبار المسؤولين والدورة الثالثة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الأولى لندوة الاستثمارات والدورة الثالثة لندوة العلاقات الصينية العربية والحوار بين الحضارتين العربية والصينية والدورة الأولى لمهرجان الفنون الصينية والدورة الثانية لمؤتمر الصداقة الصينية العربية والدورة الأولى لندوة التعليم العالي والبحث العلمي والدورة الثانية لمؤتمر التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة والدورة الثانية لندوة التعاون الإعلامي الصيني العربي، ويؤكدان على ضرورة متابعة تنفيذ البيان والبرنامج التنفيذي المذكورين سالفاً نصاً وروحاً وتنفيذ الوثائق الصادرة عن الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري للمنتدى.

وبهدف تنفيذ الوثائق المذكورة سالفاً على نحو شامل، والارتقاء بمستوى علاقات الصداقة والتعاون الصينية العربية باستمرار، اتفق الجانبان على وضع البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2010-2012 على النحو التالي:

(1) **البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2010-2012**، نقلاً عن موقع منتدى التعاون العربي الصيني على الرابط التالي: www.cascf.org/ara/ltdt/t

- التعاون في المجال السياسي:

يجدد الجانبان تأكيد التزامهما بالمواقف المبدئية الواردة في إعلان منتدى التعاون الصيني العربي وبرنامج عمل منتدى التعاون الصيني العربي، وأهمية مواصلة تعزيز التعاون السياسي. كما يدعم الجانبان إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي الصيني العربي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة في إطار المنتدى لتبادل الدعم في القضايا التي تهم الجانبين وتتعلق بمصالحهما الجوهرية والرئيسية وإجراء الحوار والتشاور الاستراتيجي لحماية مصالح الدول النامية وتدعيم السلام والاستقرار في العالم. (1)

يتفق الجانبان على مواصلة تعزيز آليات المشاورات والاتصالات السياسية القائمة وبصفة خاصة آلية المشاورات السياسية في إطار اجتماع كبار المسؤولين للمنتدى لإجراء مشاورات حول العلاقات الثنائية والقضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، على أن تتفق وزارة الخارجية الصينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على أجندة المشاورات قبل الاجتماع. ويمكن عقد اجتماع كبار المسؤولين لإجراء مشاورات سياسية في أي وقت بموافقة الجانبين إذا اقتضت الضرورة ذلك. (1)

ويؤكد الجانبان على العمل على تنسيق المواقف في المحافل الدولية، بما في ذلك المنظمات الدولية كالأمم المتحدة.

- التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري:-

يعرب الجانبان عن ارتياحهما لما أحرزه التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما من تقدم في السنوات الأخيرة، ويقدران عالياً النتائج الإيجابية التي حققتها الدورة الثالثة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الأولى لندوة الاستثمارات التي عقدت في مدينة هانغتشو بالصين في شهر أبريل/ نيسان عام 2009، ويتفقان على ما يلي:

1- مواصلة إجراء فعاليات الترويج التجاري والاستثماري والمشاركة الفعالة في المعارض والندوات التجارية والاستثمارية المقامة في الجانبين، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة وذلك من خلال

(1) **البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربـي بـين عـامي 2010-2012**، نقـلاً عـن موقـع منتـدى التعـاون العربـي الـصيني علـى الـرابط التـالي: www.cascf.org/ara/ltdt/t

- (1) عبد ا ، عبد الصمد سعدون (2007). **الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (15)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

عرض الفرص الاستثمارية ومنها الفرص في المدن الاقتصادية، والتعريف بأنظمة الاستثمار وما يرتبط بذلك من مزايا استثمارية، ووضع آلية تبادل المعلومات حيال ذلك، وتكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال من الجانبين، وعقد ورش عمل متخصصة لتشجيع التبادل التجاري والاستثمار، وتعزيز التعاون في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- مواصلة تقديم التسهيلات لتبادل الأفراد بين الجانبين فيما يتعلق بإصدار تأشيرات الدخول وتراخيص العمل وبطاقات الإقامة وغيرها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها لدى دول الجانبين.

3- البحث في إبرام اتفاقيات التعاون الثنائية في مجالات البنية التحتية والعمالة لوضع أطر قانونية لتنظيم وتوسيع التعاون في هذه المجالات.

4- تعزيز تبادل الخبرات من خلال الجهات المختصة والنقابات المهنية والشركات والقنوات الأخرى لدى الجانبين، وإجراء التعاون الفني في تخطيط المشاريع ومكافحة التصحر ومجالات التكنولوجيا التطبيقية الأخرى.

5- تعزيز التعاون بين الجهات المختصة في الحكومات العربية والحكومة الصينية في فحص الجودة، ودعم التعاون في مجالي البحوث ومشاريع بناء القدرات لضمان جودة وسلامة منتجات كل من الجانبين المصدرة إلى الجانب الآخر وحماية صحة مستهلكي الجانبين وتدعيم التطور الصحي للتجارة بين الجانبين.

6- البحث في إنشاء آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الصين والدول العربية.

7- تعزيز التواصل والتعاون بين جمارك الجانبين، ويؤكد الجانب الصيني على استعداده لإجراء التبادل الفني والتعاون مع جامعة الدول العربية في مجال إحصائيات تجارة البضائع. [1]

- التعاون في مجال الطاقة:-

يقدر الجانبان تقديراً عالياً نتائج الدورة الثانية لمؤتمر التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة التي عقدت في الخرطوم عاصمة السودان في يناير/ كانون الثاني عام 2010 والوثائق التي تم توقيعها في المؤتمر بما في ذلك مذكرة التفاهم بين جامعة الدول العربية والهيئة الوطنية الصينية للطاقة بشأن آلية التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة، ويؤكدان عزمهما على تنفيذها نصاً

---

(1) عطوان، خضر عباس (2007). **الصين ومستقبل علاقات القوى**، مجلة المستقبل العربي، العدد 341، الإمارات، ص 46.

وروحاً. كما يرحب الجانبان بعقد الدورة الثالثة لمؤتمر التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة في الصين عام 2012، ويتفق الجانبان على ما يلي: (1)

1- ضرورة مواصلة تعزيز التعاون في مجال الطاقة، وخاصة التعاون في مجالات النفط والغاز الطبيعي والكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبديلة على أساس المنفعة المتبادلة. ويدعم الجانبان الاستثمارات المتبادلة في هذه المجالات ويعربان عن استعدادهما لتقديم التسهيلات للمشاريع المشتركة في المجالات المذكورة سالفاً، وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا في مجال الطاقة والحفاظ على البيئة في مشروعات الطاقة.

2- إجراء التعاون في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بما في ذلك توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر.

3- أن تتولى اللجنة العليا المشكلة من الجانبين العربي والصيني وفق مذكرة التفاهم التي تم توقيعها خلال الدورة الثانية لمؤتمر التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة (الخرطوم: يناير 2010) مهمة الإعداد المبكر للدورة الثالثة للمؤتمر القادم.

4- إجراء التبادل والتعاون في استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتوفير بيئة ملائمة للتعاون بين شركات الجانبين لدفع تطوير واستخدام الطاقة المتجددة.

5- عمل الجانبين على متابعة نتائج الدورة الثانية لمؤتمر التعاون الصيني العربي في مجالات قطاع النفط والغاز الطبيعي.

التعاون في المجال الثقافي والحوار بين الحضارات

يعرب الجانبان عن تقديرهما البالغ لنجاح فعاليات مهرجان الفنون العربية المقام في الصين عام 2006، ومهرجان الفنون الصينية المقام في سورية عام 2008، ويتفقان على ما يلي: (2)

1- مواصلة استكمال آلية مهرجان الفنون التي تقضي بإقامة مهرجان الفنون العربية ومهرجان الفنون الصينية في الصين والدول العربية بالتناوب كل سنتين، على أن تقوم وزارة الثقافة الصينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والجهات الثقافية العربية بالتعاون في تنفيذ ذلك. كما يتفقان

(1) **البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2010-2012**، نقلاً عن موقع منتدى التعاون العربي الصيني على الرابط التالي: www.cascf.org/ara/ltdt/t.

(2) **البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2010-2012**، نقلاً عن موقع منتدى التعاون العربي الصيني على الرابط التالي: www.cascf.org/ara/ltdt/t

على بذل كل الجهد سوياً من أجل إنجاح الدورة الثانية لمهرجان الفنون العربية المزمع إقامته في مدينتي بكين وشانغهاي عام 2010.

2- مواصلة تطوير وتعزيز التواصل والتعاون الثقافي على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف، وإقامة الفعاليات الثقافية مثل المعارض والعروض الفنية والأيام والأسابيع الثقافية باعتبارها تساهم في تدعيم التعارف والصداقة بين الشعبين العربي والصيني، ويشجعان الوزارات والمؤسسات العربية المعنية بالشؤون الثقافية ووزارة الثقافة الصينية على التواصل والتعاون فيما بينهما.

3- سينفذ الجانب الصيني برنامج تطوير الموارد البشرية العربية الثقافية من خلال توجيه دعوة إلى 1 أو 2 من كوادر الدول الأعضاء لجامعة الدول العربية في مجال الإدارة الثقافية والفنية للمشاركة كل مرة في الدورات الدراسية الصينية للثقافة.

4- الدعوة إلى تبادل الزيارات بين الفنانين العرب والصينيين، ودعم مشاركة الفنانين من كل جانب في المعارض ومسابقات الفنون الدولية التي يقيمها الجانب الآخر لتعزيز التواصل ودعم التعاون بين الصين والدول العربية في مجال الفنون.

5- دراسة تنظيم الزيارات المتبادلة لمسؤولي المؤسسات الثقافية العربية والصينية للإطلاع على النتائج التي حققتها عملية البناء الثقافي العربية والصينية وتبادل الخبرات مع نظرائهم وتعزيز التواصل بين الجانبين.

6- تشجيع المؤسسات الثقافية الشعبية والشركات العاملة في مجال الثقافة والفنون على المشاركة في التواصل الثقافي الصيني العربي وفقاً لآليات السوق بغرض الترويج للمنتج الثقافي لكل من الجانبين وتعميق التواصل والتعاون الثقافي بينهما.

7- القيام بدراسات وأبحاث لمعرفة دور العرب في الثقافة الصينية ودور الصين في الثقافة العربية لإبراز الأثر المتبادل لكل من الحضارتين على الأخرى، والاهتمام بفتح مراكز ثقافية من كل طرف لدى الطرف الآخر.

و- يوصي الجانبان بإنشاء آلية متابعة مشتركة بينهما تعقد اجتماعاتها بعد الاجتماع الوزاري بشكل دوري للإشراف على وضع خطط تنفيذ المشاريع والفعاليات الثقافية المنصوص عليها في البرنامج التنفيذي للمنتدى.

- التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا:-

يؤكد الجانبان على ما يلي:

1- مواصلة تدعيم وتقوية التعاون والتبادل العلمي والتكنولوجي بين الدوائر الحكومية المختصة بالعلوم والتكنولوجيا وهيئات البحوث العلمية والجامعات والمؤسسات المختصة في مجال التكنولوجيا المتطورة لدى الجانبين.

2- تختار الصين وفقا لظروف واحتياجات الدول العربية المجالات ذات الاهتمام المشترك لدى الجانبين لإجراء التعاون بالأشكال المختلفة المتمثلة في تبادل الأفراد والبحوث المشتركة وتعميم النماذج وتدريب الكوادر ونقل التكنولوجيا.

3- تستعد الصين لدعوة الكوادر المختصة في مجال العلوم والتكنولوجيا من الدول النامية العربية للمشاركة في "الدورة التدريبية التقنية للدول النامية" التي تقيمها وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية سنويا.

4- مواصلة استكمال آليات التعاون العلمي والتكنولوجي على المستوى الحكومي القائمة بين الجانبين وإرشاد وتنظيم التعاون والتبادل العلمي والتكنولوجي بينهما. والعمل على وضع آلية للتعاون في مجال العلوم والتقنية ومتابعة مخرجاته.

الخاتمة

الصين هي القوة العظمى القادمة نظراً لتوافر مقومات القوة الاقتصادية والبشرية والسياسية والعسكرية لديها. والسعودية دولة نامية وتمتلك كذلك مقومات القوة الإقليمية من قدرات اقتصادية وروحية. وكلاهما يرتبط مع الآخر بمصالح اقتصادية، بالإضافة إلى أنهما تجمعهما طبيعة شرقية واحدة تجعل من السهولة التعامل والتعايش مع بعضهما البعض في إطار منظومة دولية تعتمد المحاور السياسية والعسكرية والثقافية كأساس في التعامل مع الآخر.

لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما تلاها من سياسات الهيمنة الأمريكية، بدءً بغزو العراق واحتلاله والتهديدات الأمريكية للنظام العربي بشقيه القطري والإقليمي، والانحياز الكامل للمشروع الصهيوني، ودعم إسرائيل في فرض عملية السلام، من المنظور الإسرائيلي-الأمريكي، على العالم العربي وانتهاءً بمحاولة فرض نمطها السياسي والثقافي على العالم العربي. كل ذلك جعل الدول العربية تدرك عمق الآثار السلبية الناشئة من الموقف الأمريكي تجاهها، مما أدى إلى تغير جوهري في مناخ العلاقات العربية-الأمريكية بشكل عام .

إن الاهتمام الرئيسي للصين منذ منتصف التسعينيات يقوم على التعاون وليس تحدى نظام التحالف الأمريكي. ويبرز ذلك الإطار نوايا جمهورية الصين الشعبية لحماية استقلالها وسيادتها كأساس للسياسة الخارجية الصينية الجديدة والذي يخلق بيئة دولية ملائمة لإصلاحاتها الاقتصادية وجهودها للتحديث وللحصول على السلام العالمي ولدعم التنمية العامة. وتطالب الصين بشجاعة بتأسيس نظام عالمي جديد، والذي بدوره سيضمن استقرار الصين على المدى البعيد.

إن المفهوم الأمني الجديد يكرر مواقف الصين بشأن الأمن الدولي، مثل عدم المشاركة في سباق التسلح ورفض الانجذاب أيضاً إلى سباق تسليح ولكن، وفى بعض الأوقات، تعلن الصين مواقفها الخاصة ضد الهيمنة، وسياسة القوة، والظلم والتوسع الاستعماري لدولة منفردة، كما أنها تدافع عن التعددية القطبية للعالم وتركز على ضرورة حل النزاعات الدولية عن طريق التفاوض وتدعو الأمم المتحدة لتلعب دوراً مسيطراً في الشئون الدولية. وتنشد الصين التعايش السلمي المتناغم لكل القوى بدلاً من المواجهات النزاعية بين القوى العظمى، وذلك بالتأكيد على تعدد القطبية. ونتيجة لذلك، فإن التعدد القطبي يناقض المساعدة الذاتية، والتقدم الأحادي للأمن والتنمية المرتبطة بلعبة القوى العظمى التقليدية.

إن المصالح الاقتصادية للصين كقوة كبرى أصبحت مهددة بالمشروع الأمريكي، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في العالم، مما دفع الصين إلى تفعيل علاقاتها مع العالم العربي بشكل عام ، وذلك نظراً لدور المملكة الجوهري في العالم العربي والإسلامي ولامتلاكها احتياطيات بترولية كبيرة. كذلك فإن السعودية في مرحلة تحتاج إلى إعادة تفعيل علاقاتها مع الصين وتخليص تلك العلاقات من شوائب الحقبة الشيوعية في الصين، وكذلك محاولة بناء شراكة اقتصادية وإستراتيجية مع الصين، خاصة وأن الغرب لم يعد كما كان في السابق منذ ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

إن العلاقات الصينية – العربية تواجه تحديات يعود بعضها للجانب الصيني كما يرجع بعضها الآخر إلى الدول العربية نفسها مما أعطانا صورة غير مشرقة وخاصة على الجانب العربي. لذا لابد من التحرك لتحسين العلاقات الصينية – العربية على كافة الأصعدة والنشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها. ومن هذه الفرص المتاحة في الوقت الراهن أن جامعة الدول العربية قد تنبهت إلى ضرورة البدء في معالجة القصور والخلل في العلاقات العربية – الصينية، وكذلك عبر تأسيسها للمنتدى العربي–الصيني في يناير عام 2004.

إن العالم العربي بحاجة إلى إقامة علاقات وثيقة ومتنامية ومتوازية مع كل القوى الدولية ولا سيما الصين وذلك من خلال استخدام إمكانياته العديدة وتوجيه مقوماته الاقتصادية لتوثيق وتنمية هذه العلاقات والاستفادة منها، فالإمكانيات الاقتصادية يجب أن تكون عاملاً مهماً في كسب صديق بارز في خدمة المصالح القومية المشروعة.

إن كلاً من الطرفين الصيني والعربي ما زال حتى الآن في طريق الانفتاح والتحرير الاقتصادي والخصخصة وهو مجال يصلح لاعتماده طريقاً لزيادة العلاقات المشتركة تبادل الخبرات، لا سيما وأن الصين تملك خبرة واسعة في مجال الحيوي . وأن الصين تشكل أكبر الأسواق العالمية على جانبي العرض والطلب، فهي ستبقى بحاجة ماسة إلى الاستيراد والتصدير وتتفق كافة الآراء على أنها تشكل سوقاً رئيسية لاستيراد النفط والغاز لا سيما من المنطقة العربية التي من المنتظر أن تظل حتى منتصف هذا القرن المصدر الرئيسي لإمداد العالم بهاتين السلعتين.

ترى الصين في الدول النامية، ومنها الدول العربية، ميداناً حيوياً لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها في طرح (مفهوم جديد للأمن) New Security Concept الذي يؤمن الصعود

السلمي للصين كقوة عالمية يمنحها صك الشرعية في المجتمع الدولي، بالإضافة إلى تحقيق هـدفها طويل المدى بإقامة نظام دولي ديمقراطي، متعدد الأقطاب، ويحقق العدالة و المساواة بين أطرافـه، وفي الآونة الأخيرة – منذ بداية التسعينات في القرن الماضي – يعد الشرق الأوسط إحـدى أكثـر مناطق العالم تأثيرا في عملية التنمية الصينية، ويمكن تحديد أهمية الشرق الأوسط للسياسة الـصينية في كونه المصدر الرئيسي للنفط العالمي من جهة ولواردات الصين النفطية المتزايـدة مـن جهـة أخرى، ناهيك عن كونه الأسواق الكبيرة التي تلتهم المنتجات الصينية المتنوعة فضلا عن صادرات السلاح الصينية التي تذهب إلى العديد من دول هذه المنطقة .

النتائج :

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

أولاً: أنه في ظل تنامي العولمة الاقتصادية بوتيرة متسارعة، فإن الاعتماد المتبادل بين الدول يأخذ في الازدياد. وتتمثل المهام المشتركة لدول العالم في تفعيل دور الحوار، والتعاون لمواجهة التحديات بكل أنواعها، وتحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية، وتدعيم السلام والتنمية. وبما أن الصين، باعتبارها أكبر دولة نامية، والدول العربية يشكلان قوة مميزة في العالم النامي، فإن تعزيز التضامن والتعاون بينهما له أهمية بالغة في توطيد السلام وتحقيق الازدهار في العالم.

ثانياً: إن العلاقات الصينية العربية الموغلة في القدم، تجددت في نضال مشترك لمقاومة الإمبريالية ونيل الاستقلال والتحرر الوطني، وتبادلت الصين والدول العربية الدعم والتعاون لمواجهة النزوع الاستعماري والعنصري، مما وطد أواصر الصداقة بينهما، ومهد لاتفاق تعاون يستند إلى ثوابت ومبادئ مشتركة. وفي هذا الإطار يؤكدون ضرورة صيانة الاستقلال والسيادة ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتغيير جغرافيتها السياسية، واختيار طرق تنموية بإرادة ذاتية خالصة من دون ضغط أو تدخل من أي نوع.

ثالثاً : أن الصين تدعم القضايا العادلة للشعوب العربية في الحفاظ على حقوقها الوطنية ومصالحها المشروعة، واستعادة أراضيها المحتلة كافة، والتوصل إلى حلٍ عادل للقضايا العربية العادلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قضية فلسطين، كما تدعم الدول العربية كافة مبدأ الصين واحدة، كل ذلك وفق ما ورد في إعلان منتدى التعاون العربي الصيني وبرنامج العمل الموقعين من الطرفين. ويدعون الحكومات في كلا الجانبين إلى مواصلة توطيد العلاقات السياسية وتطويرها وتنسيق المواقف في المحافل الدولية، والتشاور السياسي على المستويات كافة، وتكثيف الزيارات الرفيعة المستوى بين الجانبين، والتواصل البرلماني والحزبي والنقابي المهني، وتمكين المؤسسات الأهلية من التواصل والتعاون والقيام بمشاريع مشتركة في إطار ملتقى التعاون وتحقيقاً لأهدافه، وبما يعزز الثقة المتبادلة والاعتماد المتبادل بين الجانبين.

رابعاً : إن السياسة الخارجية الصينية بدأت في الآونة الأخيرة تبحث عن مكانة عالمية، أفرز ذلك عدد من المؤشرات، أهمها تدخل الصين في عدد من القضايا الدولية كإرسال قوة دولية إلى السودان في دارفور، الأمر الذي أزعج الإدارة الأميركية، ووقوف الصين إلى جانب روسيا في تصويتها

ضد فرض العقوبات في مجلس الأمن على إيران، وإبرام العقود والإتفاقيات التجارية مع عدد مـن دول الخليج العربي كالإمارات والسعودية، كل هذه المؤشرات تدل على أن الـصين تتطلـع إلـى مشاركة واشنطن في اتخاذ القرارات العالمية ولو في المستقبل المنظور.

خامساً : اعتماد السياسة الصينية الحالية على المصالح الاقتصادية، والتي يلزمها الأمن والاستقرار إقليميا ودوليا حسب الكثير من الإستراتيجيين الصينيين، وتأثر المصالح الصينية بأي إجـراءات أو سياسات تتسبب في عدم الاستقرار.

سادساً : شهدت العلاقات العربية- الصينية تقدمًا كبيرًا في السنوات الأخيرة وظلت تحـافظ علـى زخمها القابل للتطور، وتستمر التبادلات على مختلف المستويات. ولكن هذه العلاقات لم تصل إلى مستوى مرضٍ والسبب في ذلك قد يرجع إلى الجانبين العربي والصيني.

سابعاً : انعكست التحولات السياسية والأيديولوجية الجديدة، التي واجهت الصين في الربع الأخيـر من القرن العشرين،وبداية القرن الواحد والعشرين على طبيعة العلاقات الخارجية الصينية بدرجـة كبيرة وغير مسبوقة. فالصين اختارت التحول من النظام الاقتصادي المركزي القائم علـى الهيمنـة الحكومية الكاملة على كافة شؤون الاقتصاد إلى التحول النسبي نحو نظام السوق والانفتـاح علـى السوق العالمي، وتحولاته ومتطلباته المختلفة.

ثامناً : لعب نمو الصين الاقتصادي، دوراً كبيراً في جذب الاهتمام العربي إليها، فهي قد أصـبحت مصدراً للسلع الرخيصة، وللتكنولوجيا الواعدة التي تقدم بلا شروط، وفي الوقـت نفـسه، اتـسعت الأسواق العربية أمام السلع الصينية، وتشابكت المصالح الاقتصادية بين الطرفين، وبات كل منهمـا مدركاً لأهمية الآخر.

تاسعاً : أن كافة المعطيات القائمة والتوقعات المرتقبة تؤكد على أن التعاون العربي – الصيني مقبل على مرحلة لافتة من النمو والاتساع. وهو الأمر الذي دعا المسؤولين الصينيين في مناسبات متعددة إلى القول إنه إذا اتحد شرق آسيا الذي تقع فيه الصين مع غرب آسيا وشمال إفريقيا الذي تقع فيـه البلاد العربية فإن ذلك سوف يؤدي إلى التأثير على مسيرة الأحداث الدولية، وأنه سوف يساهم فـي تحقيق الدعوة إلى تعددية الأقطاب .

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي :

* إن زيادة المعرفة عن الصين تعتبر أساسًا للتفاهم بين الصين والدول العربية ولزيادة اهتمام أصحاب القرار وعنايتهم بالعلاقات العربية الصينية، ومن ثم زيادة الزيارات المتبادلة بين مختلف القطاعات وخاصة بين القيادات العليا وتقوية الدعاية حول التبادلات والاتصالات بين الطرفين وتوثيق الدراسات والبحوث عن الصين بما في ذلك تقوية تعليم اللغة والثقافة والحضارة الصينية وإرسال عدد من الطلاب الموفدين إلى الصين لدراسة اللغة والهندسة والعلوم وإجراء دراسات حول الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي في الصين، وعلى هذا الأساس يتم تغيير المفهوم العربي القديم عن الصين والذي تأثر كثيرًا بالدعاية الغربية.

* إن الثقة المتبادلة بين الصين والعالم العربي مهمة للغاية بالنسبة لتطوير العلاقات العربية الصينية، فالثقة هي الأساس للتبادل والتعاون، والثقة هي العامل المهم لتعزيز العلاقات بين الطرفين.

* إن الصين كدولة صديقة حقيقية للدول العربية كانت وما زالت تؤيد القضايا العربية العادلة مثل القضية العربية الإسرائيلية والقضية الفلسطينية الإسرائيلية وقضايا الخليج والمغرب العربي وغيرها وتقف الصين إلى الجانب العربي في مواقفه من القضايا الدولية التي تهم الجانب العربي، وعمل ويعمل الجانب العربي بالمثل، ولكن هذا لا يكفي لدعم العلاقات.

* تطوير التعاون في مجالات: الطاقة والتكنولوجيا العالية، والاتصالات، والمواصلات، والموارد المائية والكهربائية، والعلوم، والزراعة، والسياحة، والتجارة، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، والتبادل التجاري الحر. ووضع أسس وترتيبات واتفاقيات للتجارة الحرة الثنائية، والتنسيق والتعاون لحماية مصالح الدول النامية في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المحافل الدولية المعنية بالقضايا القانونية والاقتصادية والمالية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- إبراهيم الأخرس (2005)، **التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتـداء بهـا**، ايتراك للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى.

- إبراهيم نافع (2000)، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**،القاهرة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- إبراهيم، فقيه محمد، (1980). **سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث**، عمـان: الجامعـة الأردنية، ص14.

- أبو بكر الدسوقي (2000)، **تطور العلاقات الأمريكية الصينية**، الـسياسة الدوليـة، العـدد (142).

- أبو دهب, فتوح (2002م). **نموذج التنمية في الصين حدود وإمكانيات التطبيـق خليجيـاً**. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية, ع (30) ص19..

- أبو طالب، حسن (2008). **الصين والشرق الأوسط :رمزية السياسة و تكامل الاقتـصاد** ، مجلة السياسة الدولية ,العدد 173 2008 ,القاهرة ,مصر العربية.

- أبو عامود، محمد سعد، **مقومات الصعود الصيني** ،تحرير هدى ميتيكس وخديجة أبو عرفة، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة 2006.

- ابوطالب، حسن.**الصين والشرق الأوسط...... رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد**. السياسة الدولية. يناير 2008.العدد 171.ص 23.

- أحمد صدقي الدجاني (1995)، **أضواء على الصين اليوم**، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.

- أحمد، جعفر كرار، **الصين والعرب: الواقع والمشكلات (مقال الدبلوماسية الشعبية والعلاقات العربية - الصينية)**، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، القاهرة، مصر العربية، 2007

- اسماعيل صبري (1983)، **مستقبل تايوان في اطار العلاقات الصينية الأمريكية**، السياسة الدولية ، العدد (72).

- الأنباري، أحمد عبدالأمير، باحث في الشؤون الدولية، جامعة بغداد، **دراسة التجربة الاقتصادية الصينية للفترة الممتدة بين عامي (1978-2005)**، شبكة النبأ المعلوماتية، 2007

- بالدوين، هانسون (1972). **إستراتيجية الغد "الاستراتيجية الأمريكية في السبعينات والثمانينات وحتى سنة 2000**، ترجمة: محمود خيري بنونة، دار الدراسات الاستراتيجية والدولية، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.

- بدوي، محمد طه (1972)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية: بيروت، ص32 .

- بسام العسلي .(2008). **الصين والتوازن العالمي**، مجلة الدفاع العربي، العدد (11). دار الصياد ,بيروت, لبنان.

- بهبهاني، هاشم (1984). **سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (1955 - 1975)**، ترجمة سامي مسلّم، بيروت (لبنان)، مؤسسة الأبحاث العربية، (ط1)، ص85.

- بيارنيس (2003)، **القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكيا**، ترجمة مدني قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- توفيق حصو وآخرون(1988)، **قضايا ومشكلات دولية معاصرة**، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، أبو ظبي.

- توفيق، سعد حقي (1999) **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع: عمـان، رام ا ، ص 30 .
- تومبسون وروري مكريدس (1966). **نظريات السياسة الخارجيـة ومعـضلاتها**، ترجمـة حسن صعب، بيروت: دار الكتاب العربي.
- جعفر كرار، أحمد (2007). **الصين والعـرب : الواقـع ,المـشكلات , الفـرص**، مقـال (الدبلوماسية الشعبية و العلاقات العربية – الصينية .) مجلة السياسة الدولية , العـدد 167, القاهرة ,مصر.ص 86 – 88
- جودة، حسين جودة (1998)،**جغرافيا أسيا الإقليمية** ،منشأة المعارف بالإسكندرية.
- حداد، ريمون (2000)، **العلاقات الدولية**، ط1، دار الحقيقة: بيروت، ص 29.
- الحلوة، محمد إبراهيم (1987) ، **العلاقات الدولية: دراسة في العوامل والظـواهر وصـنع القرار** ، الرياض: جامعة الملك سعود، ص187 .
- الحـمد، جـواد (2005). **ندوة حوار العلاقات العربية-الصينية** , بكـين 12-13 كـانون أول, منتدى التعاون العربي-الصيني.
- حنفي، حسن، والعظم، صادق جلال (2000)، **ما العولمة**، دمشق: دار الفكر، ص37.
- د.سامي ريحانة (1998)، **العالم في مطالع القرن 21**، دار العلم للملايين، الطبعة الأولـى، أيار.
- ريوفيد، جوناثان، **الصين إستراتيجية الاستثمار والدول إلى الأسواق الـصينية**، مجموعـة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2009.
- زانج، وي وي (1998). **الإصلاح الإقتصادي في الصين ودلالاتـه الـسياسية**: دراسـات عالمية 11، الإمارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- زايتس، كونراد (2003). **الصين عودة قوة عالمية**، ترجمة وتحقيـق: سـامي شـمعون، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.
- زرنوقة، صلاح سالم (1998) **الصين: التحولات الداخلية والسياسات الخارجيـة**، مجلـة السياسة الدولية، العدد 132، ص 14.
- زرنوقة، صلاح سالم (1998) **الصين: التحولات الداخلية والسياسات الخارجيـة**، مجلـة السياسة الدولية، العدد 132.
- سابا, إلياس (2009). **الأزمة المالية العالمية.. أسبابها وإنعكاساتها**, المـستقبل العربـي، العدد 360, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الساكت، محمد عبدالوهاب (1985)، **مشكلة تايوان بين الولايات المتحدة والصين الشعبية**، السياسة الدولية، العدد (79).
- سلمان، جابر سلمان (2005). **دور الصين في السياسة الدولية**، رسالة ماجستير، جامعـة دمشق.
- سليم، محمد السيد (1998). **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- سليم، محمد السيد، ومسعد، نيفين عبدالمنعم ،**العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فـي آسـيا**، مركز الدراسات الأسيوية، 1997.
- سليمان، أمجد سليمان (2003). **الصين والولايات المتحدة الأمريكيـة: إمكانيـة القطبيـة الثنائية**، رسالة ماجستير، دمشق: المعهد العالي للعلوم السياسية.
- السيد أمين شلبي (1999)، **الصين في الفكر الاستراتيجي الأمريكي**، السياسة الدولية، العدد (136).
- سيد نوفل، **الخليج العربي**، دار الطليعة، ص 52.

- شارما، روشير (2008). **الصين: النمو المطرد يـصل إلـي نهايتـه بـسرعة**، صـحيفة نيويورك.
- شبكة الصين: WWW.China.Org.Cn
- شمس الدين الكيلاني، **موقع الصين في المتخيل العربي**، مجلة التسامح العدد 12، ص 7-8.
- شينكار، أوديد (2005). **العصر الصيني: القوة الإقتصادية في القرن الحادي والعـشرين**، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
- عبد الحي، وليد سليم (2000). **المكانة المستقبلية للصين فـي النظـام الـدولي (1978-2010)**، أبو ظبي (الإمارات) ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ط1).
- عبد ا صالح (1998)، **التقارب الصيني الأمريكي وآفاق المستقبل**، السياسة الدولية، العدد (132).
- عبد ا ، عبد الصمد سعدون (2007). **الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (15)، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

- عبد ا ، عبد الصمد سعدون (2007). **الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (15)، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

- عبدالحي، وليد سليم، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى (2000).
- عثمان كامل (1998)، **هل من الممكن أن تصبح الصين قوة عظمى**، الدفاع، العدد (141).

- عثمان كامل (1999)، **العلاقات الأمريكية الصينية في ظل النظام العالمي**، الـدفاع، العـدد (157).

- عطوان، خضر عباس (2007). **الصين ومستقبل علاقات القوى**، مجلة المستقبل العربـي، العدد 341، الإمارات، ص 46.

- العقيلي، مازن، **محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط**، حوليـات آداب عين شمس ، دورية علمية محكمة ،المجلد36(يناير مارس 2008).

- فضة، محمد إبراهيم (1980)،**سياسة الصين الخارجية والعـالم الثالـث(1949-1969)**، الجامعة الأردنية.

- قنديل، حنان (2007). **الصين و العرب**، مجلة شؤون عربية ,العدد 129, الجامعة العربية , القاهرة , مصر.

- كاخيا، إبراهيم .(2008). **الصين بين القنبلة النووية و القنبلة البشرية**، مجلـة (الـدفاع العربي) العدد (10).بيروت ,لبنان ص 30 - 36.

- كيانج وزهن، كريستين و واي(2007). **الثورة في الصين، إدارة التحـولات الاقتـصادية والاجتماعية**، ترجمة: حشمت قاسم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- مايكل دي. سوين (1997) ، **الصين عن كتاب التقييم الاستراتيجي** ، تحرير زلمي خليـل زاد ، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

- محمد بن هويدن . **مقال السياسة الصينية تجاه العراق** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 167 عام 2007 ,القاهرة , جمهورية مصر العربية . ص 90 - 93

- مصطفى الحمارنة (1994)، **العرب فـي الاسـتراتيجيات العالميـة**، مركـز الدراسـات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان.

- مقلد، إسماعيل صبري (1991)، **العلاقات السياسية الدولية**: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، ص120.
- من موقع **الأمم المتحدة** على الرابط الالكتروني التالي: http://www.un.org/ar/index.shtml
- من موقع **الموسوعة الحرة ويكيبيديا**، على الرابط الالكتروني التالي: http://ar.wikipedia.org/wiki/
- مناع، محمد عبدالرزاق (1974)، **جولة في آسيا**، دار مكتبة الفكر، طرابلس (ليبيا).
- نقلاً عن **موقع البنك الشعبي الصيني**، على الرابط الالتكروني التالي: www.pbc.gov.cn/english
- هاني الياس وخضر الحديثي (1999)، **مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي**، شؤون الأوسط، العدد (89).
- هلال، رضا محمد. بحث **(العلاقات الصينية بالدول النامية : المنطلقات والأبعاد**، مجلة (السياسة الدولية) العدد 173. المجتمع القاهرة , مصر العربية. 2008 ص 132 - 142 .
- هناء عبيد (1994)، **العلاقات الأمريكية-الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان**، السياسة الدولية، العدد (117).
- هنري كيسنجر(2002)، **هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **وزارة التجارة الصينية**، www.Ministry Of Trade & Fund دائرة الإحصاءات، 2009.
- وليد سليم عبد الحي(2000)، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى.

- وليد عبد الناصر(1998)، **ماذا بقى من تأثير ماو في صين اليوم؟**، السياسة الدولية، العـدد (132).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Ahmed, Farooq & Stanley Hoffman (2003). **World Governance: Beyond Utopia**. Daedalus, Vol. 132 ,No.1.
- Bartke, Wolfgang, (1992) **The Agreements of the people's Republic of China with Foreign Countries 1949-1990**, Publication of the Institue of Asian Affairs, Hamburg, Second Edition.
- Chen, Menggen (2008). **The Construction Of Country's Statistic Strategy**; Statistical Research.
- Dean Pruitt, (1970), **Definition of situations as a determinant of international action**, in David V. Edwards, international political analysis, N.Y. Holt, Rinehart and Winston Inc.
- Renato, Gruz De Castro (2005). **Exploring The Prospect Of China's Peaceful Emergence: Strategies And Obstacles To The PRC'S 21 St Century Geopolitical Gambit**, Views And Policies.Vol. 2, No. 1
- Richard Bernstein and Ross H. Murnor, (1997) **"The Cming Conflict with America,"** foreign Affairs (March-April.
- Richard Snyder And Others, (1962), **Foreign Policy Decision Making**, New York, Free Press.
- S. K. Singh, (1994) **"Security Environment of South Asia, "Strategic Analysis**, vol. XV-II, no 2, (New Delhi, Sabru House, May.
- Thomas A. Metzger and Roman H. Myes, (1998) **"Chinese Nationalism and American Policy**, "ORPS.

Chinese Foreign Policy, its Impact on the Middle East (1990 – 2008)

By

Shereen "Moh'd Ali" Mousa Hourani

Supervisor

Prof. Dr. Faisal Al Rufu

Abstract

The significance of this study stems from its attempts to attribute on both level scientific and practical levels to previous studies that discussed Arab – Chinese relationships. There are ample of studies that examined the Chinese development components which most of it focused on economic, political technological and military aspects.

Thus, present study attempts to add scientific attributes concerning the Chinese growth elements and the Arab – Chinese development elements and the factors influencing them, whether internal or external and their effect on the Arab – Chinese relationship.

This study revealed the results that show the Chinese – Arab relation which is so old has been renewed due to joint struggle against Imperialism, independence and national liberation.

China exchanged with Arab countries the support and cooperation to face colonialism and discrimination, which strengthened the friendship types between china and the Arab countries and paved the way for cooperation based on fundamentals and common principles. within this framework both sides assure the necessity of independence and overnight maintenance, rejection of foreign interference in internal affairs of the states and change its political map, and the selection of developmental methods with pure self willingness without being under pressure or interference whatever kind it is.